الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد
Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
تلمسان الجزائر

كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

في الدراسات اللغوية بين القديم والحديث الموسومة :

المصطلح اللغوي في معجم الكليات

لأبي البقاء الكفوي(تـ 1094 هـ)

فصلا الهمزة والباء أنموذجا

إعداد الطالب:
حمزة موساوي

إشراف الأستاذ الدكتور:
عكاشة شايف

أعضاء لجنة المناقشة :

• أ.د/ عبد الجليل مرتاض	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
• أ.د/ عكاشة شايف	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
• أ.د/ محمد عباس	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا
• أ.د/ عبد الجليل مصطفاوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا
• د/ عبد الحكيم والي دادة	أستاذ محاضر(أ)	جامعة تلمسان	عضوا

السنة الجامعية : 1433- 1434 هـ /2012- 2013 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أتقدم بأسمى معاني التقدير والعرفان، و أرَق عبارات الشكر والامتنان إلى أستاذي المشرف الدكتور: شايف عكاشة على ما بذله ويبذله من وقت وجهد في التوجيه والنصح، فلتبق بركته وحلته عليا، ساطعة وقاطعة, وداما فخرا للجامعة، وذخرا للبحث والباحثين.

ولا أنسى بالذكر أساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة، أصحاب الإلمام والاهتمام، أبدعوا بالأقلام، أجادوا الكلام، فنالوا المقام، لهم كل السمو والعلو في الساحة العلمية التي سرت على حاشيتها, أستنير من سناها المجيد, فلهم ألف شكر وذكر.

إهـــداء

أهدي ثمرة عملي المتواضع إلـــى :

❖ من علمني السير على درب النجاح بالعزم، والدي أطال الله عمره وشفاه من المرض .

❖ من كانت سِرَّ تفاؤلي ونجاحي، إقرارًا مني بفضلها، وتبركًا بدعواتها ، إليكِ يا روح الجنان، أمي الغالية .

❖ من كانت نظرتهم سرّ وجودي وحياتي ،إلى إخوتي وأخواتي وأصدقائي؛ جميعًا دون استثناء .

❖ من علمني حرفا ، إلى أساتذتي في كل الأطوار التعليمية، فلكم جزيل الشكر.

لكل هؤلاء أهدي هذا العمل .

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله منور القلوب بالعلم، ومبصر العقول بالحلم، والصلاة والسلام على خير الأنام جامع الكلام، وعلى صحابته الأعلام .

أما بعد؛ لقد خلق الله الإنسان وزوده بالعقل، وحَمَّلَهُ الثقل، لُغَةٌ أمانة في رقابه وأعقابه إلى أنْ يرث الله الأرْضَ ومن عليها، فاللغة العربية على خلاف اللغات الأخرى؛ ثرية بمصطلحاتها لها من الفروع ما لا تملكه أيّ لغة من مصطلحات: صوتية، صرفية، تركيبية، دلالية، ولغوية عامة.

إنَّ المعاجم العربية متنوعة، ومتباينة من حيث المنهج والمادة المعتمدة فيها، هذا التباين الحاصل جعل القدماء يتفردون كُلٌّ بمصطلحاته الخاصة، وبمنهجه القائم على أسس وأنماط ترسم ملامحه، وتُحَدِدْ طريقَتهُ في البحث؛ إذنْ نحنُ أمام معاجم عديدة انفرد كل واحد منها بخصائصه ، ومعالمه في مجال البحث اللغوي.

ومما لاشكَّ فيه أنَّ المعاجم الاصطلاحية قامت مواكبةً للنهضة العلمية التي عرفتها الحضارة العربية في شتى المعارف، فاهتم بها مجموعة من المعجمين أمثال: "الخوارزمي" في مفتاح العلوم، و"التهانوي" في معجم كشّاف اصطلاحات الفنون الإسلامية، و"الجرجاني" في التّعريفات، و"أبو البقاء الكفوي" في الكليات. فرصدت هذه المعاجم مختلف العلوم التي حملتها أغلب المصنفات العلمية القديمة على اختلاف أنواعها، وتعدد أفكارها ومذاهبها.

وفي المقابل هناك معجم اعتمد على نظام فريد؛ لم يُعِرْهُ الباحثون أهميّة تليق بمكانته، وبتَفَرُدِ صاحبه بجمع مصطلحات اللغة العربية في كِتَابٍ شَامِلٍ؛ عُدَ حلقة وصل بين اللغة و مصطلحاتها قديماً وحديثاً، كما يُعَدُ الآن مادة خصبة للدراسات اللغوية، ولتصنيف مصطلحاتها ضمن إطارها العلمي والمرجعي .

والمعجم الذّي سَأتَناولُهُ بالبحث والدراسة؛ أيْ الكليات لصاحبه " أبي البقاء الكفوي" فإنّهُ من المعاجم التي قامت بتسجيل المصطلحات العلمية واللغوية الواردة في المصنفات القديمة، ولذا سأوَجِهُ غايتي لدراسة أهم مصطلحات هذا المعجم. ولِجِدَةِ هذا الموضوع وأهميته؛ أوْليتُهُ العناية والبحث والدراسة، تحت عـنـــوان:

المصطلح اللغوي في معجم الكليات لأبي البقاء الكفوي (تـ 1094هـ)

فصلا الهمزة والباء أنموذجا.

مما لا ريب فيه أنَّ الدراسات اللغوية بين القديم والحديث يتسع أفقها، ويمتد مداها، ما يجعل الدارس يَحَارُ بين مستوياتها المختلفة ومؤلفاتها العديدة، ويصعب عليه الاختيار؛ فيَحنُ لتراثنا العريق، فتقف في وجهه الحداثة التي تأبى، إلاَّ أنْ تواكب التطور العلمي، والتكنولوجي بمصطلحات دقيقة ومحددة.

ويطالعنا التراث بمعاجم متخصصة فيها الكثير من المصطلحات الغنية التي تُنَمِي لغتنا العربية وترقى بها إلى مستوى العالمية، ومن بينها الكليات "لأبي البقاء الكفوي"، ومعجم الكشاف " للتهانوي" وغيرهما....؛ هذه المعاجم أصبحت في طي النسيان نَظَراً لارتباطها بفترات متباينة من تاريخ الأمة الإسلامية.

والأمر اللافت للانتباه أنَّ الكثير من الباحثين يتحاشى دراسة المؤلفات المتعلقة بمصطلحات اللغة العربية؛ وذلك نظراً لصعوبتها، فقلّما نجدْ دراسات تعنى بالمصطلحات اللغوية في المعاجم العربية القديمة، ولقد وقع اختياري على هذا المعجم دون غيره لعدة أسباب أذكر منها:

أولا - لقد حملتني الرَّغبة الشَّديدة لمعرفة تاريخ تطور المصطلحات وتداولها، وكان اقتراح الأستاذ: المهدي بوروبة أن يكون معجم الكليات المادة الخام لهذه

الدراسة، وجاءت موافقة الأستاذ المشرف كبادرة دفعتني لِبذْلِ الجهد، ولخوض غمار البحث، عبر جميع المستويات اللسانية.

ثانيا ـ إنَّ دراسة المصطلحات واجب ملقى على عاتق الباحث، لمعرفة كيف تَشِبُ لغتنا العربية وتنْمُو، وتُسَايرُ التطور الحضاري بالرغم من اختلاف العصور، وتَعدُدِ المذاهب والآراء؛ فمن لا ماضي له لا مستقبل له .

ثالثا ـ إنَّ الربط بين القديم والحديث لا يَتِمُ إلاَّ بمعرفة الفجوة أو حلقة الفراغ التي أدَتْ إلى محافظة العربية على أصالة مصطلحاتها، عبر عِدَةِ قرون في عصر ضعفت فيها الأمة، ولم تضعف لغتها.

سأحاول في هذا البحث تسليط الضوء على أهم المصطلحات اللغوية الواردة في معجم الكليات بتتبع مسارها وبطرح الإشكالية التالية: ما هو المصطلح اللغوي؟ وكيف ظهر وتطورعند ' الكفوي' في معجمه الكليات ؟ وهل وفق 'أبو البقاء' في نقله وتحديده للمصطلحات في ظل المَوْرُوثِ العربي القديم؟ وما الجديد الذي أضَافَهُ ؟ وما هو المنهج الذي اتبعه ؟ وفيم تَكْمُنُ أهمية معجمه؟ وهل نلمس له أثرًا في الدرس اللغوي الحديث؟

إنَّ البحث في مصطلحات اللغة يقتضي صياغة أهداف، ووضع سبل لتحقيقها فإذا تصفحنا معجم الكليات ألفيناه جامعا لكلِّ المصطلحات في ميادين شَتَى، ولذا لابد من وجود أهداف محددة يرمي إلى تحقيقها هذا البحث؛ لعلّ أبرزها ما يلي:

أـ تحديد مضامين المصطلحات اللغوية، ووضع صياغة منهجية لدِّراستها عبر مستوياتها في إطَارٍ نقدي تقويمي بدِّقة و موضوعية، وتتبعها من مختلف جوانبها الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية؛ ومعرفة تاريخها و تنوعها لدى القدماء ومدى إسهامها في مسايرة التقدم الحضاري، ومواكبته بجميع متطلباته العصرية.

ب ـ التعريف بمعجم الكليات و بمؤلفه، و بأهَم المصطلحات اللغوية الواردة فيه وبمكانته العلمية، وكَمَا ستظهر هذه الدراسة بأنَّ معجم الكليات حافظ على معالم التراث من التشتت، وذلك بتمسكه بلغة القرآن الكريم، والأحاديث النبوية، وبأشعار العرب، وبفصاحة علمائها وبدقة مصطلحاتهم، وتعدد أفكارهم ومذاهبهم.

سأتناول المصطلحات اللغوية الموجودة في فصلي الهمزة والباء كنموذج للدراسة، مع قراءة نقدية في المنهج الذّي سَلَكَهُ الكفوي، فقسمت هذا البحث إلى مقدمة، ومدخل، وثلاثة فصول، وخاتمة.

يتناول المدخل التعريف بالمصطلح، والحديث عن المصطلح اللغوي عند العرب، والتعريف بأبي البقاء الكفوي، والكشف عن أهمية معجم الكليات، وأثره في الدراسات اللغوية .

أمَّا الفصل الأول: يتطرق للمصطلحات الصوتية، والصرفية في معجم الكليات ليشمل مصطلحات جهاز النطق، ومخارج الأصوات وصفاتها؛ في جانبه الصوتي، أمّا الجانب الصرفي؛ فيُخَصَصُ للمصادر والمشتقات؛ وهذا بالإضافة إلى الصيغ الصرفية وتغيراتها .

أمَّا الفصل الثاني: يدرس المصطلحات النحوية والدلالية، يشمل الجانب التركيبي منه المصطلحات الإعرابية، والمصطلحات المتعلقة بالمفاهيم النحوية. والجانب الدلالي يشمل دلالة الألفاظ، والفروق اللغوية .

وجاء الفصل الثالث: عبارة عن دِّراسة تقويمية للمصطلحات التّي لا تدخل في تصنيفات الفصلين السابقين بصفة عامة، من مصطلحات علوم اللغة وفنونها والرصيد اللغوي، والقدرة التعبيرية الموجودة في معجم الكليات؛ مع قراءة نقدية في المنهج الذي سلكه الكفوي في معجمه.

وفي الأخير ثمنت هذا البحث بخاتمة قدمت فيها النتائج المتوخاة منه، وأُرْفقتُهَا بقائَمَةٍ للمصادر والمراجع، متبوعة بفهرس للموضوعات.

ونظراً لطبيعة البحث فَقَدْ اعتمدت على عدة مناهج منها:الوصفي؛ فالتحليلي، أمَّا الوصفي فقد فرَضتْهُ طبيعة الموضوع؛ كوني أصِفُ المصطلحات اللغوية الواردة في المعجم، ولقد استندت على آليـة التحليل للوقوف على مختلف الجوانب الاصطلاحية مع اعتماد أحيانا على آلية المقارنة للكشف عن مدلولاتها، وربط الصلة بين القديم والحديث.

وجاءت معالجة الأفكار وفق منهج معين كلما اقتضت الضرورة، وحملت القراءة في معجم الكليات بعداً تراثياً أصيلاً؛ مُسْتنِداً في ذلك على مقاربة إحصائية محضة، فَرَصَدْتُ المصطلحات اللغوية، وحَاوَلْتُ ربطها بما استجد في الدراسات اللغوية الحديثة من معارف اصطلاحية.

والجدير بالذكر أنَّ هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت اللغة العربية في الجزائر، وفي الوطن العربي؛ ولكن فيما يتعلق بمصطلحاتها اللغوية فقد ألفينا دراسات عدة، وتنوع ملحوظ في الأبحاث والمؤلفات، ولهذا هنالك العديد من المصادر العربية القديمة التي ثم التعويل عليها في انجاز هذا البحث، مثل: " الكتاب" لسبويه، " الخصائص" لابن جني، " لسان العرب" لابن منظور.

وهذا بالإضافة إلى المراجع الحديثة المتعلقة بالمصطلحات أهمها: "اللغة العربية معناها ومبناها " لتمام حسان ، بالإضافة إلى "المصطلح العربي من آلية الفهم إلى أداة الصناعة" أ.د عمار ساسي، " في المعجمية والمصطلحية " أ.سناني وبعض المراجع الأجنبية التي استعنت بها أحياناً؛ للكشف عن ماهية المصطلح.

لعلَّ الولوج في أي بحث علمي يكون محفوفاً بالصعوبات، والعوائق التي تقف كعقبة في وجه الباحث؛ فتُحَتِمُ عليه بَذْلَ مجهود أكبر، و لقد كان لعدم وجود دراسات سابقة تتناول معجم الكليات، وبالأخص المصطلحات الواردة فيه نصيب أخرني عن انجاز هذا البحث، بالإضافة إلى بعض الظروف الخاصة التي حالت بيني وبين حسن استغلال الوقت.

وختاما فإنَّ هذه المذكرة لا تدعي لنفسها التمام؛ إنْ هي إلاَّ محاولة في مضان البحث؛ فإنْ كان فيها ما يدعوا للثناء فالفضل راجع للأستاذ المشرف، وإنْ كان فيها ما يدعوا للنقد والتصويب؛ فالمسؤولية ملقاة على عاتق الباحث ذلك أنَّ المصطلحات فيها مشقة، تتطلب الدقة أثْناءَ الدراسة.

لا يسعني في الأخير إلاَّ أنْ أبعْثَ الشكر الموصول بالعرفان للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين تجشّموا عنَاءَ المناقشة والتصويب، ولأستاذي الفاضل المشرف الأستاذ: الدكـتــور شايف عكاشة الذي كان معطاءاً، بمده يد العون والمساعدة رغم انشغالاته الإدارية ، فوفقه الله إلى الخير والسداد.

تلمسان يوم: الأحد 23 رجب1434 هـ / الموافق لـ 02 جوان2013 م

الطالب: حمزة موساوي

مـــــدخـــــل:

المصطلح اللغوي و معجم الكليات

1-تعريف المصطلح

2 -نشأة المصطلح اللغوي عند العرب

3-أهمية دراسة المصطلح

4-التعريف بأبي البقاء الكفوي وبمعجمه الكليات

أولا - التعريف بأبي البقاء الكفوي.

ثانيا - التعريف بمعجم الكليات.

ثالثا - أهمية معجم الكليات.

رابعا - أثر معجم الكليات في الدارسات اللغوية الحديثة.

1- تعريف المصطلح :

لقدْ أوْلى العرَبُ عنايةً فائقةً بالمصطلحات اللغوية، لأنَّها شكلت موروثاً ثقافياً ورصيدًا معرفياً، "فكلُّ العلوم لا تعد علوماً إلاَّ بوجود مصطلحات لها"[1]، باعتبار أنَّ المصطلح قديم المعالجة حديث الطرح والتناول، فقِدَمُهُ يرجع إلى بدايات ظهور العلوم اللغوية، وحداثة طرحه وتناوله تَكْمُنُ في السعي الجاد وراء تكوين منظومة اصطلاحية تستمد لبِنَتَهَا الأساسية من المعاجم العربية القديمة؛ لتواكب المستجدات العلمية والمقتضيات اللسانية .

ويُعَدُّ المصطلح « لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبيرعن معنى من المعاني العلمية »[2]، فلا يوجد علم بدون قوالب لفظية تعريفية توضحه وتفسره، ولهذا أخذ المصطلح أشكالا ومفاهيم عديدة، حيث يقول الجرجاني (تـ 816هـ) :« الاصطلاح هو: عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما، ينقل عن موضعه الأول» [3]. ويقول الزبيدي أيضا: «الاصطلاح: اتِفاق على أمر مخصوص» [4]، وهذا الاتفاق الحاصل يجعلنا نقف على ماهية المصطلح، للكشف عن مفهوم شامل له .

أولا - المصطلح لغة « يرجع في اشتقاقه إلى جذر صلح، وهو ضد الفساد، ويقال: أصلح الشيء بعد فساده: أقامه، والصلح: تصالح القوم بينهم، والصلح: السلم، وقد اصطلحوا، وصالحوا، وتصالحوا، وأصلحوا كلها بمعنى واحد، وبهذا المعنى فهو الاتفاق والانسجام بين الجماعة حول معنى محدد للفظ»[5]، لتحقيق غايات معرفية .

---

[1]- المهدي بوروبة: المصطلحات الصوتية عند النحاة واللغويين العرب – رسالة قدمت لنيل شهادة الماجستير- كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، سوريا، 1989م، ص (ب) من المقدمة.

[2]- مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم و الحديث، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، سوريا، د.ط، 1988م، ص06.

[3]- علي بن محمد شريف، الجرجاني: التعريفات، تح: مصطفى أبو يعقوب، مؤسسة الحسن، المغرب، ط1، 2006 م، ص30 .

[4]- الزبيدي: تاج العروس من الجواهر القاموس، مادة صلح، د.ط، د.ت،ج6 ، ص16.

[5]- ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، د.ت، د.ط، (مادة صلح).

ثانيا ـ المصطلح اصطلاحا: وردت تعريفات كثيرة وعديدة في أمهات الكتب تشير إلى أنَّ الاصطــلاح:« هو إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى أخر لمناسبة بينهما»[1].

والملاحظ أنَّ التحديد الأوليّ لمفهوم الكلمة لابدّ منه؛ لمعرفة المعنى الحقيقي الذي تعبرعنه، فالمصطلح في اللغة العربية مصدر ميمي للفعل (اصطلـح) ويكـون اسم مفعول لذات الفعل على تقدير متعلق محذوف أي(المصطلح عليه).

وتتفق المعاجم العربية في تأسيسها للدلالة المعجمية لكلمة مصطلح بأنَّه من الأصل الصحيح (ص .ل. ح) حيث حددت المعاجم العربية دلالة هذا الأصل «إنَّه الصلاح ضد الفساد، صلح الشيء يصلح صلوحاً، والإصلاح نَقِيضُ الفساد»[2]، ويبدو أنَّ التفكير قائم على دّقة المفاهيم بالرجوع إلى أصول الكلمة، فهوالسند الذي يحدد المعنى الشامل للفظ المعبر عنه.

يعرّف الشريف الجرجاني (تـ 816هـ) المصطلح، حيث يقول هـو: «إخـراج اللفظ من معنى لغوي إلـى آخـر لمناسبة تجمعهمـا، وقيل الاصطلاح: اتّفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء معنى»[3] ، و سلك الكفوي (تـ 1094هـ) نهجه، فنجده يقول: « الاصطلاح:هو اتفاق القوم على وضع الشــيء، وقيل إخـراج الشــيء من المعنـى اللغوي إلى معنى أخر لبيان المراد» [4]، ولهذا الصيغ اللغوية تنُمّ عن معـاني كثيـرة منها "المصطلحية أو علم المصطلحات"[5]، وهو ما استخدمه أيضا 'مبارك مبارك' في معجم المصطلحات الألسنية[6] ؛ وتداوله معظم اللغويين في العصر الحديث.

1ـ علي بن محمد شريف الجرجاني: التعريفات، ص30.

[2]ـ الجوهري: الصحاح في اللغة العربية، مادة(صلح)، د.ط، د.ت، ج 2، ص29.

[3]ـ المصدر السابق، ص16.

[4]ـ أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي: الكليات، حققه: د. عدنان درويش ومحمد المصري، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، مصر، القسم الأول، ط2، 1992م، ج1، ص200.

[5]ـ الحاج صالح فاسي الفهري و آخرون: المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، انجليزي، فرنسي، عربي، مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، د.ط، 1989م، ص144.

[6]ـ مبارك مبارك: معجم المصطلحات الألسنية، دارالفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1995م، ص288.

وإلى جانب هذا فالمصطلح يكتسي تعاريف عدة : « (Le Terme) كلمة اكتسبت دلالة خاصة، في مجال من المجالات العلمية أو الفنية أو الثقافية، لدى طائفة من المتخصّصين في حقل من الحقول، وبذلك يحتاج إلى تعيين وتعريف خاص به، يصفه كمفهوم، ويميّزه عن غيره من المفاهيم داخل المجال المستعمل فيه»[1] ، ولهذا تظهر معالم المصطلح جليّة متكاملة الأبعاد.

نجد مفاهيم عِدّة للمصطلح فهو"عبارة عن كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة موروثا، أو مقترضا و يستخدم للتعبير بدّقة عن المفاهيم، ليدل على أشياء مادية محددة" [2]. وهو" كلمة خماسية (اصطلح) صيغة صلح، مزيد بحرفين هما الألف والطاء التي أصلها تاء و تغيرت بعامل"[3]، وإذا حذفنا الزوائد بقيت الصيغة على حالها، "واصطلحوا عليه وترافدوا بخواطرهم و مواد حكمهم على عمله و ترتبه و قسمة أنحاءه، و تقديمهم أصوله، وإتباعهم إياه فروعه"[4].

ولذلك يعد المصطلح:"اللفظ أو الرمزاللغوي الذي يستخدم للدلالة على مفهوم علمي أو عملي أو فني أو أي عمل ذي طبيعة خاصة"[5] ، ومعناه في اللغة الاتفاق فصلح: الصاد واللام والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد[6]، وهو اسم مفعول من غير الثلاثي، والاصطلاح مصدر(اصطلح)، ومعناه اتفاق طائفة مخصوصة على شيء مخصوص[7] ، وفق حقل دلالي معين.

[1] - Felber.H. Manuel et terminologie, paris. Mouton, 1990, p.13.

[2] - محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب، القاهرة، د.ت، د.ط، ص01.

[3] - حاج علي عبد القادر: المصطلح الصوتي في شافية ابن الحاجب، موازنة بين المتن و الشرح، جامعة وهران، 2007/2006م، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، ص 04.

[4] - أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الدار العربية للكتاب، مصر، ط2، 1986م، ج1، ص40.

[5] -عبد الصبور شاهين: دراسات في علم المصطلح العربي، مجلة الثقافة،ع1، المجلد الثاني والثلاثون، 1983م، ص26.

[6] - ينظر ابن فارس، أبو الحسين أحمد: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر بيروت، لبنان، ط1، 1994م، مادة (صلح).

[7] - مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، دار الجمهورية، مصر، ط3، 1985م، (مادة صلح).

2- نشأة المصطلح اللغوي عند العرب :

لقدْ نشأ البحث الاصطلاحي اللغوي منذ القدم « والمعجم العربي بدأ تاريخه منذ أنْ واجه أصحاب الرسول- صلى الله عليه وسلم- مشكلة فهم القرآن الكريم، وخاصة حينما يجدون بعض الألفاظ التي لا يعرفون معانيها فيسألون عنها»[1] وهذا الزخم الهائل من المفردات جعلهم يهتمون بدّقة الاصطلاحات، ليعرفوا مدى تنوع الشروح، و يبدو جليًّا غياب تمثل نظري للقضية المصطلحية، وعفويّة المنهجيات المقترحة لضبط الاصطلاح[2]، ولهذاَ« فقد بلغت المعاجم في القرن الرابع هجري ذروتها، من حيت كميات ألفاظ ومعانيها؛ لكن بقي فيها عيب أساسي لمْ تتخلص منه، وهو صعوبة المطالعة فيها، وصعوبة الوصول إلى المراد منها، وهذا ما دفع المعجميين اللاحقين إلى محاولة التخفيف »[3].

فالربط بين حاضر اللغة وماضيها، يوفرلنا الجهد أثناء البحث عن مصطلحات جديدة، وينتج جذور اصطلاحية ذات اشتقاقات دلالية مشحونة بالإتقان والصناعة المعجمية، ويذهب الدكتور'عبد السلام المسدي' إلى :«أنَّ الجهاز المصطلحي في كلِّ علم هو بمثابة لغته الصورية؛ بَلْ قُلْ هوُ رياضته النوعية، وكلٌّ ذلك يقتضي جدلا إلى اعتبار كل مصطلح في أي علم من العلوم ركنا، يرتكز عليه البناء المعرفي»[4]، وعلى هذا الأساس فالمصطلحات "تفيد في وصف العلاقات اللغوية داخل الجماعة اللغوية الواحدة بدرجة عالية من الوضوح"[5]، والدقة والتنوع .

1- فاضل السامرائي: العربية تاريخ وتطور، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط1، 1993م، ص12.
2- عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات و اللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ط 1، 1986م، ص395.
3- يوسف الهابط: المعاجم العربية موضوعاتها وألفاظها، دار الولاء للطبع والتوزيع، لبنان، ط1، 1993م، ص131.
4- عبد السلام المسدي وآخرون: تأسيس القضية الاصطلاحية، المؤسسة القرطبية للترجمة، والتحقيق والدراسات، بيت الحكمة، تونس، د.ط، 1989م، ص29 .
5- محمود فهمي حجازي: مدخل إلى علم اللغة، دار القباء للطباعة والنشر، مصر، ط1، د.ت، ص13.

وكما هو معلوم وجليٌّ "فالمصطلحات تبحث عن تسمية أو تسميات لمفهوم ما منتقلة من المعنى إلى المبنى، وغالبا ما تشمل المصطلحات المتخصصة "[1]، ولقد لقي المصطلح اهتماما بالغاً، فتعددت صياغته وتنوعت جوانبه اللسانية.

يعد المصطلح بمفهومه العام"العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبرُعنها" [2] والمصطلح القديم يقدم لنا صياغة منهجية لدراسة لغوية شاملة باعتباره: «كلٌّ لا يتجزأ من لفظة، أو صياغته اللفظية التي تحمل دلالات معنية، فالمعاني هي: تلك الصورة الذهنية حيث إنَّه وضع بإزائها الألفاظ، والصور الحاصلة في العقل»[3]، وتدرك دلالتها مهما تعددت المسميات.

و نجد في المقابل الديداوي يذهب إلى حدّ القول: « إنَّ المصطلح لفظ ذو مادة فكر، ويختلف المصطلح من شعب لأخر في حين أنَّ المفهوم واحد، لأنَّه فكرة عن شيء يعبر عنها باصطلاح محدد»[4]، هذا التحديد يجعل المصطلح محصوراً وفق مجال معين، ويكون اتفاقٌ وإجماعٌ بين المتخصصين المعنيين على دلالته الدقيقة المناسبة لموضوعه المنقول عنه[5]، لتثبت دلالاته عند اللغويين في معاجم خاصة.

ونجدّ ' ريمون طحان ' يقدم نظرة توافقية، حيث يقول: «ومن البديهي أنَّ من الوظائف العلم الحق أنْ يجمع الأحكام التي تناثرت في مصنفات الأقدمين، وأنْ ينسق الموضوعات التي عالجوها، وأنْ يبوبها، وأنْ يعيد النظر في طرق تعيدها، وأنْ يسلط عليها أضواء المعرفة الحديثة، وأنْ يحيط بكلية القضية اللغوية والشؤون

---

[1]- ينظر، محمد الديداوي: الترجمة و التواصل دراسة تحليلية: عملية لإشكالية الاصطلاح، و دور المترجم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المملكة المغربية، ط1، 2000م، ص48.

[2]-علي قاسمي: النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها ، مجلة اللسان العربي، عدد18، 1980م، ص08.

[3]- محمد الديداوي: منهاج المترجم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2005 م، ص104 .

[4]- المرجع نفسه، ص106/105 .

[5]-عبد الملك مرتاض: صناعة المصطلح في العربية، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، العدد 2، 1999م، ص12.

اللسانية؛ كما عرضت في عهدها الأول، وأنْ يقدمها بصورة يتقبلها المحدثون والمعاصرون »[1]، ويصبح المصطلح محل اتفاق عام، ومَوْضِعَ تجددٍ مستمرٍ.

مما لاشكّ فيه أنَّ دراسة المصطلح اللغوي في التراث العربي، لا تتم إلاَّ عن طريق المزاوجة بين عنصري الأصالة والمعاصرة، و تكمن أهمية ذلك في تحقيق غايات ومساعي علمية حقّة، فالمصطلح عبارة عنْ "مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها أو بالأحرى استخدامها حدد في وضوح، وهو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة، و واضح إلى أقصى درجة ممكنة"[2] .

ويبدو أنَّ نشأة المصطلح العربي تشبه الحلاقة المفقودة التي تبحث عن مسلك يربطها بغيرها من العناصر اللغوية الأخرى، فيقول التهانوي (ت1158هـ) في مقدمة كتابه: « فلما فرغت من تحصيل العلوم العربية الشرعية، واستمرت على ذخائر العلوم الحكمية و الفلسفية...فكشفها الله تعالى، فاقتبست منها المصطلحات» [3]

و نظراً لأنَّ المعاجم نفسها صنفت ضمن معايير دقيقة اتفق عليها سلفاً، وهذا ما ذهب إليه محمد أبو سكين بأنَّ: «القرن الأول هجري كان بدء التأليف اللغوي، وفي القرن الثاني بدأ بتأليف المعاجم العربية، ثم تقدم التأليف اللغوي والمعجمي وتطور مع الزمن حتى بلغ حد الكمال والإتقان، وفهم القرآن الكريم لا يتأتى إلاَّ إذا عرفنا تفسير كلماته، وقَدْ ورد في القرآن الكريم الكثير من الغريب والنوادر، والكثير من الألفاظ التي استغلق فهم معانيها فصحاء العرب»[4]، فوضعوا لها معاني اصطلاحية خاصة بها.

---

[1]- ريمون طحان، ودينز بيطار: فنون التقعيد وفنون الألسنية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1983م، ص12.

[2]- محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص11.

[3]- ينظر، التهانوي محمد علي: موسوعة كشاف الاصطلاحات والفنون، تح رفيق العجم، مكتبة لبنان، ط1، 1996م، المقدمة.

[4]- عبد الحميد محمد أبو سكين: المعاجم العربية مدارسها ومناهجها، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، مصر، ط2، 1981م، ص20.

و من خلال تتبعنا للمضامين المطروحة، يظهر أنَّ المصطلح هو ما يميز كلّ علم عن آخر، ولا بدّ أنْ يخصص لكلِّ مفهوم معين مصطلح واحد خاص، وأنْ لا يلتبس هذا المصطلح بأي مصطلح أخر « إذ أنَّ التفاهم ممكن فقط عندما يقتصر مصطلح واحد على مفهوم واحد» [1]، وتتعدد دلالته، فيكون لكلِّ اللغات مصطلحات تربطها علاقة اتفاق وتفاهم؛ حتى وإنْ اختلفت طبيعة اللغة.

ولهذا تظهر الرؤيا جليّة بأنَّ اللغة الواحدة لديها مصطلح واحد، تتعدد مفاهيمه وتتنوع دلالاته وفق معايير محددة عبر كل المستويات اللسانية، ومن هنا فلا يمكن الفصل بين أيّ علم من العلوم الأخرى، وبين منظومته الاصطلاحية؛ والعلاقة بين العلم والمصطلحية، هي كالعلاقة بين الدال (signifiant) ومدلوله (signifié): « ومن خيّل له أنّه يقتفى أثر المعرفة دون تمثل متصوراتها الفعالة من خلال أدواتها الدالة، فإنَّما شأنه شأن من ظن أنَّ الكلّ يتألف بالقفز على الأجزاء، أو أنْ للأجزاء كيانا منقطعا عن كيان المجموع»[2].

فنلاحظ أنَّ المعاجم القديمة، وما حملته في طياتها من ألفاظ في حقيقتها ليست سوى "مصطلحات أحسن إنجازها"[3]، و لهذا ضّلت بعض المصطلحات مستقرة إلى اليوم بألفاظها المتعددة، وسياقاتها المتجددة عبر مرٍّ من الزمان، وهي تختلف باختلاف المعارف، فالدارس لأيّ لغة يحتاج لمعجم شامل لأنَّ:« إيجاد مصطلحات عربية أصيلة، واحتراز الألفاظ القديمة لا يؤديان إلاّ إلى اكتظاظ يحصل في معاجم غريب الألفاظ»[4]، ولأنَّ قدرته على استيعاب بعض المفردات محدودة، ومحصورة

---

[1]ـ ينظر:علي الحمد في المصطلح العربي، قراءة في شروطه وتوحيده، مجلة التعريب، ع 20، 2000م، ص44.

[2] ـ عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر و التوزيع (تونس)، د.ط، 1994م، ص13.

[3]ـ المرجع نفسه، ص11.

[4]ـطحان(ريمون) و دنيز بيطار طحان: فنون التقعيد و فنون الألسنية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1983م، ص214 .

بمجال ثقافته، وبمستوى تحصيله، فيعرض بعض النصوص بها مجموعة الكلمات التي لا تكون قد دخلت في مجال معرفته من قبل ذلك، والتي تتشكل تركيبتها بعيدة عن كلِّ الأطر المعجمية الأخرى.

وبالطبع فإنَّ مسألة المصطلح إذن هي مسألة إنتاج المعرفة؛ لذلك اكتسى البحث المصطلحي دوراَ أساسيا في مجال الفكر الثقافي العالمي، ولهذا كان أول مظهر من مظاهر اكتمال العلوم و استقلالها، و تكامل رصيدها الفني:"هو إفرازها لثبوتها الاصطلاحي الخاص بها" [1]، ولا يمكن أنْ نطلق معجم إذا لمْ يحمل المفهوم الاصطلاحي، فلو اجتمعت مثلاً كلّ الألفاظ في كتاب، ولم نشرحها لا نسمي ذلك معجماً، وكذلك لو جمعنا ألفاظاَ ممدودة و شرحنها، أيضاَ هذا العمل ليس بمعجم كامل؛ بل المعجم الشامل هو هذا الذي يضم كلّ كلمة مصحوبة بشرحها[2]، كتلك المصطلحات الواردة عند 'الكفوي' على منوال لم يكن له نظير.

3-أهمية دراسة المصطلح :

إنَّ المصطلح اللغوي لابدّ له من أرضية تحدد مواصفاته « فالمصطلحات تعقد صلة وثيقة بين المرجع المحدد للمصطلح والمفهوم الذي يحيل عليه» [3]، فهو يعتبر لفظ موضوعي يهدف إلى تأدية معنى معين بدقة، و وضوح تربط بمفهومه جملة من العلاقات مفادها هو تمييزالعلوم والفنون بعضها عن البعض، فلكلِّ علم قوالب لفظية خاصة به [4]، وأهميّة هذه المصطلحات أنَّها تفيد في وصف العلاقات اللغوية في داخل الجماعة اللغوية الواحدة، بدرجة عالية من الوضوح[5] والدقة.

---

[1]- عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس ، ط2، 1986م، ص13.
[2]- ينظر، عبد الحميد محمد أبو سكين: المعاجم العربية مدارسها ومناهجها، ص09.
[3]-ج ساجر: نظرية المفاهيم في العلم المصطلح: تر جواد سماعنه، مجلة اللسان العربي تصدر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، ع 47، 1999م، ص188.
[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص190.
[5]- محمد فهمي حجازي: مدخل إلى علم اللغة ، ص13.

ونجد عمار ساسي يذهب إلى القول: « إنَّ ما يباين بين المصطلحات برأينا هو المنطلق، والصورة والغاية» [1]، وما يميز اللغة العربية تفردها من حيث الطرح الاصطلاحي والتناول المعجمي« ولا ينكرأحد توفر العربية على جملة الخصائص فاقت بها لغات كثيرة في العالم من التاريخ القديم، من هذه اللغات الأعجمية هذه النظرة إلى اللغة كونها لغة اصطلاح معجمي، وبهذا المنظور فإنّ المصطلح آلية الفهم و الصناعة»[2] .

ويعد معجم الكليات بمثابة صياغة لفظية مسبوكة بنسج من المعانــي، فتساؤل ' إبراهيم السامرائي' عن السرّ الكامن وراء الألفاظ :"هل أحد يقول: إنّ هذه الألفاظ ينبغي أنْ تصنف في مجموعة حسب الاختصاص الذي تنسب له كأنْ يكون لألفاظ السياسية مجموعة خاصة .... على أنَّ هذا لا يعني إغفال هذه الألفاظ في المعجم اللغوي ذلك أنَّها معاني جديدة ينبغي أنْ يشار إليها في معجم لغوي حديث ؟ "[3].

وبهذا المفهوم يتضح لنا أنَّ الألفاظ التي جاء بها الكفوي تصلح لإنشاء المعجم لغوي عصري يواكب المستجدات اللفظية، والواقـع المطـروح أمام اللغة بتفاعلاته داخل الزمرة الاجتماعية لصناعة فكر معجمي، مبنى على أسس معرفية تُصْطَلـحُ على الألفاظٍ الجديدة، بصياغات متباينة، وبهذا الفكر التواصلي بين القديم والحديث يجعلنا نفهم معنى الاستعمال، بأنّه واقع اللغة الموصوف، والمستخدم لتوصيـل الأغراض[4]، ومن هنا تظهر الحاجة الماسة، والملحة لدرّاسة المصطلحات؛ "فالعلم في حقيقته ليس سوى مصطلحات أحسن إنجازها "[5].

---

[1]- عمار ساسي: المصطلح في اللسان العربي من آلية الفهم إلى أداة الصناعة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2009م، ص60.

[2]- المرجع نفسه، ص26.

[3]- إبراهيم السامرائي: العربية تاريخ و تطور، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان،ط1، 1993م، ص376.

[4]- ينظر، عمار ساسي: المصطلح في اللسان العربي من آلية الفهم إلى أداة الصناعة، ص125.

[5]- عبد السلام المسدي: المصطلح اللساني النقدي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، د.ط، 1994م، ص11.

4-التعريف بأبي البقاء الكفوي وبمعجمه الكليات:

لا أحد ينكر بأنَّ علاقة علم المعجم بالمصطلح لا تظهر إلاّ من خلال البعدين العلمي واللّغوي، إذْ أنَّ مصطلحات باقي العلوم الأخرى فالذين يعرفونها بالمعاني الاصطلاحية عددهم قليل؛ بلْ محصور في أصحاب هذا الاختصاص " لو أحست العجم بلطف صناعة العرب في هذه اللغة، وما فيها من الغموض والرقة والدقّة لاعتذرت من اعترافها بلغتها فضلا عن التقديم بها والتنويه منها"[1] .

ولقد ترك لنا الأسلاف تراثا وإرثا اصطلاحياً ضخماً لم ينل حضه وحقه من الدراسة والتحقيق ـ مقارنة مع المعاجم الاصطلاحية- ويحتاج هذا التراث إلى مجهود أكبر لتسليط الضوء عليه، واستخراج كنوزه لتواكب الحركية السريعة في الصناعة المعجمية المتخصصة الحديثة [2]، لتجعل من العناصر المكونة للغة "ورشة صناعة أصواتها ووحداتها الدالة و لواحقها و سوابقها، و مشتقاتها وحتى مجازاتها و تشبيهاتها"[3]، فاللفظ يتم دائما التعبير عنه بمفهوم لغوي دقيق.

كما يعدّ معجم الكليات من الكتب التصنيف العلمي الإستمولوجي عند الدكتور سناني في كتابه "المعجمية والمصطلحية" إذْ جعله ضمن الكتب التي عنيت بتصنيف العلوم والفنون بالاهتمام بتصنيفهما، وذكر مصطلحاتها مع مجموعة من المعاجم الأخرى كالتعريفات للجرجاني(ت816هـ)، ومعجم كشاف الاصطلاحات الفنون للتهانوي(ت1158هـ)، وجامع العلوم الملقب بدستور العلماء لأحمد النكري (ت12هـ)، ومفاتيح العلوم للخوارزمي(ت387هـ) [4] .

[1]- ابن جني: الخصائص، تح علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، ط3، 1986م، ج1، ص242.
[2]- سناسي سناني: في المعجمية و المصطلحية، ص83 .
[3]- عبد الجليل مرتاض: تحول الاصطلاحات الدلالية في اللغة العربية، مجلة اللغة العربية المجلس الأعلى للغة العربية، العدد9، 2003م، ص20.
[4]- ينظر، سناني سناني: في المعجمية و المصطلحية، ص82.

أولا ـ التعريف بأبي البقاء الكفوي:

هو أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي أحد قضاة الأحناف، ولد في مدينة كَفَهْ بتركيا (1028هـ)، تضلع من الفقه والأصول وعلم الكلام وعلوم العربية، وبعد موت أبيه مفتى كفه صار إليه الإفتاء والقضاء فيها، ثم وليّ القضاء في القدس وبغداد، نفاه السلطان محمد خان إلى كفه، فأقام فيها اثني عشرعاماً أعيد بعدها إلى استنبول ليتولى فيها القضاء حتى وفاته سنة (1093هـ)[1].

وقد جاء في هدية العارفين أنَّه توفي سنة 1094هـ، وأنَّ لـه كتاباً بالتركية عنوانه (تحفة الشاهان)، و لقد كان من أهل الصفة فهو ابن الشريف موسى المفتي بمدينة كفه (باعتبار قضاء قدس شريف) وكان مفتيا مقام أبيه في ولايته المرقوم باعتبار الجلب، وبعد المدة جاء إلى قسطنطينية *. ثم كان قاضيا بمدينة بغداد ثم بمدينة فيلبيه ثم نفاه السلطان محمد خان إلى ولايته كفه، ثم التمس سليم كزاى خان عودته إلى قسطنطينية فقبل السلطان، وهو متمكن من اللغتين(العربية والتركية)، بحيث استطاع أنْ يؤلف في كل منهما[2] .

وكان له مصنفات منها: (الكليات)على وفق اللغة في بيان فنون شتى، وكتاب (تحفة شاهان) بلسان الترك في علم العقائد والفقه والأخلاق، وكتاب(شرح بردة البوصيري)[3]، وتعريف المحقِقَيْنِ له لَمْ يضِفْ أكثر مما قدم فقالا:«هذا ما قدمته إلينا المصادر ولم تزد، أمّا أبي البقاء الذي عرفنا من كتابه، فقد عرفنا فيه فاضلا في علوم شتى، وفنون مختلفة؛ فهو فقيه حنفي أحاط بالمذهب أصولاً وفروعاً »[4].

---

[1]ـ ينظر، خير الدين الزركلي: الأعلام، طبعة دار الملايين، لبنان، د.ط، 1986م، ج2، ص86.
* قيل أنه توفي وهو قاض في القدس. ينظر ترجمته في معجم المطبوعات: لسركيس، ص 293 ، وإيضاح المكنون، ج1،ص251 وج2، ص 380. وذكره عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين ص417
[2]-أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص06.
[3]ـ ينظر، الزركلي: الأعلام، ص87.
[4]-المصدر السابق، ص06.

ثانيا ـ التعريف بمعجم الكليات:

تتضح في معجم الكليات صياغة معجمية لا نظير لها « فإذا كان لنا أنْ نحتفل بالأمجاد، فحريّ بنا أنْ نحتفل باللذين بنو المعجم القديم من أمثال الخليل صاحب الصيت، ولا يمكن أنْ نغض الطرف عن الذين خالفوه، وأقاموا صناعة المعجم على أسس راسخة متينة، وإذا حضي الأول بالسبق وفاز بالإبداع، فلا يعني ذلك أننا نلغي مكانه المجتهدين، و الأفداد الذين أضافوا إلى مادة المعجم ثروة هائلة»[1]، كانت كافية لبناء معاجم متطورة.

وبالفعل فقد رتب 'الكفوي' كلياته على أشهر ترتيب: الألفبائي؛ لكنّه لم يلتزم تفسير الباب للحرف الأول والفصل للحرف الثاني؛ بل جعل الحروف الأولى كلّها فصولا، ولم يرتب الحرف الثاني للكلمات إلاّ في فصل الألف، ويسمي الحروف الثانية المرتبة فصولا أيضاَ، وكان ينبغي أنْ يسميه باب الألف، وتدرج تحته فصولا على ما هو معتاد، أما الحروف التي تأتي بعد الألف فلم يرتب فيها الكلمات على حسب حرفها الثاني، بلْ جمع لكلّ الكلمات التي تبدأ بالحرف في فصل واحد غير مرتبة، وهذا ما يسبب مشقة على الباحث [2].

ولقد سار'الكفوي' على نهج القدماء « إذ رتبوا كتبهم على حروف المعجم معتبرين فيها أوائل الكلم فيذكرون الباب الأول وهو باب الألف، ويراد به ها هنا الهمزة كل كلمة أولها ألف.....وفي الباب الثاني، وهو الباء كل كلمة في أولها الباء، مثل: بر، ولا يزلون على هذا النهج إلى أن يصلوا إلى النهاية وهي باب الياء»[3]. وسلك الكفوي بذلك نهجا فريدا في ترتيب فصل الهمزة، لكنَّه أغفل بقية الفصول.

---

[1]- إبراهيم السامرائي: العربية تاريخ و تطور، ص10.

[2]- ينظر: أبو البقاء الكفوي، ص18/17.

[3]- الشيخ الطاهر الجزائري الدمشقي: كتاب الكافي في اللغة، تح بوبكر بلقاسم ضيف الله، دار بن حزم، الجزائر، ط1، 2007م، ص55.

ثالثا -أهمية معجم الكليات:

مما لاشكّ فيه أنَّ أغلب المعاجم الاصطلاحية، سعت لجمع مصطلحات العلوم باختلاف أصنافها، وكان هدفها خدمة اللغة العربية ، "ولهذه الأمور مجتمعة كان الكتاب(الكليات) متداولا كثير التداول والشيوع فتعددت طبعاته"[1].

ونجد أبوالكفوي يتحدث عن معجمه فيقول في مقدمته: «لكنني كنت في عصر عضت فيه أبناء العلم نوائب الزمن ونشبت فيه مخالب المحن، وخصتني من بينهم بأصعب أمر فاستعنت بالنون والقلم في تبيين المعارف مع ما بي من مقاسات الأحزان، ومعاداة الزمان، بحيث أتجرع كؤوس علق بها العلقم، بل اشد سما من الأرقم، وأتطلب رضا الأيام، وهي علي أضر حقدا من الكبر........... ووهن العظم مني، واشتعل الرأس شيبا، فقام القلم في المحراب أطراف البنان، وسجد عليَّ مصلي القرطاس.......... فجرى منه كتاب بديع المثال» [2].

وبالطبع فأبو البقاء الكفوي كوَنَ في معجم صغير(موسوعة مختصرة)، "تجمع مصطلحات علوم اللغة العربية من نحو وصرف وبلاغة، وعلوم الشريعة من فقه وحديث وكلام، وعلوم الفلك والطب والرياضيات، وغيرها من العلوم التي عرفها العرب حتى القرن الحادي عشر للهجرة"[3].

وأمّا طريقة الكفوي في الشرح هي أنْ يذكر معنى المصطلح، وقد يبين أصله الاشتقاقي، ويوضح معناه اللغوي؛ مثل:" الزكاة الزكاء بالهمز بمعنى النماء الزكاة كل شيء يزداد، فهو يزكو (الزكاة)، و يسمى ما يخرج من المال للمساكين بإيجاب الشرع زكاة، لأنها تزيد في المال الذي نخرج منه، وتوفره و تقيه من الآفات"[4] .

---

[1]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص4.
[2]- المصدر نفسه، الصفحة (ب) المقدمة.
[3]- ينظر، سناني: في المعجمية و المصطلحية، ص139.
[4]- المرجع نفسه، ص141.

ونلاحظ كيف استطاع الكفوي الربط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للفظة فبين أوجه التطور الدلالي الحاصل لها، وكانت الزيادة في اللغة عنده حقيقةً، و كانت الزيادة في الشرع مجازاً، ومن خلال الطرح الذي قدمه' سناني' فإنَّ معجم الكليات قد رتبت فيه أهم المصطلحات؛ لكن تخلله جملة من الهفوات والزلات، لأنَّ مؤلفه لم يكن يملك الصياغة العلمية الدقيقة أثناء وضع المصطلح .

ولقد ناقش القشيري في رسالته (ت465هـ) هذه المسألة، وأعطى بدوره الحق المطلق لأصحاب أهل الاختصاص لأنَّهم هم الذين يكشفون عن تطور دلالة الألفاظ حيث يقول: «من المعلوم أنّ كل طائفة من العلماء لهم ألفاظ يستعملونها انفردوا بها عمن سواهم، وقصدوا بها الكشف عن معانيهم لأنفسهم، والإجماع والستر على منْ بينهم طريقتهم، لتكون معاني ألفاظهم مستبهمة على الأجانب، غيرة منهم على أسرارهم أن تشيع في غير أهلها»[1] ، ولهذا كان الكفوي ينهل ألفاظه نهلا، ويتحرى الدقة والصواب في ذلك، "وكثيرا ما يعزوا إلى المصادر التي منها نقل"[2]

ويبدو أنَّ معجم الكليات له صياغة مرتبطة بألفاظه فهو: "واسع الشهرة كثير التداول أفاد منه كل عنيّ من المتأخرين بدراسة الفلسفة، والفلسفة الإسلامية بشكل خاص، وبمعرفة أصحاب كل من الفلسفتين. وما يلاحظ على الكفوي عند معالجة الألفاظ ذات الصلة بقضايا الفقه والتوحيد والنحو والفلسفة، إذْ يورد أقوال أئمة بأعيانهم في ذلك............،كما يلجا أحيانا إلى ذكر الفرق بين اللفظ، وآخر يرادفه أو يعاكسه "[3]، فهذه الإشارة توحي بأنّ الكفوى؛ قد استطاع الجمع في كلياته[4] بين مفاهيم شتى جعلت من اصطلاحاته مادة خام للدراسات اللغوية.

---

[1]- ينظر: المرجع السابق ، ص14، و القشيري: الرسالة القشيرية، ص 89 .
[2]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص7.
[3]- المصدر نفسه : نفس الصفحة.
[4]- ينظر، أبو البقاء الكفوي: الكليات، الصفحة (ب) المقدمة.

والملاحظ في الجانب الاصطلاحي أنّ الكفوي لمْ يول الصرف كبير العناية، ولمْ يورد جذور الألفاظ ومشتقاتها، تلك في نظره على الأقل مهمة معاجم أخـرى، فذكر مما لا غنى عنه، وتجاوز الصرف إلى معاني أخرى[1].

وتستوضح الرؤيا أنَّ معجم الكفوي حقل معجمي فريد، شمل جميع المجالات، و الكليات: هو معجم نفيس، حققه: د.عدنان الدرويش، والأستاذ محمد المصري، وأصدرته وزارة الثقافة السورية (في خمسة مجلدات)؛ فلقدْ تعددت موضوعاته جعلت منه موسوعة فكرية فاهتم صاحبه بمصطلحات العلوم، وعرضها بعناية فائقة؛ إذْ نجده يحـوى مصطلحـات: علم الكلام الفلسفة، أصول الفقـه، النحـو، الصرف وغيرها كالبلاغة، والفنون الأخرى، واللفظة عندها معانـي عديـدة ومحددة، «وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى، بأن تكون لغات لجماعات اجتمعت للإنسان واحد من هنا وهنا »[2]، غير متخصصة بجانب واحد.

وتظهر أهمية هذا المعجم إذ،"طبع الكتاب -الكليات- سبع مرات وعرفه الناس في جيل سبق جيلنا وأفادوا منه في دراساتهم وكتابتهم، فأخذوا منه وأحالوا عليه كما أفاد منه كثير ممن لم يعان الكتابة والتأليف في الرجوع إليه كلما دعت الحاجة إلى الكشف عما يتعلق بالمعارف الإنسانية باعتباره معجما موسوعيا للمصطلحات في مختلف العلوم والفنون عند العرب والمسلمين"[3]، ولهذا أصبح معجم الكليات سندا مهما لدراسة اللغة « فأهم الآليات التي تفرزها اللغة لسد حاجات مستعمليها عندما يواجهون المفاهيم المستحدثة آلية التوليد التي يصنفها علماء اللسان إلى توليد لفظي وتوليد معنوي »[4]، وهذا ما استطاع فعله أبو البقاء، وكان له الريادة والسبق.

[1]- ينظر، أبي البقاء الكفوي: الكليات، ص08 .
[2]- ابن جني: الخصائص، ص 374 .
[3]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص04.
[4]- عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي، ص 113 .

رابعا :أثر معجم الكليات في الدارسات اللغوية الحديثة

لقد أكد العديد من الباحثين بأنَّ القدماء، قد استخدموا في معاجمهم المصطلح الواحد لأكثر من مسمى و"تركت أبواباً متعددة من دون وضع مصطلحاتها واكتفوا بشرحها ووصفها والتمثيل لها"[1]، فَهُمْ يقرون بأنَّ علماء العرب في العلوم الطبيعية قد استعملوا المصطلحات غير العربية ولكن جميع مصطلحات الفقه وعلوم العربية أصيلة؛ لأنّها انبثقت من الفكر العربي بعد الإسلام، وكانت المصطلحات تظهر مع ظهور العلم، وتتطور بتطوره وتتقدم بتقدمه [2].

ولا ينكر أحد أنَّ معجم الكليات تعددت فيه المفاهيم الاصطلاحية، وقد أثر في الدرس اللغوي الحديث بمصطلحاته الدقيقة وبتوجهه العلمي والمعرفي، و بمعانيه الصرفة التي تقف على ماهية اللفظة فتوضحها، وتحاكيها بدقة وموضوعية، والكفوي قد وفق في عرض المصطلحات وعمل جاهداً للكشف عنْ مكنونها.

فيوحي هذا المفهوم بأنَّ اللغة تحقق الغايات المعرفية من خلال المفاهيم الاصطلاحية، "ذلك أنَّ العامل اللغوي يتسلط على ذاته ليؤدي وظيفة ثانية هي ثمرة العقل العاقل للمادة اللغوية، ومن هنا يتلابس الخطاب القائل مع المادة اللغوية نفسها، وبالتالي تظهر صعوبة الخطاب اللساني"[3]، فالقدماء لم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام الألفاظ والعلوم؛ بل عملوا جاهدين، لوضع مفاهيم معجمية لكلّ الألفاظ.

ولهذا بقيت "اللغة حية وفرضت نفسها منذ عهود وآماد خلت، ولا زالت تفرض نفسها ولن يضرها قول قائل، أو تنطع ناطع، ويكفيها سموقا أنها حافظت على التراث الإنساني من الضياع"[4]، فالمصطلح يطلق في أوساط الناس ليقصد به

---

[1]- جعفر عبابنة: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دار الفكر، عمان، 1984م، ص 174/173

[2]- المرجع نفسه، ص110.

[3]- عبد السلام المسدي: مقدمة في علم المصطلح، دار الرسالة، مصر، د.ط، 1984م، ص13.

[4]- عمر بن طرية ، اللغة العربية وتحديات العولمة، مجلة الأثر، العدد7، جامعة ورقلة، الجزائر، ماي2008م، ص79.

ذلك "المعنى الذي تعارفوا عليه، واتفقوا عليه في استعمالهم الخاص أو في أعرافهم الاجتماعية، وعادتهم السائرة، و تساعد الظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الدينية على أنْ تحمل كلمة ما معنى غير الذي وضعت له في أصل اللغة التي تنتمي إليها، و يسير هذا المعنى الجديد بين المتخصصين حتى يصبح في استعمالهم اليومي شيئا مألوفا، يُنسى معه ذلك المعنى اللغوي الأساسي"[1] .

وتظهر العلاقة التكاملية للمصطلح مع باقي العلوم الأخرى، "مما جعل الأدباء و النقاد يهتمون بالمعنى الجمالي الفني لا بالمعنى العرفي"[2]، ومن هنا يظهر جليًّا دور الاستعمال لتحقيق الغاية المرجوة، فالمصطلح أداة التواصل والاتصال بين الأفراد داخل الزمرة الاجتماعية، كما يعد أداة التفكير ونقل المفاهيم إلى الأذهان، وهو :"عبارة عن كلمة أو ترتيب تلازمت بنيته للدلالة على معنى خاص أو مفهوم اتفقت عليه مجموعة في مجال من مجالات المعرفة لتحديد الشيء الذي وضع له، والمصطلح في أبسط معانيه : "اتفاق طائفة على مفهوم مخصوص بلفظ أو تركيب فهو ما تعارفوا عليه، واتفقوا من مفاهيم اصطلاحية"[3] .

وتظهر أهمية معجم الكليات من حيث المعالجة اللغوية للمصطلحات، فهو معجم نفيس يهتم بتطور معاني الألفاظ لغةً واصطلاحاً، كما يعد حلقة من سلسلة معاجم المعاني التي نحتاج إليها للوقوف على تطور معاني الألفاظ، وطرق تداولها و لا ننكر فضله- الكفوي- في بناء معجم كليّ محكم يهدف إلى خدمة الثقافة العربية الإسلامية[4]، وتأسيس منظومة شاملة للعديد من ألفاظ اللغة العربية.

---

[1]- إبراهيم السامرائي: في المصطلح الإسلامي، دار الحداثة، بيروت، لبنان، ط1، 1990م، ص08.
[2]- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، دار البيضاء، المغرب، 1994م، ط1، ص28.
[3]- عكاشة محمود: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دراسة في الدلالة الصوتية و الصرفية و النحوية و المعجمية، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط1، 2005م، ص202.
[4]- ينظر،أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص08.

ولقد بات من الضروري بمكان، أنْ نعقد الصلة بين المصطلحات قديمها، وحديثها داخل الأسرة اللغوية الواحدة، أو في عدة أطر لغوية بُغية تحقيق التواصل اللغوي بكل أبعاده العلمية «وربما كان من المستحسن أنَّ طريقة الفلاسفة في علاج المعنى لا تفيد الدراسات اللغوية منها إفادة مباشرة؛ لأنَّ الفلاسفة يهتمون بالعلاقات الذهنية في حين يهتم اللغويون بالعلاقات المعرفية التي تربط بين المعنى والمبنى»[1]، 'واللغة ليست قياسا محضا ولا سماع صرفا' بل تمثل كلاً متلازما. والمصطلح "هو مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها، وهو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة "[2].

أمّا الاصطلاح فهو استئناس إلى حد ما في كلمة بغية الكشف عن دلالتها، وإذا لم يتوفر للعلم مصطلحه العلمي الذي يعدّ مفتاحه فقد هذا العلم مسوغه وتعطلت وظيفته[3]، إذْ تعرض"بعض النصوص التي بها بعض الكلمات التي لا تكون قد دخلت في مجال معرفته من قبل"[4]، وقدْ بقيت المعاجم تحت الأنقاض وتحتاج من الأجيال اللاحقة أن ينقبوا عنها ويخرجوها إلى الوجود، و يتعهدوها بالصيانة والترميم بل ويبنوا على شاكلتها صروحا شاهقة تحتفظ بأصالتها وتضاهي صروح الأمم المتفتحة [5] .

وسنعمل جاهدين على توضيح أهم اللبنات الأساسية التي أوردها الكفوي في معجمه سواءً كانت: صوتية، صرفية، نحوية، دلالية، أو حتى لغوية عامة، ونقوم برصد مختلف جوانبها المعرفية والعلمية، بالوقوف عليها بآلية الشرح والتحليل والتفسير في ثلاث فصول محددة الطرح والتناول.

---

[1]- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص25.

[2]- محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص11.

[3]- محمد عزام: المصطلح النقدي في التراث العربي الأدبي، دار الشروق العربي، بيروت، لبنان، د.ت، د.ط، ص97.

[4]-عبد الحميد محمد أبو سكين: المعاجم العربية مدارسها ومناهجها، ص05.

[5]- سناني سناني: في المعجمية والمصطلحية، ص53.

الفصل الأول:

المصطلحات الصوتية والصرفية في معجم الكليات

أولا ـ المصطلحات الصوتية:

أ- مصطلحات أعضاء جهاز النطق والسمع.

ب- المصطلحات الدالة على صفات الأصوات.

ج- مصطلحات الظواهر الصوتية عند الكفوي.

ثانيا- المصطلح الصرفي:

أ- الصياغة الصرفية في الاصطلاح.

ب- مصطلحات الميزان الصرفي.

ج- الأبنية الصرفية.

المصطلحات الصوتية والصرفية عند العلماء العرب:

تتجلّى القيمة الحقيقية للّغة العربية في رصد مختلف الظّواهر الإنسانية، فهي وليدةُ التطور، « وهي: في تطورها تتأثر بعوامل شتى، وتخضع لطائفة كبيرة من القوانين»[1]، ولقدْ ارتبطت أصوتها بأحكام تلاوة القرآن الكريم: « إذْ أدرك علماء السلف تلك الحالة التّي صارت إليها اللغة في أفواه الناطقين بها، والكتابة التي لم تكنْ لتقدم العون الكافي لتجنب الخطأ فـي القراءة»[2]، والكفوي كان شّديد الإلمامِ بالقضايا الصوتية، والصّوت عنده متعلق بمسألة النطق: « فالباء هي: أول حرف نطق به الإنسان، وفتح به فمه» [3].

والجدير بالذكر أنَّ هذا الطرح الذي قدمه الكفوي، ناجم عن أسس كان متفق عليها في عصره، "فقد قام اللغويون العرب قبل أكثر من ألف و مائتي سنــة بتقعيد العربية، ووضعوا وصفا دقيقــاً لقواعدها النحوية والصرفية، ومخــارج أصواتها و طرق إخراجها، وتأثير الأصوات على بعضها البعض" [4] .

ولاشكَّ إنَّ اللغة متينة الوصال- تتسم بأصواتها المميزة- وما هي في حقيقتها إلاّ« أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم » [5]، وأمّا الكلام فهو سلسلة من هذه الأصوات، ولهذا نجد في معجم الكليات مصطلحات اتسمت بدّقة التحديد، ولقد قام الكفوي بعرض الضوابط، وكان الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) قبله أول

---

[1]- علي عبد الواحد وافي: علم اللغة، دار النهضة للطباعة و النشر، لبنان، ط1، 2004م، ص285.
[2]- غانم قدوري الحمد: رسم المصحف (دراسة لغوية تاريخية)، دار النهضة، بيروت، لبنان، ط1،
[3]- أيوب بن موسى الحسيني الكفوي: الكليات: تح: عدنان درويش، ومحمد المصري، دار الكتاب الإسلامي القاهرة، القسم الأول، ط1، 1992 م، ج1، ص390 .
[4]- منصور بن محمد الغامدي: الصوتيات العربية، مكتبة التوبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2001م، ص70.
[5]- أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الدار العربية للكتاب، مصر، ط2، 1986م، ج1، ص33.

من اعتنى بالمصطلحات الصوتية والصرفية، وبنى عليها معجمه (العين)، وتبِعَهُ في ذلك سيبويه الذي ذكر من صفات الحروف اثنتي عشرة صفة، منها الجهر والهمس، والحذف الذي يحدث لها في أثناء امتزاجها في ثنايا السلسلة الكلاميــة، حيث سمى الإعلال إعلالا شبها له بالعلّة والمرض[1]، ونجدّ بعض المحدثين تتبعوا مسار المصطلحات الصوتية، فقد قاموا "بحفظ التلاوات الجيدة على الأصوات بعض قارئي القرآن في الحاسوب لمعرفة الأمواج الصّوتية بدّقة ولتدريس التجويد بطرق ناجحة"[2]، خدمةً للغة العربية .

وبما أنَّ أبا البقاء الكفوي ارتبط بعصر قلّ فيه الاهتمام بالقضايا اللغوية، طُرحت في معجمه قضايا متعلقة بالقراءات القرآنية والتي كان متفق عليها، مع الحفاظ على مكوناتها اللسّانية، ويقول في هذا الصدد عبد العزيز الصيغ:« فإنَّ نظرية المخارج من المباحث الصوتية الرائدة في الدراسات الصّوتية، وهو سَبْقٌ للعرب في مجال الدراسات الصوتية عامة»[3]، وبالرغم من كل الحروب التي مرت بها الأمة، فاللغة بقيت متينة الوصال تتسم بأصواتها المميزة، فهي لغة الضاد 'حُفِظَتْ بالتلاوات الجّيدة'[4]، وكانت وصلاً حضارياً ومعرفياً لشتَّى العلوم .

أولا - المصطلحات الصوتية:

لاشكَّ أنَّ تسمية الجهاز النطقي أدقُ دلالة، وأكثرُ علمية من الجهاز الصوتي، وإنْ كان بعض المحدثين كالدكتور 'محمد الأنطاكي' قدْ استعمل الثانية ليدل على الأولى، وأمَّا الصّوت اللغوي فهو يعدُّ بمثابة أثر سمعي، يصدر عن أعضاء النطق

[1] - ينظر،أحمد المحمود: محاولة ألسنية في الإعلال، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد20، العدد3، 1989م، ص189.
[2]- المرجع نفسه، ص160.
[3]- عبد العزيز الصيغ: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دارالفكر، سوريا، ط1،2000م، ص58.
[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص155 .

وهو يحصل من احتكاك الهواء بنقطة ما من نقاط الجهاز الصوتي؛ عندما يحدث في هذه النقطة انسداد كامل أو ناقص يمنع الهواء الخارج من الجوف من حرية المرور[1]، ويقول ابن جني (ت392هـ): «اعلم أنَّ الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلاً متصلاً حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده، واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له؛ حرفا» [2]، ويحدث الصـوت تلقائيا، وتترجم ذبذباته إلى مقاطع صوتية يدرك ترددداتها العقل الإنسانيُّ.

ولقد ظهر الصوت بوصفه ظاهرة فيزيولوجية وفيزيائية، ولهذا يعدّ البحث في خضمه ركنا أساسيا لأي دراسة لغوية كونه يشمل جانبان نظري وتطبيقي، وعِلْمُ الأصوات يهتمُ بكيفية إنتاج وانتقال واستقبال الأصوات اللغوية، والنطق في المتعارف هو:"الأصوات المقطعة التي يظهرها اللسان، وتعيها الأذن"[1]، وتسمية الجهاز النطقي بهذا الاسم فيها كثيرٌ من المبالغة؛ فليس كلٌّ من منح الحياة قدْ منح القدرة على النطق.

أ ـ مصطلحات أعضاء جهاز النطق والسمع :

1 - مصطلح الأذن :

تعدُّ الأذن بمثابة جهاز لاستقبال الأصوات، وهي تتكيف مع العديد من الموجات الصوتية الصادرة أثناءَ عملية التصويت«وهي: محبسُ جميع الأصوات قدْ خلقت غضروفية؛ لأنَّها لوْ خلقت لحمية لمْ يحفظ شكل التقعير والتعصيف والتعريج فيها،

[1]- محمد الأنطاكي: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط3 ،1971م، ج1، ص13.
[2]- ابن جني، سر صناعة الإعراب: تح: حسن الهنداوي، ص06.
[3]- ينظر: الدكتورأحمد حساني: مباحث في اللسانيات ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م، ص67.

فسبحان مَنْ أسمع بعظمٍ، كما أبصر بشحمٍ، وأنطق بلحمٍ »[1]، فالأذن لها وظيفتان: وظيفة فيزيولوجية و أخرى حيوية، وهي: " أداةُ للسمع؛ فكلُّ الحواس تنام ماعدا الأذن، فالصّوت عند المحدثين الأثر الحسّي الذي تدركه الأذن"[2].

ويعتبرُ الصّوت بمثابة الأثر المسموع، والحرف هو الرمز الضابط له، ولهذا تحرص اللغات عامة على أنْ يكون هناك انسجام تام بين الأصوات داخل الكلمات، حتى نؤمن قدرا أعلى من سهولة النص، وحداً أعلى من الوضوح في المسمع[3] فالأذن دائماَ تشخص الحروف الواردة إليها، فتترجمها إلى معاني يدركها الإنسان فتَحْدُثُ عنده الاستجابة فورية للأثر المسموع.

وإذا سلمنا بنظرة الكفوي فإنَّ السمع هو: عملية معقدة تحصلُ في الدماغ، وهو إدراك حسي يتم بادراك القلب، وهذه العملية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بذهن الإنسان، وهوُ ما أثبتَ فعلياً في بعض الدراسات الحديثة، واتفق جلُّ الباحتين على انحباس الأصوات في المجال السمعي لتدركها الأذن، والصوت اللغوي يعتبر عندهم أثراً سمعياً محضاً، والأذن تحفظ الأصوات، وتأثر على عملية التواصل بطبيعة خلقها.

2 - مصطلح اللسان:

وكما هو معلوم أنَّ اللسان يمثل جهاز الذوق الخاص بالكائنات؛ لكنْ له وظيفة تتمثل في النطق و الكلام، فيورد له الكفوي ويقول:« أطلق اسم اللسان، وأريد به الذكر؛ إذْ هو حركة اللسان»[4] .

---

[1]- ينظر: أبو البقاء الكفوي، الكليات ص51.
[2]- تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، د.ط، 1986.
[3]- فوزي حسن الشايب :أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، اربد، أردن، ط 1، 2004م، ص18.
[4]- أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص220.

والملاحظُ على هذا الطرح الاصطلاحي أنَّ تغير حركة اللسان هي العنصر الأساسي لعملية التصويت، "فيتألف معظم القاع التجويف الفموي من كتلة عضلية ثلاثية الأبعاد تسمى اللسان، ويمكن للسان أنْ يتحرك في ثلاثة اتجاهات إلى الأعلى و الخلف إلى الأسفل والخلف إلى الأعلى والأمام وتتمكنُ عضلات اللسان الخاصة من تحريك جسم اللسان في الجذرات الفموية والبلعومية؛ بسبب اتصالها بخارج اللسان"[1]، فالحركة هي التي تحدد مسار النطق، ولقد تطرق الكفوي لهذا المصطلح من باب الإجمال لا التفصيل، فنجدّ من المحدثين من يقرّ بحركة اللسان بكلِّ أقسامه (حد؛ طرف؛ مقدمة؛ مؤخرة؛ أصل) و نظراً لأهميته و سهولة حركته أطلق كثير من اللغة باسمه[2]، وأصبح أساس للكلام الإنساني.

و يظهر بأنَّ اللسان ليس مجرد عضلة بل هو جزء أساسي للنطق "فهوُ من أهم أعضاء النطق، وأكثر أعضاءِ الجسم مطاوعةً: للحركة؛ والامتداد؛ والانكماش؛ والالتواء عند مختلف الجهات، ولذلك أطلقت كثير من اللغات اسمه على اللغة، وقدْ استخدم القرآن الكريم لفظ اللسان بمعنى اللغة في ثمانية مواضع[3]، ولهذا أثمَرَ اللسان العربي بنطق (ض)، ولكنْ المبررات الصوتية تختلف، فنطق اللسان هو أنْ يتحرك على عدة نواحي ليظهر لغة خاصة تميز الإنسان عن الحيوان.

3 - مصطلح الحلق :

إنَّ مصطلح الحلق هو موضع خروج الأصوات فيمثل له الكفوي بـ « ألم فهي تشتمل على مبدأ الحلق و نهايته، وسائر الحروف الهجاء في أوائل السُّور، إمّا

---

[1]- حلو رياح بوردن :أساسيات علم الكلام،تر: رمحي الدين حميدي، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط1، د.ت، ص175.

[2]- ينظر: أحمد مختار: دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1،1997م، ص107.

[3]- خليل عطية: في البحث الصوتي عند العرب، دار الجاحظ لنشر، بغداد، العراق، 1983م، ص16.

أسماء للسور؛ أوأقسام؛ أو حروف، مأخوذة من صفات الله تعالى»[1] ، والأمر الذي يلفت الانتباه أنَّ هذه النظرة ألفيناها عند علماء صرح بهم الكفوي، أمثال: الخليل بن أحمد الفراهيدي، وابن أحمد الفارسي وغيرهما.

ولقد اعْتَبَرَ " أقصى الحلق هو مبدأ المخارج"[2]، والأصوات عنده لديها صدى من الحلق، فيُرْجِعُ النطق إلى أقصى الحلق، فيقول: «إنَّ الحلق هو: مبدأ حدوث الأصوات والحروف ليست بأصوات، ولا عوارض في الأصوات، وإنّما حدوثها يكون من المبدأ »[3] .

وبهذا المفهوم فإنَّ صفة الجهر تكون من المبدأ، و الكفوي أدرك دور الحلق، والأوتار الصوتية في حدوث الأصوات،" فمنطقة الحلق هي التجويف الواقع بين جذر اللسان، والجدار الخلفي للحلق، والممتد من التجويف الأنفي للحنجرة"[4]، وهذاً دليل بأنَّ الكفوي كان على دراية تامة بنظرية مخارج الأصوات.

لقد كان لتعليل الكفوي ما يوافقه في العصر الحديث إذْ يذهب جان كاتنينو، "إلى التأكيد أنَّ أقصى الحلق هو مخرج الهمزة والهاء والألف"[5]، ولم يكن القدماء يستطعون وضع تصور شامل لهذا المصطلح؛ ولكن من خلال الطرح القديم يتجسد دور الحلق في النطق و الكلام، ومبدأ الحلق و نهايته كان واردا عند الكفوي، ولم يشر فقط إلى وسط الحلق نظرا لانشغاله بالمخرج الرئيسي، ولمْ يفصل في كلّ المصطلحات الصوتية التي تناولها نظرا لانشغاله بمفاهيم أخرى.

---

[1]- أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص268.
[2]- ينظر: المصدر نفسه، ص05.
[3]- ينظر: المصدر نفسه، ص10.
[4]- محمد علي الخولي : معجم علم الأصوات، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1982م، ص208.
[5]- جان كانتينو: دروس في علم الأصوات العربية، تر:صالح القرمادي، الجامعة التونسية، تونس، 1966م، ص31.

4 - مصطلح أقصى الحلق :

إنَّ المصطلح الصوتي يبنى على عدة ضوابط وقوانين لا تحتاج إلى مقدمات لشرحها، فنجدُّ الكفوي يؤكد على مصطلح الحلق حيث يقول :« فأقصى الحلق هو: مبدأ المخارج» [1]، وهذا التسليم بأنَّ أقصى الحلق هو أهم مخرج للأصوات، ولقد تطرق لمصطلح الهمزة، وأراد أنْ يثبت وجهة نظره في بداية معجمه، وهو علـى ثقة بدّقة هذا المصطلح، ولقد وضع قبله سيبويه كـلّ من، " الهمزة والألف والهاء معا، واعتبارهما تخرج من أقصى مخرج في الجوف" [2].

وهذا يعنى أنَّ الكفوي كان يسعى لتأليف معجم بصياغة محكمة تضبط البنى الصوتية، وبيّن خصائصها الصوتية، وما ألفيناه عنده من ذكر 'الهمزة' باعتبارها أقصى الحلق، فقد صاغ ألفاظه الاصطلاحية من واقع لغوي يحمل تفاصيل دقيقة، و نجده يقدم طرحا أخر لمصطلح الحلق، فيجعل معناه مقابلا لمصطلح البلعوم، وهذا باعتباره مبدأ الأصوات، "وإنَّ الحلق هو الفراغ الواقع بين الحنجرة والفم" [3].

وكان منهجه المتبع علمي قائم على القياس، والملاحظة، والاستنتاج والتفكير المنطقي، وكانت نظرته خاصة، فأورده في معجمه تعريفا شاملا، وكان على ثـّقـة تامة بضبطه الاصطلاحي، فجعل له مفهوما محددًا، ولم يردْ التوسع في التفاصيل كما فعل قبله الخليل في معرض حديثه عن حروف الجوف:« وسميت جوفا لأنّها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان»[1]، فالحلق عند الخليل أول المدارج النطقية الحقيقية؛ لأنَّه مبدأ الأصوات وهي: العين والحاء والهاء والغين،

---

[1]- أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص05.
[2]- أحمد مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص346.
[3]- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، مكتبة أنجلو مصرية، ط5، 1979م، ص19.
[4]- كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي. تح: مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي،دار الرشيد للنشر. العراق، 1980م، ج1، ص57.

أمَّا في مواضع أخرى فهو يذكر مصطلحات منها ما يشير إليه كشجرالفم؛ أيْ مخرجه، وهو وسط اللسان وما يقابله من الحنك الأعلى.

5- تحليل لمصطلح مخارج الأصوات :

لقد أدرك الكفوي بأنَّ المخرج الصوتي يمثل مصدر خروج الصوت، واهتم به القدماء والمحدثون، وأولُوه عنايتهم: « فمِنْ مخرج الهمزة والباء، وتحقيق الهمزتين بين قراءة مشهورة، وإنْ لم تكن مقبولة عند البصريين هذه الحقيقة أنَّ النحاة البصريين أضافوا الألف لتخفيف الكلام»[1].

ولمْ يردْ الكفوي أنْ يفصل أكثر في هذا المصطلح كونه متداولا عند أغلب اللغويين، وأكدَّ على نظرة القراء المتفق عليها وعني بالمصطلح الصوتي بجزيئات وتعريفات محدودة، فهو لم يكن صوتياً لكنّهُ نقل ما استجد من العلوم والثقافات جعلت مفاهيمه الاصطلاحية أكثر شمولية، فليس من التجلّي أنْ نحكم بأنَّ بعض القراءات التي نوسبت، وأُهِلَّ أمرها كانت تشمل على صفات صوتية للهجات، غير التي رويت لنا في الكتب القراءات[2].

ويعدُّ المخرج مكان النطق في نظر المحدثين [3]، والكفوي كان على أتم الدراية بالقراءات، ويقصد بذلك قراءة حفص، و ما يراد من توافق مع مذهب البصريين . ولقد تفطن الكفوي لقضّية المخرج الصوتي باعتباره مصطلحاً أساسياً، فقدم له مجموعة من التحديدات، وأكدَّ بأنَّ فرضية حدوته لمْ تكن لتخالف القدماء، ويقول العلماء الآن بثلاث كيفيات أولية لحدوثِ الصوتِ وهي:"المقام: وهو حدة الصوت؛

[1] - أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص310.
[2]- إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، مكتبة أنجلو مصرية، القاهرة، مصر، ط3، 2003م، ص25.
[3]- ريمون الطحان: الألسنية العربية، دار الكتاب، بيروت، لبنان، ط 2، عدد1، 1981م، ص43.

و تقله؛ والزنة أو الشِّدة وهي: ما يمتاز به الصوت من نغم أو دوي"[1] ، وهذه الأصوات تناولها الكفوي في معجمه باعتبارها الأثر الحسي الذي تدركه الأذن[2]، وكان يركز دائما على مسألة إدراك الأصوات عبر الأذن، ودور النطق في تحديد مصطلح الأصوات، "فما روته القراءات القرآنية من صفات اللهجات العربية القديمة لاسيما المشهور منها الكثير الشيوع الذي تأصل في النطق"[3]، ويظهرُ جليًّا هنا بأنَّ الكفوي أراد أنْ يقدم صياغته الخاصة في هذا الموضع، وجعل لطرحه الاصطلاحي رأيين لا مشاحة بينهما؛ لأنَّ اصطلاح المخرج أراد به: موضع نطق الحرف، و لمْ يرد أنْ يفصل أكثر في مسائله الصوتية و ضوابطه اللغوية الأخرى.

ولعلَّ أهم ما قدمه الكفوي كان مراعاةٌ للفوارق، فتفطن لاختلاف القراءات، ولم يرد أنْ يفصل في المصطلح الصوتي باعتباره مجالا خاصا ومميزا يحتاج إلى تخصص خاص به، فجعل منه مادة لإثراء معجمه ليس إلاَّ، ولم يكن يسعى لذكر الآراء كلها؛ بل كان دائما يتحرى الدقة أثناء الطرح "كما درس القدماء الصوت كمدخل لغيره من أبواب الإدغام و القلب، والإبدال فهو وسيلة لا غاية، فقد اعتنوا بالأصوات عناية فائقة، ولذلك تظهر أهميته في تجويد تلاوة القرآن وما يتطلب ذلك من معرفة مخارج الأصوات و طريقة نطقها ووصفها[4].

ولم يقتصر الكفوي في معجمه على ذكر كل مصطلحات الأصوات بشرح المفردات، فضبط الصياغة اللفظية مستندا إلى مقاربة لسانية، متقصياً حقائق صوتية قدْ اتفق عليها أغلب القراء واللغويين المختصين في مجال الأصوات، فذكر

---

[1]- يوسف مراد: مبادئ علم النفس العام، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1957م، ص 63/62.
[2]- تمام حسان :مناهج البحث في اللغة، ص67.
[3]- إبراهيم أنيس: اللهجات العربية، ص52.
[4]- المهدي بوروية: ينظر ظواهر التحليل الصوتي عند النحاة و اللغويين العرب حتى نهاية القرن الثالث هجري، رسالة دكتورة مخطوطة نوقشت في تلمسان، 2002م/2001م، ص76.

سابقيه بدون أي تحفظات، كما فعل الرضي الدين الاسترابادي (تـ 684 هـ) ، وإنْ لمْ يخرج عن الإطار العام لهذا المنهج، إلاّ أنّه كان له عدد من الاجتهادات .

ب – المصطلحات الدالة على صفات الأصوات :

1- مصطلح الانفجار:

لا شكَّ أنَّ دراسة مصطلح الأصوات لا تكون إلاّ بتحديد صفة من صفاتها و يلزم دائما وجود ضابط صوتي، فها هو الكفوي يقول: « والانفجار يستعمل فيه و فيما يخرج من شيء واسع، وما في سورة البقرة لعلّه أنحبس أولاً ثم انفجر ثانيا»[1]، فالصوت الانفجاري يحدث من مكان واسع.

إنَّ تسليم الكفوي بصحة هذه القضية الصّوتية جعله يستدل من القرآن الكريم و يطرح هذا المصطلح مفسرا أنَّ الأصوات الانفجارية تكون من كان واسع، وهذا ما وافق الدراسات الحديثة "فإنَّ توقيت بداية التصويت هو الفارق بين الأصوات المجهورة والمهموسة ومن ثم فإنه كان من المتوقع أنْ يكون لها دور أساسي بالنسبة للسامع في التفريق بين هاتين المجموعتين من الأصوات اللغوية"[2] .

ولا غرابة أنْ نجدَّ النظرة الحديثة تشير إلى خروج الصوت من مجال واسع، لكنه قبل حدوثه لا بدا أنْ نفهم مراحله،" وقد أطلق المحدثون عليها الأصوات الانفجارية لأنّها تحدث من انحصار النفس في المخرج ثم الانفتاح في النطق بشكل انفجار في موضع خروجها، ولقدْ أشار المحدثون إلى عدد من الأصوات اللغوية التي وصفوها بالانفجار"[3]، وقدموا لها مفهوماً شاملاً.

---

[1]- أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص337.
[2]- منصور بن محمد الغامدي: الصوتيات العربية، ص150.
[3]- عبد الرحمن العبدي: معجم الصوتيات، دارالكتب والوثائق العراقية، العراق، ط1، 2007م، ص57/56.

وخلاصة القول إنَّ المصطلح يمكنُه أنْ يأخذ مفاهيم مستمدة على دلائل منطقية أو اقتباس صريح من القرآن الكريم، وبالنظر إلى الجهد الذي بذله الكفوي (ت1094هـ)، لوضع صياغة ضابطة للأصوات، فقد استند لرؤيا خاصة.

2- **مصطلح الصوامت** :

مما لا ريب فيه أنَّ الأصوات تتحقق مضامينها بالحروف، وتنساق عليها خصائص لغوية معينة، فنجد أغلب الدراسات اللغوية الحديثة تقر باستقلال كل من الصامت والحركة ويكون أداء أحدهما مستقلا عن الآخر على نحو من التجريد الكامل[1]، والحرف يشار إليه نظراً لارتباطه بقضية صوتية، فلكلِّ حرف خاصية تميزه عن غيره، بالرجوع إلى الصور التي سلكها المصطلح في سياقاته المتنوعة عند معاصري الخليل[2] ، ندرك أنه تأرجحت كتبهم بين تلك الهيئتين اللتين تردد فيهما عند الخليل و تبعه في ذلك سيبويه، وحتى الكفوي في زمن متأخر أي القرن الحادي عشر للهجرة .

ووجدنا الكفوي يجمع أراءاً متفقٌ عليها ويقول:"وقال بعضهم لذا تطرقه لعدد الحروف إلى قول ابن دريد فيها، وهي تسعة وعشرون حرف، ويعتبر الألف الساكنة حرف بلا تصريف"[3]، لاعتبار مرده أنَّ الاستعمال يكون حبيس الحركات و الأصوات و الأسماء، وأقرَّ الكفوي بقضية الهمزة، وقال: « إنْ كانت حاصلة من إشباع الحركات كانت مصوتة، وإلاَّ فهي صامتة »[4]، ويتغير حالها بتغير الحركات الإعرابية، وبحسب موقعها داخلَ السياق .

[1]- عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1980م، ص36.
[2]-بوروبة المهدي: المصطلح الصوتي، مجلة آداب و اللغات، ص 32.
[3]- ينظر أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص14.
[4] - المصدر السابق، ص10.

ومن خلال هذا النص يبدوا بأنَّ الكفوي كان ملماً بعددٍ هائلٍ من المصطلحات الصوتية ، فقدم مصطلحاً وذكر جميع الخلافات التي كانت قائمة حوله، بالاستناد إلى الموضوعية كون هذا المصطلح قد تنبه إليه أغلب اللغويون، فوقع الخلاف في بعض الحروف، والكفوي كان على أتم الدراية بذلك.

3- **مصطلح الجهر والهمس** :

لقد لاحظ العلماء "أهمية هذه الأصوات في كلِّ لغة من اللغات المختلفة فهي أصل الكلام و شيوعه، وأي انحراف عن أصول النطق بها، يبعد المتكلـم عن الطريقة النطقية المألوفة بين أهل هذه اللغة "[1] .

واتخذا اللغويون القدماء جهاز النطق وسيلة لتتبع مسار الأصوات المجهورة وهذا المصطلح الصوتي اكتسى عِدةَ معاني " فهو يقوم بتصنيف الأصوات العربية عند اللغويين العرب إلى مجهور من جانب وإلى مهموس من جانب آخر على جهود سيبويه[2]، وأغلب اللغويون القدماء أقروا بذلك.

ونجد عند المحدثين أبحاثا تكشف عن دور الأوتار الصوتية "لكن سيبقى بعد هذا كله أنْ نذكر أن سيبويه قد قدم للبحث الصوتي إضافة أصيلة الباع ببحث الأصوات من حيث الهمس و الجهر"[3].

ونسلم بأنَّ الكفوي قدْ كان على دراية بما ورد عند سيبويه من مصطلحات صوتية، فحاول أنْ لا يتعمق لأنّه يدرك قيمة التأليف الصوتي، وتحقيق الصوت

[1]- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص29.
[2]- محمود فهمي حجازي المدخل إلى علم اللغة: دار قباء للطباعة و النشر، القاهرة، مصر، ط1، 1997م، ص50.
[3]- المرجع نفسه، ص54 .

من خلال الاتفاق الاصطلاحي " إذْ لا يعقل أن يكون كل هذا التشابه في المصطلح و المنهج من جل التصادف ".[1]

ولابدَّ من التأكيد على أنَّ مصطلح الجهر وجدناه عند أغلب الباحثين، فاتفقوا عليه، واختلف في بعض الحروف المجهورة، "ولهذا دلالة على أنَّ مسائل مخارج الأصوات و صفاتها قد ارتقت إلى درجة القواعد العلمية العامة التي يتجاوز فيها المبدع الأول و تثبت إلى المستثمرين لها عامة"[2]، والكفوي قد استثمر الدراسات الصّوتية لمّا تطرق لمصطلح الجهر، وفرق بينه وبين غيره من المصطلحات الصوتية و اللغوية، ولم يضف على ذلك.

لقدْ لاحظ العلماء أهمية هذه الأصوات في كلِّ لغة من اللغات المختلفة فهي أصل الكلام و شيوعه، وأي انحراف عن أصول النطق بها يبعد المتكلم عن الطريقة النطقية المألوفة بين أهل هذه اللغة[3]، واتخذ اللغويون القدماء جهاز النطق وسيلة لتتابع الأصوات المجهورة .

و بالرغم مما استجد عند المحدثين من أبحاث فنسلم بأنَّ الكفوي، وكان قد استثمر الدراسات الصوتية لما تطرق لمصطلح الجهر و فرق بينه و بين غيره من مصطلحات الصوتية و اللغوية، وحدد مفاهيم دقيقة للصفات الأصوات .

و تجدر الإشارة إلى أنَّ الصوت عند الكفوي يحقق معايير دقيقة تضمن لنا صورة لفظية، فيها من الغايات المعرفية العلمية المتعلقة بمجالات لسانية متعددة الصيغ، أو صوتية خالصة المعنى لا تنفك شاخصة لتؤدي وظيفته السياقية.

---

[1]- المهدي بوروبة : أثر مصطلحات الخليل العربية و منهجه في دراسات معاصيره، مجلة الآداب و اللغات، ورقلة، الجزائر، العدد 5، مارس2005م، ص 32.

[2]- المرجع نفسه، ص33 .

[3]- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص29.

لقد كان لعلماءِ التجويدِ على وجهِ الخصوص دراسات رائدة وأفكارٌ خالدة، وفْقَ الربط بين القدماء والمحدثون، محاولينَ إبراز جهود الأوائل في دراسة طبيعةِ هاتين الظاهرتين .

وعملوا على شرح أهمِّ النّتائج التي خلصوا إليها، وداعينَ كذلكَ إلى إعادةِ صياغةِ تعريفاتِ المتقدّمين لظاهرتي الجهرِ والهمسِ في ضوء ما أثْبَتَتْهُ الدِّراسات الحديثة دون نكرانٍ لجهودهم، وفي هذا دلالة على أنَّ مسائل مخارج الأصوات، وصفاتها قد ارتقت إلى درجة القواعد العلمية العامة التي يتجاوز فيها المبدع الأول، وتثبت إلى المستثمرين لها عامة [1].

تعريف القدماء لظاهرتي الجهر والهمس :

يُعَدُّ تعريفُ سيبويهِ (ت180هـ) للصَّوْتِ المجهورِ والمهموسِ أساسًا وقاعدةً ارتكَزَ عليها عُلَمَاءُ التجويد من بعده فلم يخرجوا عليه بل ردَّدوا عباراته بنصّها[2]. فالمجهور عند سيبويه حرفٌ أشبِعَ الاعتمادُ في موضعهِ، ومنع النفس أنْ يجري معه حتى ينقضي الاعتمادُ عليه ويجريَ الصَّوت.

فهذه حال المجهورة في الحلق والفم، إلاّ أنّ النون والميم قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم فتصير فيهما غنّة. والدليل على ذلك أنك لو أمسكتَ بأنفك ثم تكلّمت بهما لرأيتَ ذلك قد أخل بهما ولما حصل النطق.

وأمّا المهموسُ فحرفٌ أضعف الاعتماد في موضعِهِ حتى جرى النفس معه. وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرتَ فردّدتَ الحرف مع جري النّفس. "ولو أردتَ ذلك في

[1]- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص33 .

[2]- ينظر: لأبي عمرو الداني: التحديد في الإتقان والتجويد ، تح: غانم قدّوري الحمد ، ط1 ، دار عمّار ، عمّان، 2000م، ص 105، و لأبي الخير بن الجزري: التمهيد في علم التجويد ، تح: علي حسين البواب ، مكتبة المعارف ، الرِّياض، المملكة العربية السعودية، د.ت، د.ط، ص86 /87.

المجهورة لم تقدر عليه، فإذا أردت إجراء الحروف فأنتَ ترفعُ صوتكَ إن شئتَ بحروف اللين والمد، أو بما فيها منها، وإن شئت أخفيت".[1]

وبعد التأمل في كلام سيبويه يظهر غموضا واضحا في بعض جوانبه! ولذا فقد حاولَ بعضُ علماء التجويد تقديم تعريفٍ أوضح من تعريف سيبويه ، كتعريف طاش كبرى زادة (ت 968هـ) وذلك حيث يقول:« إنّ النفسَ الخارج الذي هو وظيفة الحرف، إنْ تكيّف كلّه بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قويّ كان الحرف مجهورا، وإنْ بقي بعضه بلا صوتٍ مع الحرف كان الحرف مهموسا ».[2]

أدرك الأوائل أنّ لكلٍّ من الأصوات المجهورة والمهموسة خصائص تميّزهما عن بعضهما، ولاحظوا أنّ نَفَسَ الحرف المجهور قليلٌ مقارنة بكميّة النفس الجاري مع الحرف المهموس، فالمجهور (يمنعُ النّفَسَ أنْ يجري معه عندَ النطق به) والمهموس (يجري النفس معه)، والمقصودُ بالنَّفَس : الهواءُ هو أصلُ الصَّوت.

إنَّ سيبويه ومن تبعه من العلماءِ الأوائلِ قد لاحظوا بفطرتهم السّليمة وحسّهم المرهف وبالتجربةِ الذَّاتية أنَّ النفس (الهواء) المصاحب للحروفِ المجهورةِ لا يجري معها كما يجري مع الحروفِ المهموسة.

ولم يكن مرادهم بقولهم (يمنع النفس أن يجري معه) نفي جريان النَّفَس بالكليّة مع الأصوات المجهورة. ولو قال سيبويه ومن تَبِعَهُ في تعريف الصَّوْتِ المجهور بأنه (... منعَ النَّفَسَ أن يجري معه كما يجري مع المهموس) لكان تعريفهم أوضح وأقلّ غموضا، لكنّنا نجدُ كلامًا صريحا لمحمّد المرعشي (ت

[1] ينظر : غانم قدوري الحمد، الدّراسات الصوتية عند علماء التجويد ، ، مطبعة الخلود، بغداد، ط1، 1986م، ص127.
[2]- ينظر : المرجع نفسه، ص136.

1150هـ) في كتابه (جهد المقلّ) حول مسألةِ نَفَسِ الصوت المجهور والمهموس وذلك في قوله:"نفس الحرف المجهور قليل، ونفس الحرف المهموس كثير".[1]

إنَّ قوّةُ الصوتِ الجهريّ ، أمّا المهموسُ فهو صوتٌ ضعيف لا يصلُ لقوّة المجهور. قال مكّي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ) معلّلا سَبَبَ تسمية الحروف المهموسة بهذا الاسم قال: "لأنّ الهمس: هو الحِسُّ الخفيّ الضعيف، فلمّا كانت ضعيفةً لُقِّبَتْ بذلك؛ قيل : هو حِسُّ الأقدام".[2] ووصَفَ الحروف المجهورة بأنها حروفٌ قوية، فقال "والجهر : هو الصوتُ الشّديد القوي"[3].

وتابعه أبو عمرو الداني (ت 444هـ) في ذلك بقوله:" ومعنى المجهورة أنّه حرفٌ قَوِيَ الاعتمادُ في موضعه فمنع النَّفَسَ أن يجريَ معه، والهمسُ الإخفاء، والجهرُ الإعلان"[4]، بمحاولة وضع صرح من المصطلحات التي تخدم اللغة نستطيعُ القولَ بناءً على تعريفاتِ علماءِ التجويدِ لصفتي الجهر والهمس بأنهم قد أدركوا هذا الأثر السمعيّ للأصواتِ المجهورَةِ فوصفوها بالقوة والوضوح والإعلان، لأنّها أساس النطق.

ولقد أدركوا كذلك أنَّ الأصوات المهموسة أضعف وأقلّ وضوحاً في أذُنِ السّامع.فالمجهورُ في عِلْمِ الصَّوْتِ الحديثِ هو:"الصوتُ الذي يهتزّ أو يتذبذبُ الوتران الصوتيّان عند النطق به"[5] .

---

[1] - غانم قدوري: الحمد الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص138.
[2] - مكّي القيسي بن أبي طالب: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تحقيق د. أحمد حسن فرحات ، دار عمار، عمّان، ط3، 1996م، ص116.
[3] - المصدر نفسه : ص117.
[4] - الدّاني أبو عمرو: التحديد في الإتقان والتجويد ، تح: غانم قدّوري الحمد، دار عمّار، عمّان، ط1، 2000م، ص105.
[5] - ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ط4، ص21 ، وغانم الحمد: المدخل إلى علم أصوات العربية دار عمار، عمان، ط1، 2004م، ص101.

ج- مصطلحات الظواهر الصوتية عند الكفوي:

1- مصطلح القلب :

لقدْ أشار الكفوي إلى هذا المصطلح فأورد له عدة صيغ وضوابط، وقدْ كان مُلمّا بجوانبه الصوتية فيقول :« و هو أفعل وأولى و أصلها وولى، قلب الواو همزة ففاؤها، وعينها واوا عند سيبويه»[1] .

من خلال هذا النص يتضح بأنَّ الكفوي استند إلى اللغويين في هذا المجال فكان على دراية بالمسائل الصوتية الواردة التي نوقشت قبله، فهو لم يرد أنْ يخالف المختصين أو يعارض أقوالهم، لكونها ضابطا صوتيا فلا يمكن أبدا العدول عنه، ولهذا نجد ابن فارس يقول:« ومِنْ سُنَنِ العرب القلْبُ، وذلك يكون في الكلمة »[2]، والكفوي راعى حالات تغير قلب الكلمات، وقد ألم بهذا المصطلح مقتبسا بعض معانيه من عند سيبويه، وإنْ كانت هذه الألفاظ التي فيها القلب ليس لها نظامٌ محددٌ أو قانون يحكمها و يسيرها، غير صعوبة تتابع بعض الأصوات في السياق، أو الخطأ و التوهم السمعي[3] .

وفي هذا الموضع يبدو أنَّ القلب شمل عدة صياغات، فدائما ما يرجع اللفظة إلى أصولها، "وأغلب ما قال فيه أصحاب الاحتجاج بالقلب جاء عندهم بصيغة الظن لا القطع"[4] ، وكان أبو البقاء يركز على قضية جواز القلب، ويقدم شواهد من القرآن لإثبات وجهة نظره حول القضايا المتعلقة بهذا المصطلح:" على أنَّ من هذا

---

[1]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص350.

[2]- أبو الحسن أحمدبن فارس : الصاحبي في فقه اللغة و مسائلها و سنن العرب في كلامها، تح:عمر فاروق، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط1،1993م، ص208.

[3]- د فوزي الشايب: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص464.

[4]- عبد البديع البرباني: الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية، ط1، 2006م، ص138.

القلب هو ما تتقبله الجماعة اللغوية فيتجاوز الخطأ الفردي ليمسي تغيرا سائغاً يضاف إلى متن اللغة"[1] وأصولها.

ويثبتُ للكفوي جهده، فأراد أنْ يتخلص من اللبس، ويقدم صياغة لغوية لأراء سبقته وبالأخص سيبويه، وكان في ذلك ناقلا وفيّاً للمصطلح الصوتي باعتباره أهم جزء من منظومته اصطلاحية التي وسمها بالكليات.

2- **مصطلح الإدغام :**

والجديرُ بالذكر أنَّ مصطلح الإدغام قدْ شغل بال القراء كثيرا، فوضعوا له ضوابط متينة، مكنتهم من الوقوف على أهم مواضعه بدون زلل، وهذا الاهتمام ألفيناه عند الكفوي فقد فَصّلَ فيه أكثر حيث يقول بأنَّ: " الإدغام كلُّ حرفين التقيا ، وأولهما ساكن، وكان المتتاليين وجب إدغام الأول منهما؛ لغةً و قراءةً"[2] .

ونجدهُ يركز دائما على الجانب الصوتي للحرف، فيورد مجموعة متنوعة من الأمثلة و الفروقات، فيقول:« كلُّ إدغام مضاعف كـ (مد)، وكلُّ مضاعف ليس بإدغام كـ (مدد) وكلُّ ما جاء من الأفعال المضاعفة على وزن فعل أو أفعل وفاعل و افتعل و تفاعل و استفعل فالإدغام فيه لازم؛ إلاَّ أنْ يصل» [3].

ولقدْ قال أحد القراء، ألاَّ وهو أبو عمرو بن العلاء:«الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها، ولا يحسنون غيره»[4]، وبعض هذا الطرح نلاحظ بأنَّ الكفوي استعمل تعريفا كلياً، فاقتبس اصطلاحه مما عرف عند القدماء؛ خاصة

---

[1]- المرجع السابق، ص 132.

[2]- أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص87.

[3]- الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ،ج1 ، ص 343 .

[4] - الحافظ أبي الخير محمد بن الجزري: النشر في القراءات العشر ، تح : علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت، د.ط، ج1، ص275.

اللغويين، « وهذا الباب عدد الحروف العربية و مخارجها و مهموسها و مجهورها وأحوال مجهورها، و مهموسها واختلافهما»[1] .

و لعلَّ ما يلفت الانتباه أنَّ الكفوي يقرُّ بنظرة القدماء، فطرحه لا يختلف عن ما قاله الخليل: " اعلم أن الراء في اقشعر و اسكبر هما راءان أدغمت واحدة في الأخرى، والتشديد علامة الإدغام"، و نجد من المحدثين من يقر بهده القضية فنجد الدكتور عبد الله بوخلخال يرى بأنَّ « الإدغام ضرب من إخفاء صوت في صوت آخر؛ لغرض التخفيف والاقتصاد في المجهود العضّلي»[2] .

ويتضح مفهوم الإدغام بأنّه من دروب الإخفاء الصوتي لاختصار الكلام، فإذا اجتمعت الهمزتان في الكلمة واحدة فالمختار عندهم أن تحذف إحداهما أو تخفف لأنّ حذف إحداهما أو تخفيف أحق من الإدغام إلاَّ في باب فعال بالفتح و التشديد[3] فإنّه باب قياسي حوفظ عليه.

ويعدّ مصطلح الإدغام من أقدم المصطلحات التي عالجها الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، وقد أخذ هذا نصيبه من الشرح والتفصيل على يد تلميذه سيبويه (ت180هـ)؛ إذ وضع له باباً خاصاً في آخر كتابه، وسمه بـ:**"باب الإدغام"**، فشرح فيه عدد الحروف العربية، وذكر مخارجها وصفاتها، ثم فصّل في الظاهرة مما ينمّ عن طول باعه ووعيه اللغوي في زمن مبكر[4]. وتحدث الخليل بن أحمد بلفظ **"الإدغام"** كمصدر، وبالفعل **"أدغم"** المزيد بهمزة موضحا ذلك

---

[1]- عمرو بن عثمان سيبويه: الكتاب ، تح:عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة، مصر، ط2 ، 1982م، ص431 .

[2]- عبد الله بوخلخال: الإدغام عند العلماء العربية في ضوء البحث اللغوي الحديث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000م، ص10.

[3]- أبو البقاءالكفوي: الكليات، ص53.

[4]- ينظر: عمرو بن عثمان سيبويه: الكتاب ، تح: عبد السلام هارون، ص25.

بمثال عن الراء الساكنة المدغمة في أختها المتحركة، فقال:«اعلم أنَّ الراء في اقشعرّ واسبكرّ هما راءان أدغمت واحدة في الأخرى والتشديد علامة الإدغام»[1]، وقال أيضا:« فإنْ صيرت الثنائي مثل: قد وهل، ولو اسْمًا أدخلت عليه التشديد، فقلت: هذه لوٌّ مكتوبة، وهذه قدٌّ حسنة الكِتبة. زدت واوا على واو ودالا على دال ثم أدغمت وشدّدت فالتشديد علامة الإدغام...»[2].

ويمكن إرجاع البدايات الأولى في تاريخ البحث في ظاهرة الإدغام ورصد حالاته إلى مطلع القرن الثاني الهجري؛ وذلك حين بدأ النشاط اللغوي في مدينة البصرة يتزعمه ثلّة من العلماء الأوائل أمثال: عيسى بن عمر الثقفي(ت149هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (ت154هـ)، وأبي الخطاب الأخفش الأكبر(ت177هـ)، ويونس بن حبيب(ت183هـ).

3- **مصطلح الإطالة** :

إنَّ هذا المصطلح الصوتي قد تعامل معه أبو البقاء بدقة وموضوعية، فوضع له تعريفا شاملا، محددا صياغته اللفظية حيث يقول :« الإطالة أصله إطوال نقلت حركة الواو إلى الطاء، وقلبت ألفا تم حذفت إحدى الألفين فأدخلت الهاء عوضا عن المحذوف و معناه التطويل»[3] .

نلاحظ من خلال هذا النص بأنَّ الكفوي قدم طرحا دون معاناة أو إبداء لرأي، فتحديده مفعم بالمعاني الاصطلاحية الصرفية الخالية من كل نزعة ذاتية، فحوَّل مصطلحا صوتيا وقعت إزاءه معاني كثيرة إلى مصطلح لغوي محدد.

---

[1] - الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ،ج1، ص49.
[2]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص50.
[3]- أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص224.

و لقد اكسبه الكفوي صيغة ألفيناها عند المحدثين فالإطالة: "هي زيادة سمة الطول ما بسب بيئة الصّوت أو موقعه، وقد تحدث الإطالة للصامت والصائت على السواء، وهي الصّوت إذا عاد إلى الإطالة جاء في موقع ختامي كما يميل إلى الإطالة إذا جاور صوتا طويلاً"[1] .

ونجدُّ عنده الإطالة مصطلح صوتي قد فصّل فيه في مواضع أخرى، لكنّه هنا يقدم لمحة خاصة عنه، ويتحدث عن مفهومه ولم يقدم له ما هو منوط به من معاني ومفاهيم صوتية، ولهذا سعى القدماء ومن بينهم الكفوي،" فربطوا بين الهمزة و كلّ من الألف و الواو و الياء ربطا صوتيا نتجت عنه هذه القواعد الموضوعة لضبط حالات التبادل بينهما"[2] .

و صّار المعنى العام بعد التحويل مطابقا لها، وأصبح إطوال بمعنى التطويل و قلبت إلى الإطالة، ولدى فإنّ القلب يحافظ على الصيغة، ولا يدخل عليها إلاّ تخالفا في الأصوات من شأنه أن يسهل النطق [3].

دراسة و تحليل في المصطلح الصوتي :

إنَّ المصطلح الصوتي عند الكفوي يوحي بتقيد محدد الاصطلاح « فالكلمة إذن لا تتكون إلاّ من أصوات لغوية بالمعنى المصطلح عليه، وهذا الاصطلاح يفرق بين لغة ولغة أخرى، فكلّ قوم اصطلحوا على مجموعة من الأصوات يعبرون بتأليفها عن أغراضهم» [4] .

---

[1]- محمد علي الخولي: معجم علم الأصوات، ص20.
[2]- عبد الصبور شاهين: القراءات القرآنية في علم اللغة الحديث، مكتبة خانجي، القاهرة، مصر، ص51.
[3]- طيب بكوش: التصريف العربي، المطبعة العربية، تونس، ط3، 1992م، ص25.
[4]- عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص26.

وتجدر الإشارة أنَّ المصطلح الصوتي عنده غاية لا وسيلة، إذ سعى لبناء الصياغة بدون تحليلات، فلم يكن الأمر جوهريا بالنسبة إليه «ولأنَّ النطق ليس إلا نشاطا عضليا يختلف أداءه باختلاف أفراد البيئة اللغوية الواحدة»[1] ، فلابد من تحديد مفاهيمه الأساسية. ولقد ذكر الكفوي في معجمه دور السياق اللغوي والأداء الفعلي للغة المنطوقة، وما يصاحبها من ظروف اجتماعية، وملابسات وأحوال تصاحب الأحداث اللغوية وتؤثر فيها بالتعديل والتغيير[2]، وهكذا يظهر المصطلح الصوتي سندا رئيسيا لاصطلاحات الكفوي، باعتباره صياغة محددة لم يفصل في عناصرها الثانوية وعبر عنها بصيغ دقيقة ، وقدم براهين لإثبات صحتها.

ثانيا- المصطلح الصرفي:

أ-الصياغة الصرفية في الاصطلاح :

1- الصفة المشبهة:

تعدّ الصفة المشبهة من الصيغ الصرفية، ويعرفها الكفوي:« الصفة:ما كان مأخوذ من الفعل نحو:اسم الفاعل، واسم المفعول ضارب ومضروب، وما أشبههما من الصفات الفعلية، وأحمر وأصفر، وما أشبههما من الصفات الخلقية أو مصري وغربي، ونحوها من صفات السيئة»[3].

وهذا الطرح ألفيناه عند الكفوي لدى تعرضه للصفة، ولهذا كان ملما بكلّ عناصر الصفة سواء كانت صياغتها بالاشتقاق أو بالنحت، ولدى "اصطلح علماء

---

[1]- إبراهيم أنيس : في المعجميات العربية، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط3، 2003م، ص17.
[2]- حسام البهنساوي: الدراسات الصوتية عند العلماء العرب الدرس الصوتي الحديث، زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ط1، 2005م، ص253.
[3]- أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص 124.

الصرف على الرمز للأحرف الأصلية في الكلام بالفاء، والعين واللام فعل في الثلاثي المجرد أو فعلل في الرباعي المجرد، وسمو ذلك الميزان الصرفي"[1] .

ولا غرابة أنَّ نجد المصطلح الصرفي يمثل ضابطا خاصا، و هو الذي تقاس عليه صيغ هذه المشتقات، و لهذا " تجمع كتب النحو على أنَّ الصفة المشبهة تدل ديمومة و ثبوت نحو: ضعيف و جميل و فرح، وأنّك إذا أردت التعبير عن أي الصفة مشبهة ، و الكمال و الفرح حادثة غير دائمة ولا ثابتة بتقليب الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل"[2] ، وهذه القاعدة ثابتة.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الصوت يتحقق بمعايير دقيقة تضمنُ لنا صورة لفظية، لتحقيق غايات معرفية سواء كانت متعلقة بميدان صّوتي أو صّرفي، فلا بدَّ من معرفة جوانبها المختلفة، وهذه النظرة الصرفية المتعلقة بالصفة ومجال تصنيفها الاصطلاحي، وجدناهُ عندَ المحدثين.

فالصفة هي: "ما يدل على صفة قائمة بالذات أو بالمعنى مثل: طويل عريض، و يدخل في هذا القسم: اسم الفاعل؛ جاء الرجل القائم، واسم المفعول؛ جاء الرجل معروف، والصفة المشبهة؛ جاء الرجل الكريم"[3].

و لم يحدد سيبويه الصفة المشبهة، ولم يفرق بين صيغها، وصيغ اسم الفاعل، وإن عقد لها بابا تكلم فيه على عملها [4]، والكفوي تبعه في هذ الطرح الاصطلاحي ولم يضف أكثر مما قدم.

---

[1]- مجدي وهبة، كامل مهندس: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، لبنان، 1984م، ط2، ص398.

[2]- يوسف هنداوي: الكفاف، دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا، ط1، 1999م، ج1، ص813.

[3]- محمد الأنطاكي: المحيط في أصوات العربية و نحوها و صرفها، ص190.

[4]- خديجة الحديثي: الأبنية الصرفية في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، العراق،د.ط، 1965م، ص276.

2- مصطلح التفضيل :

يعدُّ من أهم المشتقات، ولقدْ صاغ له الكفوي تعريفاً شاملاً ومحددا، فقال:«اسم التفضيل هو اشتق لما زاد على غيره في الفعل، ولا يستعمل إلاّ مع 'من' أو اللام أو الإضافة »[1]، وله رؤيا خاصة عن أسماء التفضيل وطرق صوغها، فيورد نصاً آخر حيث يقول:« وأفعل الذي لا يلزمه الفضل يثني ويجمع، ويؤنث ويذكر»[2] ، ويؤكد على صيغه الصرفية كاملةً.

وهذا الطرح الذي قدَّمهُ الكفوي ينّم عن معرفته الشّديدة بأهم القضّايا الصرفية، و بآراء اللغويين حولها، فتناولها من الجانب الاشتقاقي، وعبرعنها من جوانبها الأخرى، فنجدّ طرحا آخر للدكتورة خديجة الحديثي:"ومهما يكن من شيء فإنَّ هؤلاء النحاة، وعلماء الصرف قد استفادوا كثيرا مما ذكره سيبويه " [3].

ومعنى هذا أنَّ الكفوي استند إلى رؤية القدماء في مجال الصيغ الصرفيـة، و"لهذا تعَالِجُ كتب الصناعة في بحث التفضيل أحكامه وأنماطه واستعماله، وليس في هذا مأخذ، وإنّما المأخذ أنّها تخلط بالتفضيل ما ليس تفضيلاً مع أنَّ الأصل أنْ يقصر البحث على ما هو معقود له"[4] .

واقتصر التعريف على اسم التفضيل، ولم يردْ أنْ يفصّل أكثر؛ فقدم ضابط صرفي بحكم صياغته للتفضيل: « هو اسم اشتق من الفعل ليدل على أن شيئان اشتركا في صفة، وأنَّ أحدهما زاد على الآخر فيها، مثل: زيد أكرم من عمر »[5].

---

[1]- أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص141 .
[2]- المصدر نفسه، ص144.
[3]- خديجة الحديثي: الأبنية الصرفية في كتاب سيبويه، ص286.
[4]- يوسف الهنداوي: الكفاف، دار الفكر، دمشق، 1999م، سوريا، ط 1، ص632.
[5]- محمد الأنطاكي: المحيط في أصوات العربية و نحوها و صرفها، ص243.

و لقد تفطن لمطابقة الصياغة، وأنَّ الاسم الذي يفضّل به يبقى على حالته، ولا يتغير، ولا يتجزأ إلى عناصر أخرى مهما كان موضعه.

3- الاسم الممدود :

يعرفه الكفوي فيقول:« كلُّ اسم ممدود فلا تخلو همزته إمَّا أنْ تكون أصلية فتقلبها في التثنية على ما هي عليه، وإمَّا تكون للتأنيث فتقلبها في التثنية واواً، لا غير»[1]، ولقد تنبه الكفوي لهذا الاسم باعتباره مصطلحا صرفيا خالصا بمعانيه، و ألفاظه الاصطلاحية، و وضح موضع مد الألف، و يقول: « وهمزة ألف التأنيث الممدودة ألف الأصل بخلاف المقصورة» [2] .

وردت بعض الإشارات في كتب الاحتجاج إلى العلاقة الكمية بين حرف المد و الحركات منها أنَّ الحركات بعض حروف المد، و قال المهداوي في حديثه "أن المد لا يقع إلاَّ في الألف والواو الساكنة المضموم ما قبلها والياء الساكنة المكسور ماقبلها، دون سائر الحروف "[3]، ولهذا الكفوي قدم آراء لا تختلف عن ما ورد عند المحدثين من نظريّات وقواعد مفصلة .

ونجدُّ الكفوي قد اتبع سابقيه أثناء طرحه لمصطلح الاسم الممدود، وينقسم كل من المقصور والممدود من حيث الإطراد وعدمه قسمين قياسي، وهو ما تحدث عنه النحاة والصرفيين ، وآخر سماعي ومرجعه النقل عن العرب، غير أنّه تطرق للمصطلح من الناحية الصرفية فقط.

---

[1]- أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص08.
[2]- المصدر نفسه، ص12.
[3]- عبد البديع السرياني: الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، دار الغوتاني للدراسات القرآنية، دمشق، سوريا، ط1، 2009 م، ص58.

ولمْ يهمل الكفوي جوانبه الأخرى، وكان دقيق الملاحظة، شّديد الحرص على ضبط الصياغة بأسلوب خاص، يمكن إدراجه ضمن سلسلة آراءه الصرفية، وهو نمط إتباعه لتحديد الصياغة اللفظية، ولمعرفة طرق تناولها سواء كانت الألف ممدود أو مقصورة " فالممدود هو: الاسم المعرب الذي آخره همزة بعد ألف زائدة مثل: بناء و سماء وصحراء، وقد سمي بالممدود لأنَّ ألفه قد تلتها همزة سببت له المد "[1] وجعلته معربّا نطقا وخطا.

وما قدمه الكفوي من تعريف اصطلاحي جعله متفردا في الطرح، فجمع كلَّ المسائل المتعلقة به، واختصرها في عبارات لغوية دقيقة، وقدم بذلك مجموعة من الاستنتاجات والتحليلات، كان لفلسفته اللغوية نصيب كبير من دلالتها الاصطلاحية و عبر بذلك عن مفاهيم كلية.

4- مصطلح اسم الفاعل :

يعتبرُّ اسم الفاعل من أهم المشتقات، فقد أولاه الباحثون أهمية كبيرة باعتباره الأكثر توظيفا،وقد تنبه إليه الكفوي وحدد صياغته بدقة، فيقول: «والمحصن من الأحرف التي جاء الفاعل منها على مفْعَلْ بفتح العين، وإنْ كان قياسا اسم الفاعل في باب الإفعَالْ أنْ يجيء بالكسر، واسم المفعول بالفتح إلا ما شد» [2].

ولقد افرد لهذا المصطلح بابا خاصا، ويقول موضحا أكثر:« واسم الفاعل مع فاعله ليس جملة، واستعمال اسم الفاعل بمعنى الحاضر أقوى منه بمعنى المستقبل، واسم الفاعل دون الصفة المشبهة في الدلالة على الثبوت، ولا يكون اسم

[1]- محمد نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، مؤسسة الرسالة، سوريا، ط1، 1985م ص210.
[2]- أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص68.

الفاعل إلا مجاري للمضارع في حركاته، واسم الفاعل يتحمل الضمير بخلاف المصدر، و الألف و الاسم تفيد التعريف و الموصولية»[1] .

هذه النظرة توحي بدراسة الكفوي لقضايا المشتقات، وقد راعى الاختلاف الذي يترتب عن الصيغ السماعية والقياسية، "وأمّا سيبويه فلم يتكلم على اسم الفاعل كما تحدث عنه المتأخرون ولم يفرد له بابا خاصا"[2]، ومعاني اسم الفاعل لها صياغة اصطلاحية خاصة ولهذا"اسم الفاعل هو صيغة تشتق من الفعل المبني للمعلوم المتصرف للدلالة على من وقع عليه الفعل، وهو من الثلاثي على وزن فاعل" [3]، لا تتغير صيّغه الاصطلاحية.

5- مصطلح الممنوع من الصرف :

لقد تناول الكفوي هذا المصطلح من باب التحليل و إبداء أراء العلماء حوله، فقال:«قال بعض المحققين إنَّ إجماع أهلُ العربية على أنَّ منع الصرف في إبراهيم و نحوه للعجمة والعلمية، فتبيّن منه وقوع المعرب في القرآن»[4]

وهذا الإيراد مفاده أنَّ مصطلح الممنوع من الصرف لفظ قد اتفق عليه، فكان الكفوي من المشيرين إلى قضايا المنع من الصرف فيقول :« و منع الصرف عدمه فأثبت بالتاء فعْلَى هذا يكون من آل يؤول؛ إذا رجع»[5].

فالمنطلق السابق يوحي بأنَّ الكفوي كان على أتم الدراية بقضايا الصرف، فكان يفصل في بناها بتناوله مختلف الظواهر وفق معايير محددة ، وكان للممنوع

---

[1]- المصدر السابق، ص130-131.
[2]- خديجة الحديثي: الأبنية الصرفية في كتاب سيبويه، ص260.
[3]- مجدي وهبة، كامل مهندس: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، ص39.
[4]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص30.
[5]- المصدر نفسه، ص35.

من الصرف نصيب باعتباره مصطلح هام، وأدرك «إنَّ من وزن فعلان ما ينتهي مؤنثه بتاء، و منه ما يتصرف ومنه ما لا يتصرف ومنه كلمات تتصرف في حال، و لا تتصرف في حال أخرى»[1].

ونجدُّ الكفوي في طرحه مراعيا الاختلاف في منع الصرف وعدمه، ومن المحدثين من يقدم مصطلحا تعريفيا جديدا مغايرا، وعلى رأسهم الدكتور محمد الأنطاكي الذي أبدى وجهة نظر تختلف فقط في المسميات وطرق تناولها وتداولها.

وأمَّا بالنسبة للاسم الذي منع من التنوين من بين علامات الاسم، ويسمى الاسم الممنوع من التنوين أو الممنوع من الصرف أو الممنوع من الإيراد' المتمكن غير الأمكن'[2]، وهذه تسميات الجديدة كلها تصب في اتجاه واحد.

وبذلك يرى الكفوي بأنَّ "كل كلم أعجمي زاد على ثلاث أحرف، مثل: إبراهيم إسحاق يمنع من الصرف "[3]، وما يمنع من الصرف يكون لعلتين فالعلمية و التأنيث في عائشة و زينب، و العلمية والعجمية كإبراهيم[4] ، وقدم مجموعة من المعارف الاصطلاحية لضبط هذا اللفظ .

وما قدمه الكفوي من تعريف اصطلاحي للمنوع من الصرف كان منفردا في طرحه فجمع كلّ المسائل المتعلقة به، واختصرها في عبارات لغوية دقيقة، وقدم بذلك مجموعة من الاستنتاجات والتحليلات كان لفلسفته اللغوية نصيب وافرٌ منها، وكان يبدع في طرح المفاهيم .

---

[1]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص 278.
[2]- محمد الأنطاكي: المحيط في أصوات العربية و نحوها و صرفها، ص 214.
[3]- ينظر المرجع نفسه، ص215
[4]- مجدي وهبة، كامل مهندس: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، ص379.

6- **مصطلح أسم الآلة** :

لقدعقد العلماء على الألفاظ الاصطلاحية أشواطا من الدراسة، وكان للصرف نصيب كبير في تحديد اللبنات الأساسية لنحت الكلمات، فالمستجدات في العصر الحالي فرضت نفسها : "ولم يشر سيبويه إلى سماعتيها و قياساتها، ولا إلى أخذ من اللازم أو المتعدي"[1]، وهذا ما يوحي أنَّ باب الابتكار فيها لم يسدل عليه : " فكلّ اسم اشتق من فعل اسما لأنْ يستعان به في ذلك الفعل فهو آلة "[2]، ولا يكون إلاّ إذا أدى وظيفته.

هذا الطرح القديم يعد سنداً للدراسات اللغوية:" فيُوصّى المجمع بإتباع الصيغ المسموع من أسماء الآلات فإن لم يسمع وزن منها جاز أن تصاغ من أي وزن من الأوزان" [3]، فالكفوي قدم مصطلح الآلة بمفهوم محدد وواضح: « يقول هي ما يعالج بها الفاعل المفعول؛ كالمفتاح »[4].

وبالمقابل هناك من يرى أنَّ طرق وضع المصطلح متعددة، من اشتقاق و نحت و تعريب و ترجمة، لا تعدو أنْ تشتق اسم الآلة إلاّ بعض تقصى عن أصول الكلمة و تغيرات اللفظة، ونذكر أنَّ اللغة أصبحت وظيفة تعبر عن حاضر و واقع الأمة، و يقول الأستاذ حملاويي: "هو اسم مصوغ من مصدر ثلاثي وقع الفعل بواسطته، و يصنف، و له أوزان مِفعال؛ و مِفعل؛ و مفِعلة بكسر الميم فيها نحو، المفتاح "[5] . وهذا ما أقره القدماء ومن بينهم الكفوي، لما وضعوا تعريفاً للمصطلح، فنجد من المحدثين من يقر بمصطلح الكفوي إذ تقول الأساتذة وفاء كامل :" ولفظ الآلة يطلق

[1]- خديجة الحديثي: الأبنية الصرفية في كتاب سيبويه، ص 290.
[2]- أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص 268 .
[3]-المصدرنفسه: ص290.
[4]- خديجة الحديثي: الأبنية الصرفية في كتاب سيبويه، ص287.
[5]- أحمد بن أحمد حملاوي : شذ العرف في فن الصرف، دار الفكر، عمان، ط1، 2000م، ص74 .

على ما يعالج به، و يكون واسطة بين الفاعل، ومنفعله في وصول الأثر إليه[1]، فنشتق منه كل هذه الصيغ؛ لأنّ مصطلح آلة من أهم القضايا الاصطلاحية الراهنة.

ب- المصطلحات المتعلقة بالميزان الصرفي:

1 - العلل التصريفية :

لاشكَّ أنَّ المصطلحات الصرفية قد عولجت من طرف المعجميين، بطرق معينة؛ نحوية أكثر منها تصريفية، و الكفوي يتحدث عن العلل التصريفية فيقول:« والبنون جمع ابن خالف تصحيح جمعه تثنيته لعلة تصريفية أدت إلى حذف الهمزة، و يقع على الذكور و الإناث»[2] .

فهناك العلل التي تكون في النحو ما يصطحبها في الصرف، فالعلة الصرفية تعتبر بابا لتعدد استعمال اللفظ سواء كان مؤنثا أو مذكرا، فيصرفُ على حسب الحالات، ولهذا يعدّ الصرف التفاتا و انصرفا "فإنّهم يصرفون القول من المخاطب إلى الغائب، و من الواحد إلى الجماعة"[3].

ومهما يكن فإنّ العلل الصرفية تأخذُ مسار تغير حالة اللفظة، وهي تشمل الصرف التقليدي، فيما شمل أنماطا من الصيغ هي في واقع الأمر أقرب إلى مبدأ الأصوات منها إلى الصرف[4] .

ونجدُّ الكفوي يتحدث عن العلة التصريفية وعن سبب التغيير، ولهذا علم الصرف عند علماء العرب:" العلم الذي يعالج التغيرات المختلفة التي تلحق هذه

[1]- ينظر وفاء كامل فايد : المجامع العربية و قضايا اللغة من النشأة إلى أواخر القرن 20 ، ص64.
[2]- أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص19.
[3]- أحمد مطلوب : معجم المصطلحات البلاغية، مطبعة المجمع العلمي العراقي، العراق،1987م، ج3 ، ص62.
[4]- كمال بشر: دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، ط 9، 1986م، ص239.

الكلمات حسب القواعد المتعارف عليها خاصة بالتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية و الجمع، وتصريف كلّ من الأسماء و الأفعال" [1].

ويتضح من النص السابق أنَّ علم الصرف له علاقة وطيدة بالصّوت، فحذف همزة (ابن) من باب صوتي، ولكن سبب ذلك وجود علة صرفية وما يتصف بها المصطلح من قيمة معرفية، وقدْ يأخذ على الكفوي عدم دقته لدى تطرقه لبعض المصطلحات الصرفية التي كان يقدم لها تعريفا بسيطا.

2- الاشتقاق اللغوي :

لقد أولى الباحثون عناية خاصة، بهذا المصطلح كونه الركيزة التي تتأسس عليها اللغة العربية كونها لغة ولود: « فالاشتقاق هو أخذ شق الشيء، والأخذ في الكلام و في الخصومة يمينا و شمالا»[2] ، و اصطلاحا: هو اقتطاع فرع من أصل يدور في تعاريف ذلك الأصل.

ويُظهرُ طرح الكفوي نظرة شمولية، فيورد أقوالا لمجموعة من معاصريه و يقول:« و أركانه أربعة: المشتق؛ والمشتق منه؛ و المشاركة بينهما في المعنى ، و الحروف؛ والتغير فإنه إنْ فقدنا التغيير لفظا حكمنا بالتغير تقديرا، و ليس من شرط الاسم المشتق أنصاف الذات بالمشتق منه »[3] .

فاكتسى هذا المصطلح صيغة الأخذ عنذ القدماء فها هو السيوطي يقول عنه: « الاشتقاق من أغرب كلام العرب فورد أنَّ الاشتقاق، أخد صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى و مادة أصلية، وهيئة تركيب لها ليدل بالثانية على معنى الأصل

[1]- مجدي وهبة ، كمال المهندس: معجم المصطلحات الصرفية في اللغة و الأدب، ص256.
[2]- أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص179.
[3]- المصدر نفسه، ص180.

بالزيادة مقيدة»[1] ، بدون معاني إضافية، ولا تركيب مغايير، فهو تجدد في الحقل الدلالي للفظة لتأخذ اشتقاقا لغويا محضا.

ويبدو نفس الطرح عند المحدثين حيث يقول مجدي إبراهيم محمد إبراهيم : «الاشتقاق أخد الكلمة أو أكثر من أخرى، لمناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه في الأصل المعنوي، ليدل بالثانية على المعنى الأصلي مع زيادة مفيدة لأجلها اختلفت بعض حروفها أو حركاتها أو هما معا»[2] ، والاشتقاق يكون بالربط بين الأصل والفرع لتحديد المعنى العامة للفظة. وهذه النظرة توحي بأنّ الكفوي كان ملما بعناصر هذا المصطلح، وقد تقصى حقائقه، ولم يكتفي بطرح بسيط؛ بلْ كشف عن أنواعه و يورد أقوال العلماء، و يدعم ذلك بالأمثلة، فهل وفق الكفوي في تحديد أنواع الاشتقاق الأخرى؟

أ- مصطلح الاشتقاق الصغير :

لقد شغل التنوع الاصطلاحي بال الكفوي، وفصل في عناصره فيقول: «الاشتقاق الصغير ثم الاشتقاق أنْ اعتبر فيه حروف الأصول مع الترتيب وموافقة الفرع الأصل في المعنى فهو صغير» [3]،

والكفوي لم يكتفي بهذا الطرح فيورد نصا آخر، ويقول: « اشتقاق الثلاثي من المزيد على أنّه أكثر شيوعا، وأشهر في المعنى الذي يشتركان فيه»[4]، ويختلف الاشتقاق الصغير عن الكبير باختلاف الأصول والفروع والتغيرات بينهما.

---

[1]- عبد الرحمن جلال السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، دار الكتاب، لبنان، د ط، ج1، ص346.
[2]- مجدي إبراهيم محمد إبراهيم: بحوث و دراسات في علم اللغة،الصرف، المعاجم، الدلالة، مكتبة النهضة ،القاهرة، مصر، د.ط، د.ت، ص103 .
[3]- أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص181.
[4]- المصدر نفسه، ص 182.

وكان لطرح الكفوي دواعي نظرا« للاختلاف في الاشتقاق الأصغر فقال: سيبويه، والخليل، وأبوعمر، وأبو الخطاب، وعيسى بن عمر، والأصمعي، وأبو زيد، وابن الأعرابي، والشيباني، و طائفة بعض الكلم مشتق و بعضه غير مشتق، و قالت طائفة من المتأخرين اللغويين : كلّ الكلم مشتق، و نسب ذلك إلى سيبويه، و الزجاج»[1] ، ورأى المحدثين يتفق مع أراء الكفوي،

فنجد نجيب اللبدي يقول: "فأما الصغير فهو أخد الكلمة من أصلها، و تصريفها عدة تصريفات بنفس ترتيب حروفها مع ما تقتضيه الصيغ من الزيادات، مثل: يأكل، و أكل، و مأكول، و أكول و أكّال من مادة أكل، و هذا النوع يسمى الاشتقاق الأصغر"[2]، ويطلق عليه أيضا تسمية الاشتقاق الصغير.

ب- **مصطلح الاشتقاق الكبير :**

لقد كان الكفوي ملما بقواعد الاشتقاق، فالكبير عنده أن اعتبر فيه الحروف الأصل مع عدم الترتيب « وقال بعضهم يكفي في الأكبر أن يكون بين الكلمتين تناسب في اللفظ و في المعنى، ولا يكفي بذلك في الكبير والاشتقاق عدل من اللفظ دون المعنى كضارب من الضرب، و العدل اشتقاق من اللفظ دون المعنى، و جاز الاشتقاق الثلاثي من متشعبه في الكبير لا في الصغير»[3] .

ولا ضير أنْ يشير إلى أهمية البحث عن كل ما يواجه البنى اللغوية، ويرجع المفرد من كل مادة إلى معان يشرك فيها ولا غرابة "أن سمى بعضهم هذه

---

[1]- جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة و أنواعها، مجلد1، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ط 3، 2008م، ج 1، ص348

[2]- محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية و الصرفية ،مؤسسة الرسالة، سوريا، ط 1 ،1985م، ص116.

[3]- أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص181.

القرابة في المعنى بين كلم المادة الواحدة بالاشتقاق الكبير"[1]، و إنْ كان هذا باب قد فتحه اللغويين أمثال: ابن جني، فالكفوي يقر بقضية الاشتقاق، وفي نظرهم هذا باب يقتضي أنْ يصاغ له لفظ خاص، فهذه نظرة الكفوي الشمولية حول قضية الاشتقاق، وكل تقاليب الكلمة الواحدة.

ولم يفصل الكفوي أكثر نظراً لأنَّ التسمية تكون دون مراعاة لترتيب الكلمة في المعنى المصطلح، وإحداث فرق بين نوع المصطلح واحد ألاَّ وهو الاشتقاق، فعقد الكفوي صياغة واحدة، و لمْ يذكر تفاصيل الفروقات القائمة في هذا الصدد، و كان ملما بقضايا صرفية أخرى ، فالاشتقاق عنده يأخذ من الفعل الثلاثي فيكون صغيرا، ولا يتحقق لهذا نظرا لأنَّ الصياغة الواحدة لا تتغير و لا تتجزأ إلاّ فروع فهذا هو المسعى الكلي الذي لابد أنْ يحدث تناسب «وهذا النوع من الاشتقاق قد يسمى بالاشتقاق الكبير»[2] .

فالمصطلح ها هنا واحد و الطرح، و التعريف يتشابه، فالكفوي تنبه إلى أنواع الاشتقاق، و فصل في الصغير فجعل له تعريفا شاملا قد اتفق عليه، ولم يرجع أراء العلماء و اللغويين في هذه القضية بل اكتفى بإبراز معناه دون الوقوع في مطيات الخلط والتجريد للقضايا الصرفية متبعا نزعة موضوعية، فلم يُخِلَ بمضمون المصطلح، و أورد له تعريفاً بسيطاً شاملا.

3-مصطلح المصدر :

صحيح أنَّ القضايا الصرفية دائما ما ترتبط بمصادر الأفعال، فهذا المصطلح قد شغل بال العديد من المعجميين، وكان الكفوي قد ذكر هذه مسألة حينما تحدث

[1]- أحمد الشرقاوي إقبال: معجم المعاجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1،1987م، ص179.
[2]- محمد نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص116.

عن المصادر فيقول كقاعدة ثابتة: « ولا ندخل أنْ المصدرية على الأفعال الغير المتصرفة التي لا مصادر لها»[1].

فالاهتمام بالمصادر جعله لا يفصل في التعريف، بل اعتبره جزءا من قضايا نحوية أو صوتية حيث يقول :« و لما قلبت اللام ياء في أملك تبعه المصدر في ذلك فصار أملاكا»[2]، وهذه النظرة مردها أنَّ المصطلحات كالنسق لا يمكن الفصل بينها، وكان الكفوي لا يدقق أتناء شرح بعض المصطلحات الثانوية.

ونجده يدعم ذلك بذكر مصادرها فيقول: « بغى بمعنى طلب مصدره بغاء بالضم »[3]، فالمصدر يدل على زمان مطلق و يشترك في جميع الأزمنة، ولدى عدّ المصدر ما دل على حدث فإذا دل على عين أو هيئة بمعنى اسم مصدر عند المحدثين[4]، وقد عدّ البصريون المصدر أصل اشتقاق، ورجحه النحاة و اختلفوا مع الكوفيون حوله، و رأوه كما رأى الكفوي بأنْ المصدرية في الفعل لا في المصدر، وأثبت ذلك بدخول أنْ المصدرية[5] على المصادر.

وقد قدم الكفوي هذا الطرح بميله لمذهب الكوفيين الذين احتجوا بأنْ قالوا إنما قلنا إنَّ: «المصدر مشتق من الفعل لأنْ المصدرية يصح لصحة الفعل، ويعتل لاعتلاله ألاَ ترى أنّك تقول قاوم أقواما فيصح المصدر لصحة الفعل، و قول قام قياما فيعتل لاعتلاله فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنّه فرع عليه»[6] ،

---

[1]- أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص322.
[2]-المصدر نفسه، ص312.
[3]- المصدر نفسه ، ص428.
[4]- أميل بديع يعقوب : معجم الصرف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1993م، ص353.
[5]- ينظر محمد نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص123.
[6]- لأبي البركات بن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 2002م، ص192.

و ما قدمه جلّ الكوفيون ينطبق على مثل: الكفوي في أملك إملاكا، وفكرة تبعية المصدر للفعل، فالقلب الذي يحدث يكون تباعا .

4- مصطلح المعرب :

تناول الكفوي قضية الاشتقاق من باب المعرب والدخيل، و كان طرحه واردا عند القدماء والمحدثين باعتباره ينم عن المجموعة من الألفاظ والصيغ الوافدة على لغة أخرى من دون أن يتم تعديل فيها[1]، ولقد أورد الكفوي اعتراض ابن سراج على عملية اشتقاق بوصفها التمحل والإبهام لأنّ: «الاشتقاق من أعجمي يحكم على اللغة بالزوال»[2] ، وغير أنَّ المحدثين مع توفر كل وسائل التي تتيح للباحث الكشف عن أصول الكلمات العربية لتخفي مرحلة الجمود اللفظي فالعربية لها بنية صرفية غير محدودة اشتقاقات لا نظير لها، « فعلماء اللغة يختلفون في كثير مما قالته العرب، فلا يكاد واحد منهم يعبر عن حقيقة ما خولف فيه بل يسلك طريق الاحتمال و الإمكان »[3]. وهذه نظرة لابن فارس قد سلم بها الكفوي فيقول:« ومحال أنْ يشتق الأعجمي من العربي أو بالعكس، لأنَّ اللغات لا تشتق الواحدة من الأخرى، و لأنّ الاشتقاق نتاجٌ و توليدٌ» [4].

والملاحظ تسليم الكفوي بالتوليد داخل الحقل المعجمي الواحد، ويستدل بفكر المناطقة والفلاسفة (ومحال أن تتيح النوق إلا خورنا)، هذه نظرة عميقة تفسر تتبع

---

[1]- مشتاق عباس: المعجم المفصل في فقه اللغة، معنى دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م، ص79.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص44.

[3]- أبو الحسن أحمدبن فارس : الصاحبي في فقه اللغة و مسائلها و سنن العرب في كلامها ، ص 36.

[4]- أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص 180.

الكفوي لمستجدات المصطلحات في عصره، ومن بينها قوله، إنَّ العرب فرقوا بين الحقيقة و المجاز والمعرب يقتضي موافقة الفرع الأصل، ولا يكون إلاّ بحثا مقتبسا من لغة غير أصلية، و يشتق من الدخيل، فقد شغل الباحثين في مجال ازدواجية اللغة، و قد أفاض الصرفيون في حديثهم عن القياسي في نوعين .

5- **مصطلح الأصل :**

لا ريب أنَّ مصطلح الأصل نجده قد أخذ مجالا كبيرا عند الكفوي من حيث الاستعمال اللغوي، فيقول في هذا الصدد : « و الأصل في مفعَل للمصدر الزمان والمكان أن يكون بالفتح»، فالأصول لا يمكن أنْ نخالف استعمالاها، فيورد في مجال آخر لهذه الصيغة الصرفية فيقول:« والأصل في فعلى أنْ تستعمل في الجمع بالألف، واللام كالكبرى والكبير»[1] .

والأصل ينم عن عدة فروع فمعجم الكليات لأبي البقاء أراد أنْ يوضح فيه معاني الألفاظ، ويقدم أصولها فجعلها أولى أولياته: وها هو ابن فارس يذهب للقول:« و قول هؤلاء أنه كثر حتى صار كذا ما فسرناه من أنَّ الفرع موقف عليه، كما أنَّ الأصل موقف عليه» [2].

وهذه الرؤي للأصول[3] تنم عن عدة مفاهيم فعلى ما ورد عند سابقيه، ويقول المبرد في هذا الصدد: «فإذا قلت الأفضل و الفضلى تنيت وجمعت، كما فصلت بين المؤنث و المذكر، و لهذا باب يفرد مستقصرا فيه مسائله.... فأما الاسم فنحو: قولك: القولى و السودى تأنيث قولك هذا أسود منه، وأقول منه لأن هذا إذا أراد إلى

1- أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص195.
2- أبو الحسن أحمدبن فارس : الصاحبي في فقه اللغة و مسائلها و سنن العرب في كلامها ، ص94.
3- المصدر السابق، ص199.

الألف، و اللام خرج إلى باب الأكبر و كبرى»[1] .و قدم الكفوي طرحا اصطلاحيا عن الأصول باعتبار الأصل أساس الشيء وما يثنى عليه غيره[2] ، والأصل عنده مرتبط بالصيغة الصرفية دائما بمراعاة الاستعمال اللغوي والحالة التي تكون عليها هذه الصيغة، وليبقى التداول هو الذي يحدد الأصل.

ج- مصطلحات الأبنية الصرفية:

1- مصطلح الوزن :

نعني بالأوزان الأفعال هي: القاعدة التي يقاس عليها فهي التي تضبط التغيرات الحاصلة في اللفظة، وكان الكفوي لدى إيراد هذا المصطلح متحفظا إذْ يقول : « جيء على هذا الوزن المختص بما يحتاج إلى المعالجة من الأفعال بحمل النقيض على النقيض» [3].

و يظهر" هذا الترادف اصطلاحي لاختلاف كليهما في المعنى، ولاتفاق في المعنى أو التنوع في اللفظ"[4]، فهذا التصور يوحي بأنَّ الوزن يأتي كضابط لغوي لا يمكن العدول عنه في أي حال من الأحوال، والوزن يأتي عنده نوع من القياس كان يضعه للفظة لدى شرحه، فلم يؤكد على هذا المصطلح وتنوعه فالوزن في اللغة:مصدر وزن الشيء قدره بواسطة ميزان، وهو في الاصطلاح:مقابلة الحرف الأصلي من الكلمة الموزونة(ف.ع. ل)، والزائد بمثله ما عدا المكرر إذ يكون بتكرير حرف من حروف الميزان، و المبدل من تاء الافتعال"[5]، و بالمقابل نجد أنَّ

---

[1]- المبرد: المقتضب ، تح : محمد عبد الخالق عظيمة، ج1، ص305.
[2]- محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفة، ص11.
[3]- أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص430.
[4]- ينظر: عبد العزيز الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص29.
[5]- رامي الأحمر بديع يعقوب:المعجم المفصل في علم الصرف، دار الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1993م ،ص426.

الوزن هو صياغة صرفية تحكم بعض الصيغ على شاكلة خاصة، والكفوي كان على أتم الدراية بالتغيرات والتبادلات، و أوزان الأفعال وما يقاس عليهما.

وأيضا يعدّ " الوزن هو مقابلة اللفظ بحروف الميزان، وهي الفاء والعين ، واللام لمعرفة ما فيه من حروف أصلية أو زائدة و لضبط ما في مبناه من حركات وسكون والوزن كذلك اسم يستعمل في تعداد الأشكال، والصيغ المفردة للأسماء، والأفعال[1]، ويقاس به بُنيّة الكلمة داخل السياق.

وإذا ما رجعنا لكتب الصرف وجدنا صياغة الأوزان تختلف، والكفوي تنبه لقضية معالجة الوزن على حدة، فلابد من مراعاة النقيض لوضع صّياغة صّرفية مضبوطة وفق وزنها المحدد المعروف في أبواب الصرف، ويتم ضبط الوزن وفق طرق معينة، كتقابل اللفظ بالحرف وفق وزن معين يقاس عليه، ويكون كقاعدة ثابثة.

2- **<u>مصطلح المنون</u>** :

أطلق عليه مصطلح التنوين وهو أهم مصطلح صرفي، و تحدث عن قضية كتابته فقال: «ويكتب المنون المنصوب بالألف وغير المنصوب بالحذف إذا وقف كذلك»[2]، عليه في النطق.

فالتنوين باعتباره يتعلق بكتابة الألف المنونة من باب معين يتعلق بها، ونجدُّ من المحدثين من يشير إلى هذا الموضوع حيث يقول:« والوجه الأول من هذين اللذين ذكرهما الأنباري هو مذهب سيبويه والآخر مذهب غيره، وقد ذهب ابن يعيش إلى أنَّ التنوين أبدل منه ألف في حالة النصب إلى كونه زائدا يجري مجرى

[1]- مجدي وهبة ، كمال المهندس: معجم المصطلحات الصرفية في اللغة و الأدب، ص239 .
[2]- أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص09.

الإعراب من حيث كان تابعا له كما لا يقف على الإعراب كذلك لا يوقف على التنوين»[1] ، وصار الكفوي على هذا الاتجاه.

وهذه النظرة مستمدة من القدماء، و فكرهم المبني على أسس متينة، "والتنوين علامة من علامات الإعراب الاسم، وإنْ كان من أنواعه ما يختص بالأسماء المبنية للدلالة على تنكرها"[2]، وكان بالتالي طرحه مكتمل الجوانب.

وبهذا يظهر التنوين باعتباره مصطلحا متعلقا بالصرف ومكوناته، و كان الكفوي على اطلاع بمعانيه الصرفية، وكان ملما بجوانبها خاصة، وحاول أنْ يتميز في طرحه وعرضه لكي يكون له السبق في الإخراج و التعديل و التصويب.

فكان الكفوي حريصا جدا على عرض المصطلح الصرفي بالاستناد إلى الدقة و الوضوح، ويستخدم المصطلح دون تقيده، ولم يراعي الجوانب الجزئية "ولقد أضيف التنوين إلى طائفة من الأدوات لفظا و خطا، فأضاف إليها معاني جديدة، أو قل اختصاصات جديدة"[3]، لارتباطه بقضية صوتية أكثر منها صرفية، والكفوي تعامل مع هذا المصطلح من جانبه الصرفي.

3- **مصطلح التصريف** :

لقد كان الكفوي شديد الحرص على تأكيد صياغة محددة لكل مصطلح أورده فنجده يقول:« و الأصل في الظروف التصرف، وهو الصحيح »[4]، ولعل حديثه هذا يثبت وجهة نظره في هذه القضية المتعلق بمصطلح قدْ تشغل القدماء إلى درجة

---

[1]- فوزي شايب: تأملات في بعض الظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الأدب، 1989م، ج10، ص 79

[2] - نجدي اللبدي: معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص234.

[3]- إبراهيم السمرائي : فقه اللغة المقارن، دار العلم، بيروت، لبنان، ط 2، 1983م، ص150.

[4]- أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص194.

كبيرة، و يؤكد في قول آخر حيث يقول :« من الصرف الذي يفارق الاسم لمشابهة للفعل فمن احتجت إلى صرفه جاز أنْ تراجعه فتصرفه »[1].

فهو هاهنا يشير إلى قضية التصريف بأنها تشتمل على الأفعال و الأسماء، و هو ما ألقيناه عند سابقيه من اللغويين فيقول: « ومنها أفعال غير متصرفة منقولة أيضا عن معانيها الأصلية الإخبارية بلا استعمال»[2]، وهناك بعض الألفاظ قد يأتي لها مصدران على حدِ قول الكفوي، والأصل في الأفعال التصرف، ومن التصرف تقديم المنصوب بها على المرفوع[3].

و هذا المصطلح قد استقر عليه الدارسون المحدثون و عن استقلاله عن علم النحو :" و لكن علم الصرف ما لبث أنْ انفصل عنه و استقل، و أصبح علما قائما بذاته له موضوعاته و أبحاثه الخاصة به.....، والتصريف:هو علمٌ الصرف و يطلق كذلك على تقليب الكلمة على عدة أوزان و أشكال"[4]، وعند المحدثين أيضا باعتبار التصريف يدخل الأسماء والأفعال، ولكنْ في الأفعال أكثر أصالة من الأسماء، وذلك لكثرة تصريفها و لظهور الاشتقاق فيها.

ونجده يورد قضايا عديدة، ولهذا نعرف علم الصرف "بأنه هو العلم الذي يبحث في التغيرات التي تطرأ على أبنية الكلمات و صورها المختلفة من الداخل"[5] و ما أورده من مفاهيم يدل على إلمامه بكل القواعد الصرفية؛ سواء تعلقت بالجامد أو المشتق أو الفعل و الاسم.

---

[1]- المصدر السابق، ص199.
[2]- المصدر نفسه، ص332.
[3]- المصدر نفسه، ص191.
[4]- محمد نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص 125 .
[5]- عبد العزيز عتيق : المدخل إلى علم النحو و الصرف، دار النهضة، بيروت، لبنان، ط2، 1974م، ص08.

4- **مصطلح الاسم :**

إنَّ طرح القدماء لهذا المصطلح باعتباره يقابل الفعل، ويدخل في مجال النحو، والكفوي لم يتناوله من مجال واحد، حيث يقول :« كل كلمة تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض لزمان فهي الاسم، ولو تتعرض له فهي فعل، والاسم أصله سمو كعلم، ومصدره السمو، وهو العلو وأحد الأسماء أو وسم أعلمه، والموسم المعلم»[1]، ويبدو واضحا من هذا التنوع تعدد المسميات لاسم واحد.

ونستشف من هذا القول بأنّه عقد مقارنة بينه و بين مصطلح الفعل ولكن أخده من باب صرفي وحدد تغيراته، وتطرق لأقسامه المختلفة « فالاسم المفرد كـ (زيد و عمرو)، والمركب إما من فعل كـ (تأبط شرا)، وإما من مضاف و مضاف إليه كـ (عبد الله) أو من اسمين قد ركب، وجعل بمنزلة اسم واحد كـ (سيبويه)، وقد يكون منقولا» [2].

ونلاحظ بأنَّ الدلالة الاصطلاحية تختلف من مدرسة البصرة إلى كوفة، فهو يتفق على قضية الوسم والسمو، ونجدُّ من المحدثين كـمهدي المخزومي يذكر بأنَّ 'باول كرواس' في إحدى محاضراته التي ألقاها على طلابه قال: «معناه معنى الاسم العلاقة التي يشار بها إلى الشيء المعين السمة، والفعل الذي يدل على هذا الشيء إلا وسم»[3]، ويقصد به الاسم.

وهذا المصطلح لم يورده سيبويه و كان هم العلماء جمع المادة اللغوية بدون وضع اصطلاحات متعددة، وهذه التعاريف توحي بأن مصطلح اسم يدخل جانبه

---

[1]- أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص 120.

[2]- المصدر نفسه، ص 123.

[3]-مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان ط3، 1986م، ص 383/ 384.

الاصطلاحي في مجال الصرف، ومنْ هنا يتبين لنا أنَّ القدامى كانوا على قدر من العلمية في دراستهم، وأنَّ مرَدّ الخلاف الذي حدث بينهم وبين الدراسات الحديثة نابع من أسباب كثيرة أهمها التطور الذي تعرضت له الأصوات مع مرور الوقت وهو الأمر الذي جعل مواضع نطقها تختلف بين القديم والحديث[1].

إنَّ الأصوات تحمل رنينا يجعلها تتفرد بخصائص وميزات تنساب من خلالها، والدارس للمصطلح الصرفي عند أبي البقاء الكفوي يدرك أنَّ الصّرف عنده وسيلة لا غاية، فيورد عدة مسائل لغوية و يقدم حججا صوتية أكثر منها صرفية، ويحللها ويقدم لها أمثلة شاملة.

و أحياناً كان يجمع بَيْنَ ما هو صوتي وصرفي فيتوسع فيهما معاً، ولم يفرق بينهما، واستدل عليهما بالدليل والبرهان القاطع، ولقدْ توسع وأفاض في شرحهما وكان له ما أراد، فجعل من معجمه مادة صوتية وصرفية؛ مقتبسا معانيه اللفظية من علماء لغويين سبقوه في هذا المجال، ولم يبدي رأيه إلاَّ لما كان يستدعي الأمر ذلك، وقدم حججاً وأراءاً مختلفة.

ولا يسعنا في الأخير إلاَّ القول بأنَّ المصطلح الصوتي والصرفي، كانا أساس البحث الاصطلاحي عند الكفوي، وكان ملمّا بجوانبهما كلّ الإلمام، و يكمنُ سبب عدم توسعه، هو سعيه الحثيث إلى القضايا اللسانية الأخرى (نحوية، دلالية، لغوية عامة)، سنفصل في عناصرها أكثر في الفصول الآتية الذكر.

[1] - ينظر: كمال محمد بشر: علم اللغة العام، الأصوات، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1986م، ص94.

الفصل الثاني:

المصطلحات النحوية والدلالية عند الكفوي

المصطلح النحوي والدلالي

أولا- المصطلح النحوي :

أ-المصطلحات المتعلقة بالمفاهيم النحوية.

ب- المصطلحات المتعلقة بالأسماء و الأفعال .

ج-المصطلحات المتعلقة بأصول النحو.

ثانيا- المصطلح الدلالي عند الكفوي:

أ - المصطلحات الدلالية.

ب - مصطلحات الفروق اللغوية.

ج - مصطلح الدلالة و أنواعها.

المصطلح النحوي والدلالي:

مما لاشكّ فيه أنَّ الكفوي كان يسعى لخدمة المذهب الحنفي، وضم اللغة إلى علوم أخرى، وسار قبله ابن سيدة (ت 458) على هذا النهج، لأنّه اهتم في جَمْعِهِ للمواضيع الاصطلاحية"على الأعمّ فالأعمّ ثم الأخص فالأخص، والإتيان بالكليات قبل الجزئيات"[1]. فاللغة بهذا الطرح ظاهرة متحركة ومتطورة باستمرار،" تتكيف وفق حاجات المتكلمين وغاياتهم الدلالية فهي متجددة، وأنَّ "المفردة تحتاج إلى تركيب ودراستها منفردة سيؤدي حتما إلى القصور أو الوقوع في الخطأ" [2].

ولقد حاول القدماء أنْ يصوغوا آراءهم بمصطلحات جديدة، فلم يصيبوا إلا حظا يسيرا من التوفيق، "ودل الدرس النحوي على أنَّ مصطلح الكوفيين للمواد النحوية مصطلح لا يتصف بالشمول والسعة"[3]، على أساس أنَّ الكوفيين "يفتقرون إلى الإحكام في مصطلحهم وآية ذلك أنّ المصطلح الواحد عندهم يدل على موضوعات عدة"[4] ، والكفوي خالفهم تطرق للمصطلحات النحوية من نواحي عدة .

ولذلك فقد فرض المصطلح النحوي نفسه في معجم الكليات بقوة، وأغلب المصطلحات الموجودة في معجم الكليات هي مصطلح نحوي، وحاول الكفوي جاهدا لمعالجتها بالشرح، وتقديم تعريفات ومفاهيم دقيقة، وتناول الفرق الشاسع بين المدرستين البصرية والكوفية، ولم يفصل في كلّ أوجه الخلاف الذي كان قائما بينهما، لأنّه كان في مصاف تحديد اللفظة ومعانيها الاصطلاحية .

---

[1]- ينظر:عبد القادرسلامي، الجوانب الدلالية في كتاب المخصص لابن سيدة، رسالة دكتوراه مخطوطة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2002م، ص97.

[2]- ينظر: نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة و مناهج البحث اللغوي، المكتبة الجامعية الأزريطة، الإسكندرية، مصر، د.ط ، 2000م، ص373.

[3]- فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، دار الندير للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 1969م، ص265.

[4]- المرجع نفسه، ص266.

و لقد قدم الكفوي مجموعة كبيرة من الأمثلة وأتبعها بشروحات وبتقديم أمثلة، وأدرك التعارض بين المذهبين بمجموعة من الدلائل و القرائن تدعمها بالشواهد [1] واتبع منهج سيبويه، ولم يعرف كل المصطلحات النحوية .

فنجده يركز في طيات معجمه على أسس دلالية متنوعة، يثبتها بمصطلحات ذات مفاهيم لسانية حديثة، حيث يقول:« الاعتباط إدراك الموت شابا صحيحا، وفي بعض كتب النحو اتجاه بلا علة، ومنه الحذف الاعتباطي»[2]، والدلالة عنده مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنحو.

إذ أنَّ هذا الالتفات من الكفوي يظهر بأنّه كان على أتم المعرفة بالدلالة وعلوم النحو، وقال بأنَّ « الإفادة إنّما تستعمل في المعاني المفهومة بالدلالة العقلية أمّا المعاني التواني، هي الخواص والمزايا والدلالة تستعمل فيما يفهم بالدّلالة الوضعية أعني المعاني الأولى التي هي الوسائل و المعاني الثواني والملحوظ في الإفادة إنما هو جانب السائل، وفي الدلالة جانب اللفظ أو المتكلم»[3]، وهذا دليل على إدراكه بأنَّ اللفظ هو الذي يتحكم في دلالة المعنى، وأنَّ المتكلم وسيط بينهما .

و يبدو أنَّ الكفوي لم يخالف القدماء فالدلالات التي تحدث عنها القدماء هي دلالة الإشارة ودلالة التزام ودلالة التضمين، ودلالة الخط ودلالة العقد والدلالة العقلية ودلالة اللفظ، ودلالة المطابقة والدلالة النصية والدلالة الوضعية [4]، ولكن الكفوي ركز على النوعين اللذين أشار إليهما، فنجد فخرالدين الرازي(تـ606هـ)،

---

[1]- ينظرعمر يوسف عكاشة: النحو الغائب المؤسسة العربية: للدربان للنشر، مصر، ط 1، د.ت، ص122.

[2]- أيوب بن موسى الحسيني الكفوي: الكليات، حققه د. عدنان درويش، ومحمد المصري، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، القسم الأول، ط2، ج1، 1992، ص 242.

[3]- المصدر نفسه، ص248.

[4]- أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية و تطورها، المجمع العلمي العراقي، العراق، ط1، ج3، 1987م، ص07.

قد تحدث عن أقسام دلالة اللفظ على المعنى فقال: « إنَّ الدلالة إمّا أنْ تكون وضعية كدلالة الجر و الجدار على مسماهما، وإمّا أن تكون عقلية»[1] .

وبالطبع فقد أضحت الدلالة فرعاً من فروع الدراسات اللغوية فتدرس معاني الكلمات والتغيرات التاريخية التي طرأت على هذه المعاني [2]، وبهذا يكون الكفوي قدْ أشار إلى مجموعة من العناصر المكونة للدلالة باعتباره علمٌ قائمٌ وفق شروط معينة، و يقتضي صياغات خاصة به ولم يرد التصنيف، فحاول ضبط المصطلح بكلّ عناصره ومكوناته الدلالية.

لقد كان معجم الكليات يحملُ معاني متنوعة، ونجده يعرف الدلالة باعتبارها تستعمل فيما يفهم بالدلالة الوضعية عن المعاني الأولى ومعانيها الأساسية، فيشير إلى المصطلحات كالحذف الاعتباطي، و لكنه لم يتطرق للفظ، حيث يقول:«ولا يحصي أنَّ الألفاظ الشريفة بالاصطلاح المطابقة للمعاني المتناهية فكانت مراتب البلاغة المرتبة على الألفاظ الواقعة متناهية »[3]، و يشير إلى قضية لغوية وجدناها عند الجاحظ فيقول: «البيان ما يتعلق باللفظ، والتبيين ما يتعلق بالمعنى »[4].

ولا ينكر أحد أنَّ الدلالة هي الاهتداء إلى العلامة، و قسم الجرجاني الكلام إلى ضربين ضرب نصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وضرب لانصّل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده لأنّه يصور لك معنى، وهذا المعنى يدلك ثانية على الغرض[5]، ودلالته الاصطلاحية، وسوف نفصل فيها أكثر داخل طيات هذا الفصل.

---

[1]- محمد عزام: المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط1، د.ت، ص182.

[2]- إبراهيم فتحي معجم المصطلحات الأدبية، مؤسسة العرب للنشر، تونس، ط1، 1986م، ص 158.

[3]-أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص409.

[4]- المصدر نفسه، ص397

[5]- محمد عزام: المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي، ص182.

أولا- المصطلح النحوي:

أ- المصطلحات المتعلقة بالمفاهيم النحوية:

1- مصطلح الاقتصار :

لا شكّ إنَّ تعامل الكفوي مع المصطلحات جعله يقدم صياغة خاصة بها، فطرحه لمصطلح الاستناد كان مقابلا لمصطلح الاقتصار، فقال: «الاقتصار: و هو أنْ يثبت الحكم بعد زوال المانع مضافا إلى السبب السابق؛ كثبوت الملك للخاطب والاقتصار أيضا للحذف بغير دليل »[1] .

وقدْ صاغ لهذا المصطلح النحوي عدة معاني، وقدم له صيغا متنوعة، وكان يقابله بالاختصار والاستلزام، وهناك عدة معاني ربطها بالنحو ووظائفه التي يقوم عليها، وفق مفاهيم تصاغ بطرق معينة ويقابلها، فيقول:"إنَّ؛ بالكسر والتشديد هي في لغة العرب تفيد التأكيد والقوة في الوجود و 'إنَّ' من الحروف التي شابهت الفعل في عدد الحروف و البناء على الفتح و لزوم الأسماء، وإعطاء معانيها والتعدي، وأنَّ كلاهما حرف تخفيف فلا يجوز الجمع بينهما"[2] .

و لهذا للعرب كلام بألفاظ تختص به معان لا يجوز نقلها إلى غيرها[3]، ويكون العمل داخل الحقل النحوي منفردا، وأشار بأنَّ اللفظة تكون في عرف العرب تأكد على ثبوت حكم سواء إعرابي أو لغوي، وحاول أنْ يسلط الضوء عليها وقدم تعريفا أخر، حيث يقول: "والاقتصار هو حذف مفعولي ظنَّ وأخواتها أو أحدهما دون دليل على الحذف، وأمّا عن المفعول الثاني فقد أكد النحاة على عدم حذفه

---

[1]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص257.

[2]- المصدر نفسه، ص318.

[3]- أبو الحسن احمد بن فارس: الصاحبي في فقه اللغة و مسائلها و سنن العرب في كلامها، تح:أحمد حسن دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م، ، ص 204

اقتصارا أيْ بلا دليل، وأمّا حذفهما معاً فقد اختلف فيه سيبويه، والأخفش وأجازه آخرون[1]، وكان للكفوي نظرة واسعة حول المصطلح و ربطه بتعليل نحوي دقيق.

2- مصطلح التوكيد :

لاشكّ أنَّ المصطلح النحوي يحتاج إلى دقّة كبيرة أثناء الطرح، إذْ لا بدا من وضع لبنة حقيقية له، والكفوي كغيره من الباحثين كان يسعى جاهدا لضبط هذا الاصطلاح النحوي بما استجد من معارف فنجده يتحدث عن التوكيد، حيث يقول: « أجمع لا يضاف أجمع الموضوع للتأكيد، ولا يدخل عليه الجار بخلاف ما في قولهم جاء القوم أجمعهم بضم الميم، فإنّه مجموع جمع وأفرح فيضاف، ويدخل عليه الجار،جميع وأجمع وأجمعون يستعمل لتأكيد الاجتماع على الأمر، وأجمعون يوصف به المعرفة، ولا يجوز نصبه على الحال وجميعا ينتصب على الحال»[2]، في مواضع إعرابية.

هذا النص يشير إلى أنَّ التوكيد يكون بألفاظ مخصوصة، وأنَّ هذا المصطلح قد يتغير موضع طرحه لكونه يمثل جزءا لا يتجزأ من ظاهرة نحوية يحكمها سياق التوظيف، و" التوكيد في اصطلاح النحاة من العرب تابع بقدر معنى المتبوع في ذهن السامع، ويجعله متحققاً بعيدا عن الاحتمال بحيث لا يظن بــه غير، وهو نوعان" [3]. توكيد لفظي و توكيد معنوي.

وفي مواضيع أخرى التوكيد المعنوي يرفع احتمال غير ظاهر يكون بدقة لكلّ جميع وعامة، ويؤكد لها الجمع مذكر أو مؤنثا، ولابدّ من أنْ يتصل بضمير المؤكد

---

[1]- محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985م، ص188.

[2]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص61.

[3]- مجدي وهبة، كامل مهندس: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، لبنان، 1984م، ط2، ص227.

الهاء[1]، وعليه الكفوي قد أورد في مسائل التوكيد ما هو متفق عليه، وقد استعمل قبله سيبويه هذا المصطلح بعدة تسميات، ويبقى الطرح حول هذا المصطلح يأخذ انعكاساته وربطه بالجانب النحوي كون توكيد اللفظة يأخذ أشكالاً عدّة، في بعض نواحي إعراب المختلفة، ولقدْ أورد"المبرد بابا الحال فيه مؤكدة، وهي ملازمة لمضمون الجملة"[2] .

3- مصطلح الإتباع :

يظهر بأنَّ تَعَامُلَ الكفوي مع جلّ المصطلحات اقتضى منه صياغةً لا نظيرَ لها، وقدْ قام بوضع اصطلاحات محددة لعدّة ألفاظ، وساق معانيها بدّقة خاصة وقدم مفاهيم نحوية عديدة، فنجده يشيرُ إلى الإتباع، ويقول: «اتبعَ بالتخفيف يتعدى إلى مفعولين، وبالتشديد إلى واحد»[3]، ويتحدث عن مصطلح أخر ألاَ وهو الإتباع، حيث يقول: « هو ضرب من الحذف إلاَ أنك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف، وتعربه بإعرابه وتحذف العامل في الحذف، وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب، ولا يجري الإتباع في المتعدي إلى اثنين لأنّه يصير ملحقاً »[4].

ومن خلال هذا النص يبدو بأنَّ الكفوي لم يرد أنْ يدقق في هذا المصطلح أكثر بل اكتفى بذكر حيثيته فقط، و أورد ابن فارس" باباً للامتناع فقال للعرب الإتباع: و هو أنْ تتبع الكلمة على وزنها أو رويها؛ إشباعا وتأكيداً، وروى عن البعض العرب سئل عن ذلك، فقال شيء نتدبر به كلامنا"[5] .وهذا التتبع عند العرب جعلهم يلحقون الحركة الإعرابية بالنطق.

---

[1]- المرجع السابق، ص227.
[2]- المقتضب: المبرد، ج4، ص310.
[3]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص.32
[4]- المصدر نفسه، ص33 .
[5]- أبو الحسن أحمد بن فارس: الصاحبي في فقه اللغة و مسائلها و سنن العرب في كلامها، ص.209

ولقدْ تناول الكفوي مصطلح الإتباع من باب نحوي، وبالرغم منْ أنَّ هذا المصطلح اكتسى صبغة دلالية، فنجد من العلماء من أسهم في هذا الموضوع مثل 'أبو الطيب اللغوي' الذي ألف كتابا بعنوان الإتباع، وكذلك نجدّ لابن فارس كتاباً بعنوان الإتباع و المزاوجة[1]، وهذا المصطلح له معاني صرفية عند الكفوي فهو يأخذ أبعادا معرفية جعلته يضبط قواعده النحوية، ولهذا "قدْ يكون الفعل متعديا إلى مفعول واحد فيتعدى إلى اثنين"[2]، ويبقى الإتباع متعلق بتغيرات التي تطرأ على الفعل، والكفوي تناقض مع بعض أفكاره، ويقول مرة يكون إتباع محقق يتعدى إلى مفعولين، ومرة لا يجرى إتباعه.

4- مصطلح الإعراب :

لقد تعدد مفهوم الإعراب، واصطلح عليه بمفهوم شاملا، ومعجم الكفوي كلٌّ لا يتجزأ، فقد وضع له تعريفا كليا حيث يقول عنه:« الإعراب لغة البيان، والتغيير والتحسين، يقال:أعـرب عن حاجته إذا أبـان عنها، امرأة عـروب؛ أي متحببة، و اصطلاحا:على القول بأنّه لفظي هو أثر ظاهر أو مصدر يجلبه العامل في أخر الكلمة أو ما نزل منزلته والاختلاف، ولهذا المعنى ذهب عبد القادر الجرجاني "فالإعراب حالة معقولة ولا منقولة، وإنّما اختص الإعراب بالحرف الأخير، لأنّ العلامات الدالة على الأحوال المختلفة المعنوية لا تحصل إلاّ بعد تمام الكلمة"[3] .

ولا غرابة أنْ نجد لهذا التعريف مجموعة من المعاني التي تشمل الإعراب حيث يقول:« وللإعراب معنيان: علم؛ وهو ما اقتضاه عروض معنى بتعلق العامل ليكون دليلا عليه، فإنْ لم يمنع من ظهوره شيء، فلفظي تم المحلي في الأسماء،

---

[1]- عباس معن: المعجم المفصل في فقه اللغة، دار الكتب الحكمة، لبنان، ط1، 2001م، ص34.
[2]- خديجة الحديثي: الأبنية الصرفية في كتاب سيبويه ، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، العراق،د.ط، 1965م، ص120.
[3]-أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص227.

والمضمرات المبنية كالموصولات وأسماء الإشارات والأفعال الماضية والجمل»[1] إذ يفرق بين إعراب اللفظة وإعراب المحل.

واستطاع الكفوي أنْ يرشح معالم هذا المصطلح التركيبي الذي شغل بال النحاة منذ القدم" إذْ لا إعراب إلاَّ لتمام الكلمة في أخرى[2]، فالإعراب "هو تغيير أواخر الكلمات من جرٍ، و رفع أو نصب أو جزم بحسب ما يقتضيه ذلك العامل، أو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلية عليه لفظاً أو تقديراً"[3]، وهو البيان و التعبير والتحسين، واصطلاحا على القول بأنه لفظي أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل، فآخر الكلمة أو ما نزل منزلته، وعلى القول بأنّه معنوي يغير أواخر الكلام لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا [4].

5- مصطلح الإضافة :

يتضح جليّاً تعامل اللغويين مع مصطلح الإضافة من عدة أوجه؛ لكن الكفوي أورد له حيزا كبيرا، فقال: « والإضافة في اللغة نسبة الشيء إلى الشيء مطلقا، وفي الاصطلاح نسبة اسم إلى اسم جر ذلك الثاني بالأول، نيابة عن حرف الجر، والمذهب الصحيح من المذاهب أنَّ العامل في المضاف إليه هو: المضاف لكن بنيابته عن حروف الجر، و كونه قائماً مقامه، وكونه بدلاً منه »[5].

ولم يكتفي بهذا الطرح بل استدل على تعدد الإضافات، وأعطى لهذا المصطلح حقه من الدرس والتحليل، فقال:« وإضافة المصدر كلّها معنوية إلاَّ إذا كان بمعنى الفاعل أو المفعول والإضافة في الأعلام أكثر من تعريف اللام، وإضافة الجزء

---

[1]- المصدر السابق، ص229.
[2]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص270.
[3]- محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص149.
[4]- مرعي المقدسي: دليل الطالب لكلام النحويين، إدارة المخطوطات الكوفيين، 2009م، ص18 .
[5]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص206/ 207.

إلى الكلّ في جمع المواضيع بمعنى اللام، وإضافة العام إلى الخاص إضافة إلى الجنس، وإضافة اسم إلى اسم غيره بمعنى: (اللام) لتعريف شخص المضاف، أو لتخصيصه»[1] .

وتجدر الإشارة هاهنا أنّ التعريف والتخصيص في الإضافة على نوعين "نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه إنْ كان معرفة نحو:(رسل الله) نوع يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه"[2]، وكلّ هذا رأى الكوفيين واستشهادهم ضعيف وعند البصريين لا يفصل بين المضاف ، والمضاف إليه إلاّ في الشعر[3].

وهذا باب الإضافة متعلق بالمضاف و بتحولاته، والإضافة في اللغة الإسناد، و في اصطلاح النحاة وعرفهم، هي: سنة تقيدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر، و بهذا يظهر أنَّ الإضافة لفظية ومعنوية بحسب المضاف إليه، وذلك لارتباطها الشديد بمعالم النحو، ويكون الافتراض دائما حاضرا في المضاف، و يبقى الرابط متصلا .[4]

6- مصطلح المعرفة و النكرة :

لم يكن كلّ مصطلح ليأخذ عدة صياغات خاصة إلاّ إذا تطرقنا إليه من الجانب النحوي، ومصطلح المعرفة يقابله النكرة، فهذا هو التنويع في الطرح، «ولا يجوز إبدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة، كما لا يجوز وصف المعرفة بالنكرة»[5]. فهذا التعريف يفرق بين ما هو معرفة وما هو نكرة بإضافة التعريف فيصبح الاسم معرف، و يبقى نكرة إذا تجرد من هذه الإضافة.

---

[1]- المصدر السابق، ص209.
[2]- عبد الغني الدقر: معجم القواعد في النحو و التصريف وذيل الإملاء ، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، 1986م، ص57.
[3]- المرجع نفسه، ص64.
[4]- محمد سمير اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص136.
[5]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص401/400.

و بهذا المنظور نجدّ عدة نحاة قدموا هذا الطرح "بأنَّ المعرفة لا يأخذ حكم النكرة في الإعراب، ولا في العمل النحوي بالإضافة لبعض الألفاظ التي تأخذ حيزا فيقول: « وأيّ بمنزله كلّ مع النكرة، وبمنزلة بعض مع المعرفة »[1]، وهذا الطرح يوحي بدرايته بقضايا النحو، ولقد ذكر المعارف ليس آتيا من اللفظ وحده بل لابدّ من قيمة مع اللفظ؛ لأنَّ ألفاظ هذه المعارف واحدة[2].

ولا نستطيع أنْ نجعل المعرفة نكرة وهوما يؤكد نظريته، فإذا اكتسب المضاف التعريف سبب إضافته إلى معرفة وإنْ كان بالأصل وصفه نكرة[3]، ولايمكن وصف المعرفة بالنكرة لأنَّ ذلك سيؤدي إلى إضافة حكم الإعراب، وهذا الأمر لايصح، ويظهر منزلة أيْ بحسب ورودها فالمعنى السياقي يتغير، ولهذا سميت أنْ الوظيفة النحوية ترتبط أساسا بالوظيفة الدلالية للفظة، فحاول الكفوي الربط بين الإعراب والعمل والوظيفة النحوية وذلك بذكر الحكم الإعرابي، وما يكون صادرا على هذا الحكم، ومدى تأثيره على التغيير داخل الجمل وعلى عناصرها .

7- مصطلح الاختصاص :

أمّا بالنسبة لهذا المصطلح فقد تناوله الكفوي من باب نحوي، وأورد له تحديدا مفصلا، وقال «الاختصاص النحوي هو النصب على المدح، والاختصاص البياني هوالنصب بالإضمار فعل لائق وأكثر الأسماء دخولا في النصب على الاختصاص معشر وآل وأهل والاختصاص على ثلاثة أوجه أكمل، وهو في الإضافة بمعنى اللازم نحو: غلام زيد و كامل هو في الإضافة بمعنى من» [4].

---

[1]- المصدر السابق، ص377.
[2]- الهادي أحمد فرحان ،الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط أحكام الشريعة ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م، ص422.
[3]- مجدي وهبة، كامل مهندس: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، ص369.
[4]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص76.

والأصل في لفظ الاختصاص والخصوصية والتخصيص أنْ يستعمل بإدخال الياء على المقصور عليه[1].

و بالمقابل نجد بأنَّ هذا الأسلوب أخذ باباً نحوياً أكثر منه ما ورد في مجال الصرف أو مجال آخر، والاختصاص من اختص فلان بالأمر، و تخصص له إذا انفرد، ويقال خصصه و اختصه أفرده به دون غيره والاختصاص عند الأصوليين التخصيص[2]، ولهذا عد الاختصاص باباً من أبواب النحو، وهو في النحو العربي "أن يتقدم الضمير يتلوه اسم معرفة منصوب بفعل محذوف وجوبا تقديره أخص"[3].

وإذا ما تعمقنا أكثر إلى ما يقصد إليه الكفوي من معاني اصطلاحية عن الاختصاص، فهو نوع من اللغة فمنه النحوي و منه البياني، "وللعرب كلام بألفاظ تختص به معاني لا يجوز نقلها إلى غيرها"[4]، ولهذا يبقى المختص دائماً على حال واحدة و يحملُ خصوصية، ولا تدخل الباء على المقصور عليه فيكسبه خصوصية و يخصص له القصر سواء تعلق بالأداة أو تعلق بحذفها، و يبقى حال النصب في الاختصاص أولى، وتطرق الكفوي إلى أوجهه الإعرابية الثلاثة، وكان طرحه كافياً مستلزماً، فوضع لها عناصر محكمة خص بها هذا الأسلوب، وأضفى عليه صبغة خاصة، وحاول التوسع في مضامينها، وقدم طرحا مغايراً.

8- مصطلح الاجتماع :

إنَّ اجتماع عنصرين لغوين يؤدي إلى وجود ظاهرة نحوية، يمكن تفسيرها على عدة نواحي، والكفوي أدرك ذلك، فقال عن الاجتماع:« وإذا اجتمع ضميران

---

[1]- المصدر السابق، ص77.

[2]- أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط2، 2007م، ص 46.

[3]- مجدي وهبة، كامل مهندس: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، ص15.

[4]- أبو الحسن احمد بن فارس: الصاحبي في فقه اللغة و مسائلها و سنن العرب في كلامها، ص204.

متكلم و مخاطب روعي المتكلم نحو: قمنا، وإذا اجتمع المخاطب والغائب روعي المخاطب نحو قمتما »[1].

وهذا الرأي اسند إلى مقاربة وترجيح فالأولى نحويا في الاجتماع من عناصر الأسماء أو الأفعال أو الحروف، و دعى إلى تغليب الاسم بسهولة، وأيضاً إجماع الفعلان، فيذكر إعراب أحدهما وعطف تعلق الآخر به[2]. و ينظر لهذا اجتماع على أنّه ضرورة ملحة و قاعدة التخصيص أولى لمعرفة من الأولى بالأخذ" وقدْ ورد هذا التعبير في مخالفة اجتماع الواو والباء في كلمة، وهو ما يوجب قلب الواو ياء[3]، وباب الاجتماع واسع، وما قدمه الكفوي هو ترجيح للرأي.

و مهما حدث من ترجيح فإنّ اجتماع عناصر الخطاب هي التي تحدد عناصر الكلمة، والاجتماع عنده اتفاق في اللفظ واختلاف في المعنى، والملاحظ في هذا الباب السالف الذكر بأنَّ الكفوي قد توسع فيه، وحاول الإتيان بوجهة نظر مختلفة، مسبقة بنقد، بتحديد معاني اللفظ بمراعاة المتكلم قبل المخاطب.

9 - مصطلح الاستئناف :

هذا المصطلح أخذه الكفوي من جانب المعنى، فلمْ يورد له صياغة تضبطه بل حاول ضبط صياغته فقال:« والاستئناف عند أهل المعاني ترك الواو بين جملتين نزلت أولاهما منزلة السؤال وتسمى الثانية استئنافا، أيضا والاستصحاب هو الحكم ببقاء أمر كان في الزمان الأول، ولم يظن عدمه، والاستئناف هو قضاء الحاجة يتعدى إلى مفعول ثاني بالباء»[4] .

---

[1]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص54.
[2]- المصدر نفسه، ص53.
[3]- محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص11.
[4]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص173/160.

صحيح أنَّ هذا المصطلح أخذ صياغته "وتحدث عبد القاهر الجرجاني في مبحث الفصل والوصل عن الاستئناف، وذكر له أمثلة كثيرة[1]، ونجد الاستئناف هو نفسه الابتداء، واستئناف الشيء بالابتداء به، وهوَ في اصطلاح الكلام الذي ذكر ابتداء أو أثر انقطاع[2]، وقد نجد في المعاجم الحديثة ما يشير إلى أنَّ الكفوي قدم عرض من أعراض الواو، ونوجز الواو للاستئناف[3]، وحاول ربط معاني و أجزاء التعريف النحوي بغيره من الاصطلاحات الأخرى، فكان التحليل النحوي عنده أولى، وحاول تقديم مجموعة من القرائن للدلالة على المعنى النحوي العام.

وبذلك يظهر الأثر البالغ لهذا المصطلح على اللغويين، لارتباطه بقضية تتابع الخطاب، والتركيب النحوي للعمل في صيغة تعدى إلى مفعول، وهذا الاستئناف يجعل المعنى تابع للكلام، وحاول الكفوي أنْ يلمح، ولم يفصل في هذا المصطلح كونه من المصطلحات الثانوية فتتبعها في الإعراب والأصول، ولم يرد أنْ يدقق أكثر في هذه المصطلحات المكملة ، وذكر كل ما تعلق بها من مسائل الإعراب.

10- مصطلح الاستثناء :

لا ريب أنَّ مصطلحات النحوية أخذت أشكالا عدة، والكفوي تنبه إلى تنوعها، وقال الاستثناء: «وإلاَّ الاستثنائية قد تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك **كقوله تعالى**: { لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَاسِ عَلَيْكُمْ حُجَةٌ إلاَّ اللذّينَ ظَلَمُوا }»[4] سورة البقرة [الآية 150] ، وكانت نظرته نحوية على أنّه أسلوب يتخذ صياغة، ويتحدث عن صحة الاستثناء، الذي ورد في القرآن الكريم في أكثر من موضع.

---

[1]- أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ص61.
[2]- محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص14.
[3]- المرجع نفسه، ص15.
[4]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص275.

ونجدّ الكفوي يشير إشارة حقيقية بالدليل القاطع، والشواهد النحوية عنده في باب استثناء كلها من القرآن الكريم، وتحدث ابن فارس وفصّل في هذه المسألة أكثر، وأورد نفس الشاهد الذي قدمه الكفوي.

و في هذا الصدد يذهب بن فارس:« فقال قوم أراد في الآية الكريمة 'إلا على الذين ظلموا فإن عليهم الحجة '، و يكون حينئذ الذين في موضع خفض، ويكون أيضاً على لكن على اللذين ظلموا فلا تخشوهم.....، ويجوز أنْ يكون على الاستثناء»[1]، ولهذا عرف النحاة الاستثناء "بأنّه إخراج لما بعد أداة الاستثناء مِنْ حكم ما قبلها كأنْ يقال: عاد الحجاج إلا عليّا، وقد حكم على الحجاج بأنّهم قد عادوا؛ لكن عليّا قد خرج من هذا الحكم ولم ينطبق عليه "[2].

والمرجح في رأي الكفوي الاصطلاحي، أنّه قد استند على رأي الكوفيين فلقد" ذهب الكوفيون إلى أنَّ 'إلا' تكون بمعنى 'الواو'، فذهب البصريون إلى أنّها لا تكون بمعنى 'الواو' أما الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنّما قلنا ذلك لمجيئه كثيرا في كتاب الله تعالى وكلام العرب[3]، ورفض لأنّ الاستثناء إخراج الثاني من الحكم، ويقال بأنَّ سبب الاستثناء هو: التّشريك بمعنى بقاء الحكم على جميع عناصر الاستثناء .

11-**مصطلح المصدرية** :

ويذهب الكفوي إلى المقارنة بين بعض المصطلحات عبر عدة مجالات، ويقول:« والفرق بين أنْ المخففة والمصدرية، أما من حيث المعنى لأنّه إنْ عني به الاستقبال فهي الحقيقة وإلاّ فهي المصدرية، وأنْ المصدرية يجوز أنْ تتقدم على الفعل لأنّها معمولة وأنْ الموصولة المصدرية إذا وصلت بالماضي يؤول بالمصدر

[1]- أبو الحسن أحمد بن فارس: الصاحبي في فقه اللغة و مسائلها و سنن العرب في كلامها، ص95.
[2]- محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص38.
[3]- مهدي المخزومي: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص232.

الماضي، وإذا وصلت بالمضارع يؤول بالمصدر المستقبل، وأنْ المخففة تكون شرطية» [1] ، هذا الباب في أن تكون بمعنى لعلَّ أورده الخليل.

ولا ريب أنَّ الكفوي قد ذكر الفروقات بين أنْ المصدرية وأنواعها، وأماكن ورودها، ولهذا "المصدر هو ما دل على الحدث فقط دون زمانه، ويختلف عن الفعل في أنَّ الفعل يدل على كل من الحدث وزمانه" [2]، ونجد الاختلاف بين البصرة والكوفة، "والبصريون يعدون المصدر المجرد أصلا للمشتقات بما فيها الفعل خلافا للكوفيين الذين يعدون الفعل الماضي أصلها بما فيها المصدر، ومِنَ المصادر ما هو سماعي و قياسي"[3] .

وهذا إلى جانب المصادر المتعلقة بأنْ وصلتها؛ تؤول دائما لأنَّ اللفظ المؤول بحتى شرطية هذا المصدر، و يكون الكفوي قد أتى بنوعيها المخففة والمصدرية، و أجاز التقدم على الفعل مهما كان دورها داخل السياق اللغوي، "والمصدر اسم فأصله ألاَّ يعمل، ولكن ورد في الفصيح عمله فعللّ النحاة ذلك العمل بأنّه إنّما عمل لقربه من الفعل[4]، ونجد هذا الدليل يوحي بأنَّ المصدر يقوم بعمله، ولهذا سمي المصدر المؤول والصريح، ووضعت فروق بينهما .

12- **مصطلح العطف** :

إنّ أهم مصطلح يضبط القواعد اللغوية، هوالعطف يقوم على أساس حروف معينة، فنجد الكفوي يشير إلى هذه المسألة، فيقول:« تم إنَّ كلمة أو لمطلق الجمع كالواو، وذلك من لوازم التقسيم مثلا: إذا قلت الكلمة اسم أو فعل أو حرف، فقد قال

[1]-أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص322

[2]- مجدي وهبة، كامل مهندس: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، ص368.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص368.

[4]- الهادي أحمد فرحان ،الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط أحكام الشريعة ، ص449.

المحققون النحاة كون أو للإباحة استحسان وقوع الواو موضعها، مثل: جالس الحسن أو ابن سيرين»[1].

وتجدر الإشارة ها هنا بأنَّ العطف يكون بحروف مخصوصة، ويكون بالواو العاطفة في نظر الكفوي، و قد يحدث العطف تغييراً في المعنى الاصطلاحي داخل الزمرة الكلامية أثناء التحليل النحوي، ووضع شرطا في موضع آخر"ولأنَّ المعطوف غير المعطوف عليه"[2] .

والعطف لفظ يطلق على نوعين من التوابع التي تتبع ما قبلها مما يتعلق بها في بعض الأمور[3]، ونجدّ المعطوف عليه هو اسم المتبوع والسابق لحرف العطف، مثل:خالد من قولنا: حضر خالد و أبوه، وكتاب النحو من قولنا: قرأت كتاب النحو وكتاب التاريخ، و يخضع المعطوف عليه في إعرابه للعامل الذي سبقه وتعلق به[4].

وأورد الكفوي اصطلاح العطف، وقدم له ما تحدث عنه المحققون من النحاة، و يقصد ابن فارس فقد أفرد باب (أو)، وقال الكفوي: « هي بمعنى الإباحة: إذْ قال قائل هم مائة ألف فقدْ صدق، وقول القائل: مررت برجل أو امرأة، فقد أشركت(أو) بينهما في الخفض وأثبت المرور بأحدهما دون الآخر» [5].

وهذا الطرح قد قدم له الكوفي بمثال فيه بعض الأسماء التي رددها النحاة، وفيه تحليل للمصطلحات الواردة، ما يؤكد على عمق البنية اللفظية للكلمات المراد شرحها، فاللفظ هو المصدر الرئيسي لبناء الكلم، ويحدث اتساق بالروابط المنطقية وأهمها حروف العطف.

---

[1]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص 347/346.
[2]- المصدرنفسه، ص366.
[3]- محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، ص10
[4]- المرجع السابق، ص 104.
[5]- أبو الحسن احمد بن فارس: الصاحبي في فقه اللغة و مسائلها و سنن العرب في كلامها، ص 131.

13-**مصطلح الشرط** :

إنَّ تناول الكفوي لهذا المصطلح كان من عدة أوجه كونه متعلقا بأسلوب يستدعي أدوات معينة، فيقول:«وأي اسم الشرط نحو{أيا مَا تَدعُو فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى} سورة الإسراء [الآية110] »[1].

والطرح الوارد يثبت بأنَّ الكفوي كان على دراية تامة بهذا الأسلوب، وحاول أنْ يقدم طرحاً مغايراً، وقدم طريقة أخرى، حيث يقول: «واعلمْ أنَّ كلمة إذاً عند نحويّ الكوفة مشترك بين الوقت والشرط، وإذا استعملت للشرط لم يبق فيها معنى الوقت أصلا ويصير بمعنى 'إنَّ'، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله، وعند البصريين أنّها موضوعة للوقت وتستعمل في الشرط مجازا من غير سقوط معنى الوقت عنها مثل متى، فإنها للوقت لا يسقط ذلك عنها» [2] .

وهذا النص يشير إلى نظرة الكوفيين والبصريين إلى القضايا النحوية، وقد فصّل فيها الكفوي، والشرط "هو تعليق الشيء بشيء بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني، وهو أسلوب لغوي له مكوناته وأركانه:وهي أداة؛ وفعلان الثاني منهما يترتب حصوله على حصول الأول أو هو ثواب وجزاء له، وقد سّمي هذا الأسلوب بالشرط إذ أنَّ فعل الشرط جزء منه"[3] .

وتطرق الكفوي في هذه القضية اللغوية للطرح الغالب، "ولم تقتصر مخالفة الكوفيين للبصريين على عمل الأدوات، و قصر أعمال أدوات الشرط على الشرط وحده، ولكنهم خالفوهم في أدوات أنكر البصريون الجزم بها أو لم يعرفوها"[4] .

---

[1]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص 376.
[2]- المصدر نفسه، ص97.
[3]- محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص114.
[4]- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو، دار الراشد العربية، بيروت، لبنان، ط3، 1986م، ص288 .

وكان الشرط متعلق بأداة 'إذا' ويأخذ معاني نحوية، فالكفوي يشيرُ إلى قول أبي حنيفة نسبة إلى المدرسة الكوفية وهوعالم قد عاش بالمدينة وتتلمذ على يد نحاتها.

ب-المصطلحات المتعلقة بالمفاهيم الإعرابية:

1- **مصطلح الاسم و الفعل** :

يأخذ الاسم معناً واصطلاحاً، وبعداً نحويا، فيقول الكفوي : «والاسم هو اللفظ المفرد الموضوع للمعنى على ما يعم أنواع الكلمة، وما تفيده بالاستقلال والتجرد عن الزمان، ومقابلته بالفعل والحرف في اصطلاح النحاة »[1]، ولهذا تتعدد معاني الأسماء فقد تكون أسماء أفعال و فاعل أو إسم الفاعل، وكان الإسم يأخذ صياغة لفظية سواء من حيث التعدي واللزوم[2].

و الملاحظ أنَّ مصطلح الاسم قد يستغرق وقتا وجيزا لعامله، وطرح الكفوي هذا المصطلح فذكر المشتقات، وحدد لها الوظائف النحوية بكل معناها، "ولهذا لمّا سئل الزجاج (ت311 هـ) عن حد الاسم فقال« صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على الزمان ولا مكان»[3] ، وهذا الاسم لابدّ له من التجرد من الزمان"وقد لاحظ الكوفيون كما لاحظ البصريون أنَّ الكلمة ثلاثة أنواع:اسم؛ وفعل؛ وأداة، والمدرستان تتفقان على تقسيم الاسم إلى أقسامه المعروفة مختلفة من حيث تذكيره وتأنيثه، ومن حيث تنكيره وتعريفه، ومن حيث بناؤه وإعرابه، ومن حيث إفراده وتثنيته وجمعه، ولمْ تختلف إلاَّ في مسائل جزئية [4] .

ويبقى الاسم أحد أهم أقسام الكلمة الثلاثة: وقسماه الفعل والحرف، ولوقوعه محكوم عليه بوجه عام، ولأنّه لا غنى للكلام عنه، واعتبر من بين أفضل الأقسام

[1]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص121.
[2]- ينظر: المصدر نفسه، ص129.
[3]- أبو الحسن احمد بن فارس: الصاحبي في فقه اللغة و مسائلها و سنن العرب في كلامها، ص149.
[4]- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة والنحو، ص237.

وأشرفها وأعلاها، ولهذا يبدؤون دائما بذكره، ويقدمونه على كل من الفعل والحرف في كل ما يتعلق بهما من تراوح [1]، والكفوي قدم الاسم على الفعل أيضاً، وحتى على كلّ عناصر الكلمة لأنّه يعرف مكانته، وأهميته في تركيب الجمل .

2- **مصطلح اللزوم** :

إنَّ مصطلح اللازم قدْ شغل بال العديد من الدارسين كونه مصطلح متعلقا بمسألة مرتبطة بالأفعال، وبالأخص تحديد مواضع إعرابها، وصياغة قاعدة ثابتة ويقول الكفوي في هذا الصدد:« إجراء اللازم مجرى غير اللازم كقوله (الحمد لله العلي الأجل)، وإجراء الظرف مجرى المفعول، ***كقوله تعالى***: {وذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ } سورة هود[الآية103]، وإجراء المتعدي مجرى غير المتعدي حيث يكون المفعول ساقطا عن حيز الاعتبار»[2] .

ونرى بأنَّ الكفوي كان ملماً بقضية لزوم الفعل، وجريانه لا يكون بالتعدى بل باللزوم، باعتباره يفيد معنى المبالغة فقط، وكان تعامله مستنداً إلى طرح خاص تميز به، ولذا أفرد ابن فارس بابا للفعل اللازم والمتعدي بلفظ واحد، وقد يكون بمعنيين متضادين[3] .

وأمَّا فيما يخص اللزوم عند الكفوي فاتخذ إجراءاً نحوياً، وقد وصفه وفصّل فيه أكثر:«فاللازم هو ما لا يتعدى أثره الفاعل ويجاوره إلى المفعول به، وإنّما يبقى مقتصراً على فاعله» [4]، ويرجع سببا تسميتها بهذه التسمية " لأنّها تلزم فاعلها ولا تتعداه، وتسمي كذلك أفعال قاصرة قصورها على المفعول به أو لاقتصارها

[1]- محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص240.
[2]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص56.
[3]- ينظر، أبو الحسن احمد بن فارس: الصاحبي في فقه اللغة و مسائلها و سنن العرب في كلامها، ص226.
[4]- خديجة الحديثي: الأبنية الصرفية في كتاب سيبويه، ص406.

على الفاعل" [1]، وكان اللزوم درباً من دروب النحو"ويعنى اللزوم كذلك علامة تعدي الأفعال، وتجاوزتها في فاعلين إلى المفعول به، وهي الأفعال اللازمة"[2] .

ولقدْ لقي مصطلح اللزوم اهتماماً بالغاً، وكان الكفوي قدْ أشار إلى الاختلاف حوله، وقدم أربعة أنواع: لازم؛ غير لازم؛ متعدي؛ غير متعدي، وهذا نظرا لعدة اعتبارات أهمها نحوية، وحاول التوسع أكثر في عناصرها النحوية بذكر الأمثلة وتحديد مختلف أنواعها.

3- مصطلح التعدي :

وكان الكفوي لدى تطرقه لعدة مصطلحات نحوية ، دائما ما يشير إلى نقيضها فاللازم عنده هو ما خالف المتعدي، فنجده يقول: «و'باعا' يتعدى إلى مفعولين، وقد تدخل مَنْ على المفعول الأول على وجه التأكيد يقال:بعت من زيد الدار»[3].

ونجد الكفوي يشيرإلى قضية التعدي في أكثر من موضع، وهو أراد أنْ يجعل هذا المصطلح متعلق بالمفعول به على غرار نظرة البصريين لهذا الاصطلاح، ويقول "بإجراء غير المتعدي مجرى المتعدي، هو طريقة الحذف والإيصال"[4] .

هذا الطرح المختلف يوحي بأنَّ الفعل الغير المتعدي، هو اللازم على سبيل المبالغة فإذا رجعنا إلى الأصل الاصطلاحي نجد أنَّ التعدي هو مصدر الفعل عدى الشيء تجاوزه إلى غيره، ولهذا المتعدي هو الفعل الذي لم يكتفي بفاعله بل يتعداه إلى اسم آخر يقع عليه، "ويبقى واقعاً لوقوعه على المفعول به كما سمى مجازا لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به، و بفاعل الفعل المتعدي الفعل اللازم الذي يكتفي

---

[1]- محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص203.
[2]- المرجع نفسه، ص203.
[3]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص415.
[4]- ينظر: المصدر نفسه، ص56.

بمرفوع، ولا يطلب مفعولا به يقع عليه" [1]، وتبين أوجه الاختلاف فيهما وتحديد عناصرهما الأساسية وأوجه إعرابهما.

و نجد هذا المصطلح قد أخذ أبعاده الحقيقية، وعبر الكفوي عن وجهة نظره حوله فكان له ما أراد، فحاول التغير والإبداع وقدم استنتاجه الخاص، وسماها طريقة الحذف، والإيصال، فكان يبدع لدى تطرقه للقواعد النحوية وسعى دائما إلى الشرح والتحليل لأغلب المصطلحات النحوية التي أوردها، وكان يفضل دائما ذكر مثال يبدع في تحليله، ويتبعه برؤيته الخاصة. ويحل عناصره إلى عدة أجزاء أخرى ويقدم له مفهوماً شاملاً.

4- **مصطلح الأصل** :

إنَّ تناول مصطلح الأصول من وجه نحوي، أخذ عند الكفوي جزءا أكثر من الطرح البسيط، فقدم مجموعة من الأصول، وفصل فيها « فالأصلُ في الوضع الفاعل والباقي مشبه به، قال الخليل وقال سيبويه، والأصلُ هو المسند والباقي مشبه به، والأصلُ في اللفظ الخالي من علامة التأنيث أنْ يكون للمذكر، والأصلُ في الحال أنْ يكون نكرة و في صاحبها، والأصلُ في المبهمات المقادير، والأصلُ في التوابع تبعها في الإعراب دون البناء[2] .

ويوردّ قضايا اصطلاحية في النحو، ويشير إليها، ويقول:«والأصلُ في البناء السكون، والأصلُ الإعراب أنْ يكون بالحركات، والأصلُ فيما حرك منها الكسرة والأصلُ أنْ يتقدم العامل على معموله والخبر يتأخر عن مبتدأه مهما كان الأثر» [3].

[1]- محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 147/146 .
[2]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص193.
[3]- المصدر نفسه، ص 195.

و الأصلُ في اللغة أساس الشّيء، وما يستغنى عليه غيره و في الاستعمال هو أولى حالات الحرف أو الكلمة قبل أن يطرأ عليها تغير[1].

وهذا كله لا يعني أنَّ ما قدمه الكفوي كان يرجع إلى معرفته بالأصول النحوية وقواعدها، فهو حاول في معجمه أنْ يرسخ فكرة أنَّ الأصل هو أساسُ الإعراب، و لهذا يرى 'ميخائيل كارثر' أنَّ كتاب سيبويه يقدم نموذج من التحليل النحوي لم يعرفه الغرب حتى القرن العشرين، يقدر أنّه لو ولد سيبويه في عصرنا هذا لتبوأ منزلة، ويبقى بين دي سوسير، وبلوم فيلد ويبقى العمل النحوي يراعي الأصول[2]، فكان الكفوي متمسكا بما قدمه سيبويه، وعلماء اللغة؛ كانوا من البصرة أو الكوفة .

ج- المصطلحات المتعلقة بأصول النحو:

1 - المصطلح البصري و الكوفي في نظر الكفوي :

إنَّ المتتبع لمعجم الكليات يجده يقدم مجموعات من الفروقات اللغوية بطرح كلي سواء تعلق الأمر بمدرسة الكوفة أو البصرة، فكان مؤلفه لا ينحاز إلى طرف بعينه، وقدم أفكار لا نستطيع أنْ ننكر فحوها .

وفي هذا الصدد يقول الكفوي:«والبصريّ بالكسر منسوب إلى البصرة وبالفتح إلى البصر والبصريون هم الخليل وسيبويه ويونس والأخفش وأتباعهم، والكوفيون هم المبرد والكسائي والفراء وتغلب وأتباعهم»[3] .

وهذا الطرح في التبعية اللفظية؛ فلكلّ مدرسة اصطلاحها الخاص بها واختلفت أقوالها حول بعض الاصطلاحات النحوية من حيث التردد أو الجواز و المنع حيث

---

[1]- محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص11.
[2]- نهاد الموسي: نظرية النحو الصرفي في ضوء مناهج النقد اللغوي الحديث الحدث، المؤسسة العربية لدارسات و النشر، الإمارات، ط1، 1980م، ص40.
[3]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص425.

يقول الكفوي: « ومسألة إضافة الموصوف إلى الصفة، وبالعكس مختلف فيها فالبصريون قائلون بالامتناع، والكوفيون قائلون بالجواز»[1] .

وتجدر إشارة ها هنا إلى أنَّ أهم مسائل الخلاف تناولها العديد من اللغويين بمختلف ظواهرها، وأشار إليها الكفوي على سبيل الاستشهاد ليس إلاَّ، وكان دائما ما يقدم فروقات وتوجُهاتِ كلّ مدرسة و نظرتها النحوية، ولعلَّ مسألة الزنبورية بين الكسائي وسيبويه خير دليل على هذا التباين، والوقوف الند إلى الند بالمناظرة و مخالفة الرأي[2] .

وكان الكفوي على دراية بعلماء المدرستين، ثم إنَّ الرعيل العلمي الكوفي الأول المعارض في مسائل لغوية و نحوية استنبطها البصريون ماتوا كلهم أو جلّهم في زمن متقارب جدا مع رحيل الرعيل الثالث من البصريين، والاختلاف بين الفريقين كان اختلافا مكانيا أزيد مما كان اختلافا مذهبيا[3] ، وهذا كله يرجع إلى النسب، وهو ما أقر به الكفوي فالعربية وحدت بينهما فانتسب الكوفي إلى الكوفة، و البصري إلى البصرة، ولهذا كان التلاقح بين المدينتين أشد وقع على اللغة، و البحث النحوي ما فتيء أنْ أنتج زخما لغوياً لا نظير له في أي لغة أخرى.

2 ـ مصطلح التسمية :

و كلّ مصطلح قد تكون له صياغة وقد يطلق عيه عدة صيغ، فنجد الكفوي يقول:« وإطلاق المصدر على الفاعل نحو{ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي} سورة الشعراء [الآية 77]، وعلى المفعول نحو{صُنْعَ اللهِ } سورة النمل[الآية 88]، وإطلاق الفاعل على

[1]- المصدر السابق، ص211.
[2]- ينظر: أبو بكر بن حسن الزبيدي: طبقات النحويين و اللغويين: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، بيروت، لبنان، 1973م، ص80.
[3]- عبد الجليل مرتاض : الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2008م، د.ط، ص171.

المفعول وإطلاق الفاعل على المصدر، وإطلاق الفاعل على المفعول، وإطلاق المفرد على المثنى، وإطلاق الجمع على المفرد»[1]، ليدل على اختلاف التسميات بين البصرة والكوفة، وأيضا نجدّ "إضافة المصدر كلّها معنوية إلا إذ كان بمعنى الفاعل أو المفعول"[2] .

و لكلّ مسمى اسم سوءا كان نحويا أو صرفيا فإنَّ الاصطلاح النحوي هو الذي يحدده "واللفظي وصف العامل الملفوظ، ويقال: في وصف العوامل الملفوظة بأنّها عوامل لفظية نسبة إلى اللفظة نسبة المفعول إلى المصدر[3]، و ظهر مصطلح التسمية مرادفا لمصطلح الإطلاق في عُرْفِ القدماء فكانوا يقدمون ذلك، وكانت العلّة عند سيبويه والذين عاصروه و سابقوه مستمدةٌ من روح اللغة معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل، والبرهان على الفطرة، والحس من حيث طبيعتها، و لم تكن ذات صبغة فلسفية [4].

و لقد كان للتسمية دورٌهام بإطلاق النحاة اللفظ على مسمى معين، فحاول الكفوي ربط الشاهد النحوي بأصل التسمية، وكان يراعي الشاهد القرآني؛ كونه أساس الدلالة النحوية واعتبارها الحقيقي، فالنحو وليد معرفة الآيات وفهم معانيها و وظيفتها النحوية .

3 - مصطلح العامل :

إنّ المصطلحات تأخذ حيزاً معرفياً كبيرا سواءً تعلقت بمفهوم تركيبي، أوحتى بضابط نحوي، ونجد تعامل الكفوي مع مصطلحات اللغة تعامل راسخ، من بنى لفظية تؤكد مواضع ورودها فيتحدث عن العامل، ويقول: « واجتماع العاملين على

---

[1]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص219.
[2]- المصدر نفسه، ص208.
[3]- محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص206.
[4]- مازن مبارك: النحو العربي العلة النحو و نشأتها و تطورها، المكتبة الحديثة، ط1، 1965م، ص69.

معمول واحد غير جائز، ولهذا ورد قول من قال إنَّ الفعل والفاعل معاً عاملان في المفعول والابتداء والمبتدأ معا عاملان في الخبر، والمنسوخ وعامله معا عاملان في التابع، وإذا اجتمع العاملان فإعمال الأقرب جائز بالاتفاق، وفي الأبعد اختلاف منعه البصريون، وجوزه الكوفيون»[1] .

وهذا الاختلاف في العامل أقام عليه الجرجاني نظريته، و تابعه في ذلك عدة علماء أمثال ابن حزم، وبقيت نظرية العامل الشغل الشاغل لدى النحويين، وكان الكفوي يقدم طرق الجواز مقتبسا من أصول النحو، ونجد تعريفا شاملا للعامل "فهوالكلمة الملفوظة أو المقدرة التي تملك القدرة على التأثير في الكلمات التي تقع بعدها من الناحيتين الشكلية والإعرابية، أوهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"[2]، والعامل محل خلاف بين البصرة والكوفة، ولأنَّ العامل البصري له قوة العلة الفلسفية وتأثيرها وأحكامها[3] .

و يظهر في هذا الطرح بأنَّ الكفوي كان ملمّا بالمتفق عليه، فحاول جمع الفكر المذهبي للمدرستين، وقد كانوا يقولون"لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد قول من قال الفعل والفاعل معا عاملان في المفعول، وكانوا يبقوا مر به العامل أنْ يكون مقدما على المعمول[4]، وبقيت هذه النظرية ولم يتغير المصطلح، والاتفاق ظل سائدا بين المدرسين اللتين لا يعلى عليهما في النحو.

4- مصطلح البناء :

إنَّ البناء مصطلح شغل النحاة كونه يتعلق بالكلمة وحالتها الإعرابية، ولقد تنبه الكفوي إلى هذا المصطلح حيث قدم له تعريفا شاملا، إذْ يقول: «البناء لغة وضع

[1]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص52 .
[2]- محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص160.
[3]- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو، ص201.
[4]- المرجع نفسه، ص262.

شيء على شيءعلى صفة يراد بها الثبوت، والبناء في الاصطلاح: على القول بأنه لفظي ما جيء به لا لتبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية أوإتباعاً أو نقلاً أو تخلص من ساكنين، والقول بأنّه معنوي هو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة من سكون أو حركات لغير عامل و لا اعتلال »[1].

ونستشف من هذا النص أنَّ الكفوي كان على دراية تامة بالبناء؛ سواء تعلق بالاسم أو الحرف أو الفعل، "والاسم لا يبنى إلى إذا تضمن معاني البناء"[2] ، وبهذا فإنَّ بناءُ الكلمة هو الذي يحددُ إعرابها و يبرز أهم خصائصها، وهناك شبه اتفاق بين المعاجم على ما قدمه الكفوي لدى تطرقِه لمصطلح البناء، والبناء:هو لزوم الكلمة على حالة واحدة من الشكل لا تتغير بتغير العامل مطلقا، و نقيضهُ الإعراب الذي يتغير بتغير الكلمة "[3] .

وبالمقابل نجد بأنَّ البناء خاص بالإسم والفعل"و المبني هو ثبوت الشيء على صورة واحدة وهو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونا والتاء فرع من الأسماء الأصل في الأفعال، والحروف[4]، ولهذا يبقى البناء متعلق دائما بالعامل النحوي أو المحل الإعرابي للفظة.

وقد شغل هذا المصطلح بال اللغويين، فحددوا اصطلحاته بمجموعة هائلة من المفردات، ونجد المبنى من الأسماء :"هو كل اسم أشبه الحروف بشبه من الأشباه الثلاثة الوضعي والمعنوي والاستعمال" [5]، ولهذا يبقى المعنى والاستعمال في البناء هو الذي يحدد الغاية ، والسماع هو ما يتعلق بالحركة الإعرابية.

---

[1]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص417.
[2]- ينظر: الكفوي نفس الصفحة.
[3]- محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص26.
[4]- ابن الدهان: كتاب الفصول في العربية، مؤسسة الرسالة، اربد، الأردن، ط1، 1998م، ص08.
[5]- عبد الغني الدقر: معجم القواعد العربية في النحو والتصريف وذيل بالإملاء، ص124.

5 - مصطلح المذهب :

اختلف الدارسون حول الترجيح، فالكفوي كان له رأي حيث يقول:«والمذهبُ الصحيح من المذاهب أنَّ العامل في المضاف إليه هو المضاف لكنْ بنيابته عن حروف الجر، وكونه قائماً مقامه وكونُه بدلا منه»[1]، وهذا الاتجاه قد أقنع الكفوي في عرضه للظاهرة اللغوية، فلم يفصل في صراع الذي كان سائدا بل أشار إليه، "وفي باب التنازع على مذهب البصريين نحو: ضرني وأكرمت زيدا"[2].

لقد كان هذا اختلاف قائم في طرح صياغة الاصطلاحية العامة، ولهذا كان الكفوي على اضطلاع واسع بمذهب المدرستين البصرية والكوفية، وعن اتجاههما النحوي، "والتنازع كما يقول النحاة عبارة عن توجه عاملين إلى معمول واحد نحو: ضربت، وأهنت زيدا، كلا العاملين يطلب زيدا بالمفعولية، ولا خلاف بين البصريين، والكوفيين في جواز إعمال أي من العاملين.

ويظهر من خلال النص الذي أورده الكفوي في هذا الباب، والذي لم يذهب لأي مذهب والمرجح لرأي الكوفيين "والعوامل المتنازعة قد تكون أفعالا متصرفة أو أسماء شبيهة الأفعال كأسماء الفاعلين والمفعولين، وأسماء الأفعال والمصادر[3]. و يبقى هذه التنازع محل اختلاف كثير" فإذا تنازع العاملان جاز إعمال ما شئت منها باتفاق لكن اختار البصريون الأخير لقربه، واختار الكوفيون الأول لسبقه [4]. وإذا تطرقنا من الناحية المعرفية للمدرستين، وجدنا الكفوي يشير بالاتجاه فكري الكوفي، بالاعتقاد الديني المبني على رؤياعميقة بمجموعة من التصورات اللغوية. ولكن الخلاف الذي كان قائم يفسر بالخلاف في الأوْلى منهما، فالبصريون قالوا

---

[1]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص207.
[2]- المصدر نفسه، ص213.
[3]- محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص221.
[4]- عبد الغني الدقر: معجم القواعد العربية في النحو والتصريف وذيل بالإملاء، ص55

الثاني أولى بالعمل لقربه منه، والكوفيون قالوا الأول أولى بالعامل لتقدمه" فأجاز القراء أنْ يعملَ فيه العاملين إنْ استوى في المرفوع، نحو: قام زيد[1] .

6- مصطلح الإلحاق :

إنَّ تناول الكفوي للمصطلحات النحوية أخذ أشكالاً لفظيةً عديدةً، فنجدهُ يقدم مجموعة هائلة من الاصطلاحات كالإلحاق، حيث يقول:«الإلحاق بما هو أصل في نوعه أظهر من الإلحاق فيما هو الأصل في جنسه، ألم ترّ كلمة تستعمل قصد التعجب أو كالذي، وفي زيادة حرف التثنية في التعجب»[2] .

ويُلْحَقُ هذا المصطلح إلى الظواهر اللغوية مثل: العدول، الذي عده الكفوي " العدول من أسلوب إلى آخر هو أعمّ من الالتفات، كما في رفع و نصب المعدول إليه، مما يقتضيه عامل المنعوت وسعيك من البيان"[3]، هذه النظرة النحوية تبين بأنّ الكفوي كان مطلعا على أصول النحو ومدارسه، ويضيف عن العدول، بأنّه أعمُ من الالتفات البلاغي.

والإلحاق هو زيادة حرف على أصول كلمة لا لغرض معنوي، بل لتوازن بها كلمة أخرى كي تجرى الكلمة الملحقة في تصريفها، على ما تجرى عليه الكلمة الملحق بها"[4]، وهذا باب واسع لأنَّ فيه قضايا متعلقة بالنحو، ولهذا يقع الإلحاق في الأسماء والأفعال[5] ، ويركز أغلب النحويون على الأسماء لأنَّ الفعل هو العامل، والمتغير في الإلحاق، ويرتبط أساسا بالاسم، وأيضا اشتقاقه و بُنْيتُهُ اللفظية داخل الحقل، "والإلحاق أنْ يزاد في كلمة حرف أو أكثر لتصير على مثال كلمة أخرى

[1]- رجب عبد الجواد إبراهيم: معجم المصطلحات الإسلامية في المصباح المنير، دار الأفاق العربية، القاهرة، مصر، ط1، 2002م، ص359.
[2]- أبو البقاء الكفوي : الكليات، ص 288.
[3]- المصدر نفسه، ص 280.
[4]- محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية و الصرفية،ص201.
[5]-المرجع نفسه، ص 201.

في عدد حروفها، و سكناتها"[1]، والإلحاق يزداد على الثلاثي حرف أو أكثر لغرض جعله على بناء من أشبهه الرباعي المجرد أو المزيد ليجرى في تصريفه مجراه[2] .

ثانيا- المصطلح الدلالي عند الكفوي:

أ- المصطلحات الدلالية:

1- مصطلح المعاني :

لا شكّ أنَّ قضية استخدام اللفظ داخل الصياغة تجعل من المعاني اللفظية علاقة متكاملة العناصر، فيقدم لنا الكفوي لفظة الاقتدار ويبين أوجه المعاني داخلها حيث يقول:«هو أنْ يبرز المعنى الواحد في عدة صور أقداراً منه على نظم الكلام، و تركيبه على صياغة قوالب المعاني والأغراض، فتارة يأتي به في لفظ الاستعارة و تارة في صور الأرداف»[3] .

ولقد لمح الكفوي بأنَّ هناك مجموعة من أراء تميل إلى اتجاه السياق اللفظي، و"اعتبر أنَّ الحديث عن مقام ورود الألفاظ قد تكون له اعتبارات مذكورة في كتب المعاني"[4]، ولهذا اقتبس معاني معجمه من أفكار قد استمد لبنتها من تطلعه في المعاجم القديمة، وما دُكر فيها من ألفاظا ودلالات اصطلاحية، فكانت مادة أولية لمعجمه فنسج على منوالها معجما فريدا، وقدم فيه وجهات نظر مختلفة.

وتتبلور موضوعات النظم في كتاب دلائل الإعجاز فهو من أنضج الدراسات الأسلوبية، وحينما قسم 'السكاكي' البلاغة إلى علومها المعروفة أطلق مصطلح علم المعاني على الموضوعات التي سمها 'عبد القاهر الجرجاني' نظماً، وهو مصطلح

---

[1]- عبد الغني الدقر: معجم القواعد العربية في النحو و التصريف وذيل الإملاء،ص81.
[2]- خديجة الحديثي: الأبنية الصرفية في كتاب سيبويه، ص403.
[3]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص260.
[4]- المصدر نفسه، ص333.

ليس جديد من حيث الاسم لكنه جديد من حيت الدلالة، وكان الزمخشري والرازي والمطرزي قدروا هذا المصطلح[1]، ولهذا لا يتوصل إلى معنى المعنى إلا عن طريق صور البيان[2] .

و ما يستدعي الانتباه هو تركيزه على قضية استعارة اللفظ، وحمله المعنى جديد أوسعُ من الأول، ولعلَّ المعاني تختلف فإنك ترى الكلمة، وتروقك وتؤنسك في موضع تم تراها بعينها تستقل عليك، وتوحشك في موضع آخر[3] ، ويبقى الاعتبار الذوقي أساسا لتحديد معنى اللفظ، فيقول الجرجاني:"وأعلم أنّه لا يصادق القول في هذا الباب موقعا من السامع، ولا يجد قبولا ًحتى يكون من أهل الذوق والمعرفة [4].لفهم معاني الواردة إليه.

2- **مصطلح المقام** :

مما لاشكّ فيه أنَّ اصطلاح المقام قدْ دفع العديد من الدارسين إلى القول بأنَّ لكلّ مقام مقال، وكان لمراعاة السياق الدلالي للكلام الشغل الشاغل، وأردف الكفوي مجموعة من شروط حيث يقول :« إذا كان المقام مقام التعبير عن المفرد يذكر الإنسان مقام التعبير عن المفرد نحو:{وَ كُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ} سورة الإسراء [الآية13] ، وإذا كان مقام التعبير عن الجمع بذكر الناس نحو{ إِنَّ اللهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَاسِ} سورة البقرة [الآية243]، لذلك لا يذكر الإتباث إلاَّ والضمير الراجع

[1]- أحمد مطلوب : معجم المصطلحات البلاغية و تطورها، ص632.
[2]- المرجع نفسه ، ص633 .
[3]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر: دار المدني، السعودية، ط 1 ،1992م، ص 46
[4]- المصدر نفسه، ص291.

إلى مفرد، وإذا كان المقام مقام التعبير عن طائفة منه يذكر الأناس نحو {يَوْمَ يَدْعُو كُلّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ} سورة الإسراء[الآية17]»[1].

ونستشف مما سبق ذكره أنَّ الكفوي يستدل لدى الإشارة عن مقام أوسياق اللفظ ويثبتُ بأنَّ التعبير السياقي هو الذي يفرض صياغته، و يضبط أحكام وروده لكنه سعى وراء تأكيده لعناصره، وأوجه الاختلاف فيه "فالالتفات نقل كلام من أسلوب إلى أسلوب، وهو نقل معنوي لا لفظي" [2] .

ولذلك نجد بأنَّ اللغة عامة، تحظر استعمال بعض الكلمات لما لها من إيحاءات مكروهة أو لدلالتها الصريحة لما يستقبح ذكره[3]، ولهذا يبقى للسياق دور لتقَبل هذا اللفظ بمعناه الاصطلاحي فهو يرتبط بدرجة قوة الانفعال المصاحبة للأداء الفعلي للكلام من حيث ما يقتضيه الكلام من تأكيد ومبالغة واعتدال[4]،ما ألفيناه عند الكفوي هو تحليل لسياق اللفظي في القرآن "الذي يحتوي بالضرورة على نصوص فرعية تختلف نسب وجودها فما على المحلل إذن إلاّ أنْ يبين درجة حجيتها، ووظائفها المختلفة والعلاقات فيما بينها داخل النسيج النصي[5]، وهكذا فقد ركز على عناصر الدلالة، و ذكر مصطلحات متنوعة منها الالتفات.

3 - **مصطلح المجاز** :

إنه أهم مصطلح بلاغي قد شغل البلاغيون القدماء والمحدثين، وكان الكفوي ممن طرحوا قضيته الاصطلاحية، فنجده يقول:« أمّا بيان التقرير فهو توكيد

---

[1]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص335.
[2]-المصدر نفسه، 280.
[3]- أحمد مختار: علم الدلالة، مكتبة دار العربية للنشر، ط 1 ،عالم الكتب، القاهرة، ط 2، 1988م، ص239.
[4]- المرجع نفسه، ص70 .
[5]- محمد مفتاح: دينامية النص تنظير وانجاز، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1990م، ص89.

الكلام بما يقطع احتمال المجاز، والتخصيص **بقوله تعالى**{ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ} سورة الحجر [الآية30] »[1].

وهذه الإشارة من الكفوي بأنَّ كلام الله معجز فيه آيات تقطع أي باب للمجاز، ولقد كان موضوع المجاز متداولا بتلميح وتعريض، وكان لابد أنْ يبثث وجهة نظره من عدة نواحي، لكنه لم يرد أنْ يفصل في هذا المصطلح لكونه أكبر موضع اختلاف بين عدة علماء .

وكان الكفوي يتخطى مواضيع قد تؤدي إلى جزيئات كان في غنى عنها داخل حقله المعجمي، ويقول: « والاختلاف الجمعيين أنَّ كل واحد منهما بمعنى يدل اختلاف المعنيين، وحينئذ لا يخلو إمّا أنْ يكون لفظ من حقيقة فيهما بالاشتراك اللفظي أو مجازا فيهما أو حقيقة في الفعل مجازا في الأمر و بالعكس»[2] .

ولهذا ارتبط المجاز ارتباطا وثيقا بالحقيقة وعندما ألف 'عبد القاهر الجرجاني' كتابه الموسوم "دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة" أخد المجاز منزلته، واستقرت قواعده وأصوله وقسمه إلى مجاز لغوي ومجازعقلي وفرق بينهما، وقد سار أغلب البلاغيون على خطاه [3] .

ولهذا تحدت السكاكي (ت626هـ) في كتابه مفتاح العلوم عن المجاز، ورأى أنّه لابد من التعرض للحقيقة لأنها تعد أصله، و رأى أنَّ اللفظة رمز لمعناها[4]، وعدّ تقرير الكلام توكيد كي لا يحتمل المجاز، ولا يفتح أي باب لتأويل القصد والمعنى لا يخرج عن مسار سياقه اللفظي .

---

[1]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص 396.
[2]- المصدر نفسه، ص300.
[3]- أحمد مطلوب :معجم المصطلحات البلاغية و تطورها، ص589.
[4]- محمد عزام: المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي، ص306.

وهذا ما أشار إليه الكفوي، لأنَّ كل الصيغ البلاغية التي تحتوي تغيرلدلالة الألفاظ المعتادة تعد مجازا[1]، والمجاز هو حقيقة قد شغلت بال العديد من الدارسين فألفوا فيها العديد من الكتب والمعاجم و أبدعوا فيها.

ب- مصطلحات الفروق اللغوية:

1- مصطلح اللفظ :

نجدّ الكفوي يشير إلى قضية علاقة اللفظ بالمعنى، ويحدد هذه العلاقة الوطيدة حيث يقول: « والأصل عند اختلاف الألفاظ اختلاف معانيها، والأصل في مباحث الألفاظ هو النقل ولا العقل»[2]، ويشير إلى علاقة الاستعمال في الكلام، حيث يقول: «والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه أو مناسبة، فهو فرع الوضع إطلاق اسم الكلّ على جزء كإطلاق اسم القرآن على كل آية من آياته»[3] .

ويقول في موضع آخرعن اللفظ، " وليس في القرآن من الألفاظ المعدولة إلاَّ ألفاظ العدد والمثنى والثلاث والرباع"[4] وبهذه الرؤيا تظهر دقة الكفوي أثناء تناوله لمصطلح اللفظ كونه أسس لمعجمه ألفاظا خاصة به اكتست دلالة، ولهذا فقد "شغلت قضية اللفظ والمعنى النقاد العرب كثيرا فتناولوها بالدراسة، وذهبوا فيها مذاهب متباينة بين مناصر و معارض و متوسط[5] .

ولعلَّ ما أضافه الكفوي من معاني اصطلاحية، باعتماده على النقل أكثر من العقل، وهذا ما يوحي بالفكر التداولي عنده، ولهذا تتم دراسة الكلمة من خلال الكلمات المتصلة بها دلاليا، فمعنى الكلمة إذن هو محصلة علاقاتها بالكلمات

[1]- مجدي وهبة، كامل مهندس: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ص333.
[2]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص200.
[3]- المصدر نفسه، ص207.
[4]-المصدر نفسه، ص72.
[5]- محمد عزام: المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي، ص329.

الأخرى داخل الحقل المعجمي[1] . وهنا يظهر دور العقل في تحديد المفهوم الكلي ومعنى اللفظ المراد تناوله، ويحصل بذلك الإقناع والتواصل اللغوي .

وما أشار إليه الكفوي قد سبقه الجرجاني، حيث يقول:« وجملة ما أوردت أن أتبته لك أنّه لا بدّ لكلّ كلام نستحسنه ولفظ نستجده من أنْ يكون لاستحسانك ذلك جهة معلومة وعلة معقولة وأنْ يكون لنا العبارة عن ذلك سبل وعلى صحة ما ادعيناه دليل»[2] .

2- مصطلح الاشتراك اللفظي :

لعلَّ ما يميز طرح الكفوي للمصطلحات هو دقة التناول والتفصيل، فيقول : « الاشتراك لا يكون إلاّ باللفظة المشتركة» [3]، وعليه يظهر دقة تحديد مصطلح الدلالي قد شغل بال القدماء، وقد ألمح إليه بعد المحدثين وقدم مصطلح يقابله، ألاَ وهوالاشتراك، وكان الكفوي ملما بعده جوانب، وحاول صياغة ألفاظه بموضوعية

و لم يكن له أنْ يقدم طرحا مغايرا، ولهذا أشار إليه في موضع آخر، فقال:« و الأصل في الألفاظ أنْ لا تجعل خارجه عن معاني الأصلية بالكلية والأصل في الكلام التصريح والأصل بقاءها كان على ما كان 'ما فعله أصلا' أي بالكلية[4]، و يعرفه السيوطي بقوله: « فالمشرك حدده أهل الأصول بأنّه اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة واختلف الناس فيه فالأكثرون على أنّه ممكن الوقوع»[5].

---

[1]- أحمد قدور: مبادئ في اللسانيات، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 2، 1999م، ص302.
[2]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص89.
[3]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص184.
[4]- المصدر السابق، ص200.
[5]- جلال الدين السيوطي:الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد جادا المولي ومحمد أبو الفضل وعلي محمد البجاوي، ج 1، مكتبة العصرية، بيروت، ،1987م، ص379.

ولهذا يلعب السياق دورا في تحديد معنى الكلمة، لأنَّ السياق هوعلاقة الكلمة التي تقع وقع فيها المشترك اللفظي مع ما قبلها وما بعدها من كلمات الجملة، وذلك لأنَّ الكلمات ليست أجساما بلا أرواح، ولكنها متحركة تعطي إشاعات معينة للكلمات التي وقع فيها الاشتراك اللفظي، وهي المفتاح» [1].

ولهذا أكدّ الكفوي على نوعى الاشتراك اللفظي والمعنوي لأنَّ الاشتراك قد يكون في اللفظ، وقد يكون في المعنى[2]، و قد جعل أصل الألفاظ أنْ تكون مشركة أيضاً في المعنى فيصبح الكلام تصريحا أكثر منه تلميحا، ويتحقق التوافق اللفظي و يصبح المعنى منسجما.

3- اللفظ و المعنى :

إنَّ قضية اللفظ وما ينساق عليه من معاني قد شغلت بال الدارسين، وجعلتهم يلحون على ضرورة بعث أفكار حقيقية تنساب بها معاني اصطلاحية فعلاقة اللفظ بالمعنى جعلت الكفوي يبدع بقوله: « ولا يخفي أنَّ الألفاظ الشريفة بالاصطلاح المطابقة للمعاني المتناهية، فكانت مراتب البلاغة المترتبة على الألفاظ الواقعة متناهية ورجحان بلاغة النظم الخليل إنما هو: بإبلاغ المعنى الجليل المنسوب إلى النفس باللفظ الوجيز، وإنما يكون الإسهاب أبلغ في كلام العرب»[3].

ونستشف من هذا النص أنَّ نظرة الكفوي الفلسفية إلى قضية اللفظ والمعنى، وتأكيده على جانب الاتساق فيما بينهما، وأنهما معاً يشكلان أعلى مرتبة من البلاغة هو نابع من اجتهاده، و يشير إلى دلالتها بكل وضوح "واهتم البلاغيون باللفظ و فننو بالمعنى وتكلموا عن اختلاف اللفظ مع اللفظ، وعن اختلاف اللفظ مع

[1]-عبد العالم سالم مكرم: المشترك اللفظي في ضوء غريب القرآن الكريم، مطبوعات جامعية ، الكويت، 1994م، ص23.
[2]- محمد عزام: المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي، ص41.
[3]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص409.

المعنى واختلاف اللفظ مع الوزن، ولا يعنى ذلك أنَّ اللفظ هو الأساس، ولا قيمة للمعنى بل الأصل إصابة المعنى وتحسين اللفظ لأنهما مرتبطان[1] .

و نجد الكفوي قد ألمح إلى إيجاز اللفظ لتسهيل النطق، "فالفرق بين الأساليب ليس فرقا في الحركات، وما يطرأ على الكلمات وإنّما في معاني العبارات التي يحدثها ذلك الوضع والنظم الدقيق[2]، لا يمكن الفصل بين عناصره.

وهذا باعتبارأنَّ النظم مصطلح متداول عند البلاغيين وللمعنى علاقة وطيدة باللفظ فأصل الكلام وفحواه، وبالألفاظ إلى أوعية لهذه المعاني[3] ، ولدى فإنَّ قضية اللفظ والمعنى أساس البلاغة وسرّ البلاغة هي اللفظ القليل بالمعنى الكثير ويكون إيصال المعنى باللفظ المطابق للمعنى، ويكون النظم جانبيا إذا تطابق اللفظ مع معناها من حيث الإيجاز وصوله إلى المراد و تأثره في المتلقي.

4- **مصطلح الأخذ** :

إنَّ الاشتقاق باب واسع كما أسلفنا إراده، ولقد كان لمصطلحاته نظرة خاصة عند الكفوي، فاعتقد أنه أوسع من الاشتقاق، حيث يقول : «و دائرة الأخذ أوسع من دائرة الاشتقاق أو كلّ ما مادته ثلاث فلها تقاليب ستة أربعة مستعملة، واثنان منها مهملة ومثاله مادة الكلام، فإنَّ التقاليب الحروف الثلاثة تدلُ على التأثر بشدة، هذا معنى الأخذ و ليس فيه اشتقاق»[4] .

فهذا بالإضافة إلى أنَّ الكفوي أراد أنْ يدلوا برأي في قضية الاشتقاق، واعتبر أنَّ هذه العملية هي أخذ و تقديم حجة ولقد كان سباقا، فيمكن إطلاق بنية الأخذ لأنّنا

---

[1]- ينظر أحمد مطلوب: معجم النقد العربي القديم، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط 1،1989م، ص222.

[2]- أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغة وتطورها، ص661 .

[3]- أحمد مطلوب: معجم النقد العربي القديم ، ج 2، ص312 .

[4]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص81.

أخذنا منها مادة وجعلنها أصلا لفحوى كلامنا، وحاولنا ربطها بالعناصر اللغوية، وحاولنا التوسع في مكوناتها الفرعية.

وكان للكفوي رؤيا اصطلاحية خاصة به، وحاول أنْ يجعل للأخذ دائرة كما للاشتقاق، وقدم المثال المشهور(ك.ل.م) وركز على المعنى دون اللفظ، وكان أهم النحاة القدماء قد قدموا هذا الأنموذج، وقدم الكفوي هذا التعليل لأنَّ أغلب النحاة ساروا على منهج سيبويه وابن جني، فيقول الكلام كله ثلاثة أضرب اسم و فعل، و حرف جاء لمعنى[1] .

ويتجلى بأنَّ الاشتقاق هو أخذ كلمة أو أكثر من أخرى لمناسبة بين المأخوذ، و المأخوذ منه في الأصل اللفظي والمعنوي ليدل بالثانية على معنى الأصلي مع زيادة مفيدة لأجلها اختلفت بعض حروف أواخر كتابتها أوهما معا[2]، وهناك الاشتقاق بين النحاة والصرفيين واللغويين، "فأمّا اللغويون الاشتقاق عندهم أوسع لأنهم يشتقون من أسماء الآيات [3]، ولاستخدام هذا الاشتقاق فيها درب من الأخذ اللغوي بالاقتباس من أراء القدماء ومن معانيهم الاصطلاحية، وحتى من النظريات التي تداولوها ، وقدموا حجهم لإتباث صحتها.

ج- مصطلح الدلالة و أنواعها :

1- مصطلح الدال المدلول :

إنَّ هذا المصطلح الدلالي مرتبط برؤيا الكفوي لفهم المصطلحات، وتحديد صياغتها ، حيث يقول :« بأنَّ الأصل هو أسفل الشيء ويطلق على الراجح بالنسبة

[1]- الهادي أحمد فرحان ،الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط أحكام الشريعة، ص413.
[2]- خديجة الحديثي: الأبنية الصرفية في كتاب سيبويه، ص246.
[3]- المرجع نفسه، ص247.

إلى المرجوح و القانون، والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزيئات، وعلى الدليل بالنسبة إلى المدلول»[1] .

وهذه الرؤيا بأنَّ دلالة الألفاظ مع الدليل هي جزءا لا يتجزأ من مدلول، بعبارة أصح إنَّ الأشياء تدل على مدلولاتها باعتبار وجود قاعدة أو قانون يحكم عناصرها الجزئية دون أي اعتبار أو تفكير غير مناسب، والمدلول دائما يحكمه دليل يثبته، أو ينفيه، ولهذا يقول أحمد قدور:« الدال الذي لا يقبله إلاَّ مدلول واحد إذ تكون العلاقة بينهما ثابتة»[2]، ويقول الجرجاني عن الفهم الكلي والارتباط المعرفي بين الكلّ والجزء، "وأعلم أنّه ليس إذا لم تمكن معرفة الكلّ، وجب ترك النظر في الكلّ"[3]، والبحث عن الأجزاء الأخرى.

ولقد تم في إطار هذا البحث الدلالي إعتبارأنَّ العلاقات بكلّ أنواعها موضوعا السياق اللغوي[4]، وكان الكفوي قد قدر العلاقة بين الراجح والمرجوح وبين القانون والقاعدة بالجزيئات، وركز على التعلق القائم بين الدال بالمدلول، ويبقى ما يسمى عند المحدثين بتعميم الدلالة أي بمعنى إطلاق المعنى الخاص على المعنى العام[5]، واكتساب اللفظ صيغة دلالة يرتبط أساسا فيها الدال بمدلول، ويكون الأصل مقتبساً من فرعه بعلاقة تكاملية تنسج من معاني صرفة تحوي دلالات أصلها هو فرعها .

2- **مصطلح الاستدلال** :

إنَّ الاستدلال بمفهومه اللغوي يشمل عدة عناصر فهوعند الكفوي يأخذ معاني عدة، واصطلاحاته الدلالية تتنوع فيقول: « الاستدلال لغة طلب الدليل، ويطلق في

---

[1]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص188.
[2]- أحمد قدور: مبادئ في اللسانيات ، ص310.
[3]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص292 .
[4]- محمود فهمي حجازي: مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، ط1،1997م، ص160.
[5]- المرجع نفسه، ص138.

العرف على إقامة الدليل مخالفاً نصاً أو إجماع أو غيرهما وعلى نوع خاص من دليل»[1]، ويشير الكفوي إلى تغير دلالته السياقية، فيقول: «الاستدلال بإشارة النص إثبات الحكم بالنظم غير مسبوق له، و إنْ لم يكن شيء عن ذلك فإنَّ فهمَ منه معنى يعلم اللغوي أنَّ الحكم المنطوق لأجله في الدلالة» [2].

يعدّ الاستدلال أساس عناصر الدلالة والعلاقة بين الدال ومدلوله، وتبقى علاقة اللفظ بالمعنى، ولهذا الجاحظ ينظر إلى اللفظ على أساس المعنى[3] ، فاللفظ يستدل به، ويتغير المعنى بتغير استعماله المنطوق الذي يحكم عليه في فهم دلالة النص اللغوي والنحوي في عناصره ومفاهيمه، والتطرق إلى كل معانيه بدقة متناهية النظير .

3- مصطلح الإشارة :

إنّ ما ميز اللسانيات الحديثة قضية دلالية ذات صورة معينة ألاَ وهي الإشارة، ولكن الكفوي أورد لها تعريفا شاملا قال:« الإشارة التلويح شيء يفهم منه النطق فهي ترادف النطق في فهم المعنى »[4].

ولم يقف عنده الحد بهذا الطرح، ويؤسس لنظرية دلالية إشارية ويعطي مفهوم آخر، ويقول: « الإشارة الحسية تطلق على معنى أحدهما يقبل الإشارة بأنه هاهنا، أو هنالك وثانيهما أنْ يكون منتهى الإشارة الحسية أغنى الامتداد الخطي والنطقي و الإشارة عبارة أنْ يشير المتكلم إلى معاني كثيرة بكلام قليل بنية الإشارة باليد»[5]

---

[1]- أبو البقاء الكفوي: الكليات ص174.
[2]- المصدر نفسه، ص186
[3]- محمد عزام: المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي، ص35.
[4]- المصدر السابق، ص184.
[5]- المصدر نفسه، ص185.

ولم يكتفي بهذا القدر من المصطلح فقدم إشارة النص ما عرف بين الكلام لكن تنوع، وإشارة إلى الشيء تارة تكون بحسب شخص، والإشارة تقوم مقام العبارة إذا كانت معهودة لأصل المراد والتخصيص بالنظر إلى فهم البليغ الذي يقصده[1] المتكلم من الخطاب الموجه.

وتتجلى هذه النظرية الإشارية، وفيها فحوى الخطاب الدلالي عند القدماء ولهذا هناك دلالات على المعاني، قد حصَرها الجاحظ(تـ255هـ) في خمسة أشياء، ومنها: الإشارة باليد؛ والرأس؛ وبالعين والحاجب؛ والمنكب؛ و بالثوب والسيف [2].

4- مصطلح المقام :

مما لاشك فيه أنَّ اصطلاح المقام قد دفع العديد من الدارسين إلى القول بأنَّ لكل مقام مقال وكان لمراعاة السياق الدلالي للكلام الشغل الشاغل، وبالطبع الكفوي يقدم مجموعة من شروط فإذا كان المقام مقام التعبير عن المفرد يذكر الإنسان مقام التعبير عن المفرد، و إذا كان مقام التعبير عن الجمع بذكر، وإذا كان المقام مقام التعبير عن طائفة منه بذكر الأناس .

نستشف مما سبق قوله إنَّ الكفوي يستدل لدى إشارة عن مقام أو سياق اللفظ و يثبت أن التغيير هو الذي يفرض صياغته، ويضبط أحكام وروده لكنه يسعى وراء تأكيد عناصره، وأوجه الاختلاف فيه فالالتفات نقل كلام من أسلوب إلى أسلوب، وهو نقل معنوي لا لفظي.

وهذا التميز هو ما ألفيناه في جلّ مصطلحات الكفوي، وهكذا أصبح المعجم هو مجموعات أو تنظيمات تنضوي فيه الكلمات في شكل مرتب، ووفق طريقة

[1]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص186.
[2]- إبراهيم فتحي: معجم المصطلحات الأدبية، ص196.

منظمة في أبواب معينة، فوصفها المحدثون على أنها صورة بيانية تتكرر فيها الكلمة في الحقل المعجمي على هيئة شبكة مترابطة"[1] تستنبط عن طريق العقل. الذي يكتشف العلاقات الموجودة فيما بينها عن طريق التحليل والتركيب والفهم، ثم الترتيب، والتصنيف و الربط.[2]

من الواضح أنَّ الكليات لم يعتمد صاحبه على شرح الألفاظ أو البحث عن لفظ لمعنى وإنما اعتمد على توضيح الكلمات، وإخراج معناها لتصبح كلّ المصطلحات مقيدة بدلالة معينة خاصة بها، وتتميز عن باقي العناصر اللغوية الأخرى من حيث معالجة الدلالة، و تناول المعنى الاصطلاحي.

وهذه هي نظرة الكفوي إلى اللفظ والمعنى، ومهما يكنْ فتختلف آراء الباحثين فيما قدم سيبويه إلى النحو من مصطلحات، ولقد بات من الضروري بمكان أنْ نعقد الصلة بين المصطلحات قديمها، وحديثها داخل الأسرة اللغوية الواحدة، أو في عدة أطر لغوية بغية تحقيق غايات تجسد التواصل اللغوي بكل أبعاده، والمصطلح النحوي شغل بال اللسانيين المعاصرين، كونه مرتبط أساسا باللغة فتأسس قاعدتها، و يتحدد تركيبها اللغوي باتفاق معين يضبط صياغة المفردات.

ونجدّ أغلب هذه المصطلحات التي استوعبت ثقافتنا العربية الإسلامية طوال القرون العشرة والتي سبقت ظهور الكفوي، وظلّ النحاة المتخصصون، ومصنفو دوائر المعارف العامة يعيدون النظر في أهم التعريفات القديمة، لعلّهم يكشفون عنها اللبس، ويكملون النقص الحاصل في المصطلحات النحوية القديمة ويكسبونها حلّة اصطلاحية جديدة مفعمة بالمعاني العلمية الدقيقة، وبالطرح النحوي الجديد الذي يحدد دلالة الكلمة قبل تحديد إعرابها.

---

[1]- ينظر ريمون طحان: الألسنية العربية. دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط2، 1981م، ص91.

[2] - المرجع نفسه، ص92.

وإذا كان جلّ اللغويين في العصر الحالي اعتمدوا دراسة المصطلحات بتحليل دقيق، للكشف عن مكوناتها الدلالية، داخل اللغة المشتركة في ظل الاعتماد على البعد اللغوي في دراسة المصطلحات، من أجل الوصول إلى المعرفة، بتحديد دلالة الألفاظ الاصطلاحية؛ فيُكشف عن عدة مفاهيم، وتتحقق الغاية المرجوة.

وفي القديم كانت أغلب الاصطلاحات النحوية توضع في كتب النحاة، ضمن مجال خاص بها ، فقال د. شوقي ضيف: "يغلب على سيبويه أنْ يعنى في توضيح الباب الذي يتحدث عنه بذكر أمثلته التي تكشفه"، فإذا عمد سيبويه إلى تعريف الكلام لم يقل: الكلام لفظ مفيد، وإنما يقول: الكلم اسم وفعل وحرف"[1]، غير أنَّ إدراكه كان لأقسام الكلام والمواد التي تشتمل عليها فصول الكتاب.

فماهية المصطلح اليوم مرتبطة أساساً باللغة التي تقوم على أساس فكري محض تساير التطور، فتجعل المجتمع بحاجة ماسة إلى الاصطلاحية لتنمية اللغة، وتطوير العلوم، فالقدماء لم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام الألفاظ والعلوم؛ بل عملوا جاهدين، لوضع مفاهيم معجمية لكلّ الألفاظ.

فلقد ألف المحدثين على غرار القدماء معاجم اختصت بالعلوم والفنون الحديثة والدلالة عند العرب كانت اختلاف وإتلاف نحو اللفظ والمعنى، فنجد ّالكفوي يفرد ويقول:« كلما وقع التعارض بين المذهبين فمذهب البصريين من حيث اللفظ أصح وأفصح، ومذهب الكوفيين من حيث المعنى أقوى وأصلح »[2]، فلهذا تناولنا أغلب القضايا النحوية والدلالية التي تطرق إليها الكفوي، وسنفصل في بقية المصطلحات اللغوية العامة في الفصل الأخير.

---

[1] ـ شوقي ضيف: المدارس النحوية ،دار المعارف، القاهرة ، مصر، ط3، 1976م، ص64 .

[2]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص 120.

الفصل الثالث:

مصطلحات لغوية عامة (دراسة تقويمية)

1- المصطلحات اللغوية العامة الواردة في معجم الكليات:

أولا- المصطلح اللغوي العام.

ثانيا- المصطلح البلاغي.

ثالثا- المصطلح الفقهي.

رابعا- المصطلح الفلسفي.

2- قراءة في معجم الكليات (دراسة تقويمية)

3- القدرة التعبيرية في معجم الكليات

4- مصطلحات معجم الكليات في الدرس اللغوي الحديث

1- المصطلحات اللغوية العامة الواردة في معجم الكليات:

تعدُّ هذه الدِّراسة المتواضعة جزءاً من الدِّراسات التي تُعْنَى بدراسة المصطلح، لتتَّخِذ مِن الألفاظ الواردة في معجم الكليات سنداً للبحث، ولا يَعْنِي هذا إثبات أنَّ المصطلح الذي قدمه الكفوي كان من وضع معاصريه، إذْ لا بد أنْ تكون بعض المصطلحات قدْ تردَّدت على ألسنة اللغويين قبلهم، وتوارث مَنْ جاء بعدهم هذه المصطلحات، وزادوا عليها تِبَعاً لتطور درسهم اللغوي، وامتزت بعناصر محددة من الخطاب، تزول أو تتغير إذا غيرنا في عناصر[1]، التركيب الاصطلاحي العام.

ومما لاشكَّ فيه أنَّ المصطلح اللغوي هو نسقٌ تكاملي، "وهو كالنطاق للمعنى في ضمِهِ وحصره"[2]، وهو يشمل عدة معاني وألفاظ ، ويحمل في طياته عدداً من المفاهيم والدلالات، فنجدالكفوي يورد المصطلح اللغوي الواحد بعدة مفاهيم، وذلك بحسب صيغه اللغوية، فيقول الكفوي مثلا:عن الإقحام" وهو إيقاع النفس في شدة، والاقتحام هو أنْ تجدّ العين الشيء حضر إكراها"[2] .

ولعلَّ الأمْرَ الملاحظ في معجم الكليات، هوُ استخدام الكفوي لمجموعةٍ هائلةً من المصطلحات اللغوية، كالإقبال هوُ: "الذهاب إلى جهة القدام، والإدبار الذهاب إلى الخلف، والإقبال التوجه إلى القِبْلةِ، وفي مقابل كلِّ هذا لا يَسعُ الكفوي إلاَّ القول بالإقدام والشجاعة والإكراه على الأمن، والإحجام كف النفس عنه" [3].

---

1 ـ بسام بركة: المنهجيات اللسانية في تحليل الخطاب الأدبي، مجلة الفكر العربي، ع (87) لسنة ، 1997م : ص 225 نقلا عن المعجم :
Mazaleyrat et Moline, Vocabulaire de la Stylistique, p. u. f. pavis, 19

[2]- أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي: الكليات، حققه د. عدنان درويش، ومحمد المصري، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، القسم الأول، ط2، ج1، 1992م، ص 18/17 .

[3]- ينظر:المصدر نفسه، ص260.

أولا- المصطلح اللغوي العام:

إنَّ المصطلح اللغوي يحملُ في طياته مبادئ العلوم، التي تسعى إلى وضع تعاريف، ومفاهيم دقيقة داخل الحقل المعجمي؛ بغرض تحديد موضوعاتها وطُرُق تداولها، وكان الاتجاه الذي سلكهُ الكفوي مؤَسَسًا على مقاربةٍ اصطلاحيةٍ، فهذه المشاركة بين اللغة والعلم، جعلتْ أفكاره تتفتح على كلّ المشارب الثقافية، وحمل معجمه في طياته عدّة معاني اصطلاحية و تعاريف علمية، فكان للمصطلح العام مجالٌ واسع في معجم الكليات.

وتتجلّى شمولية المصطلحات ودقتها بالبحث في الأصول قبل الفروع، حيث يقول الكفوي في هذا الصدد: « الأصلُ في الألفاظ أنْ لا تجعلَ خارجة عن المعاني الأصلية بالكلمة، والأصل في الكلام التصرف ما فعله أصلا أي: بالكلية »[1]، وإنَّ إنتاجَ المصطلح الذي تشهده اللغة في أيّ فترة من فترات حياتها هو'علامة صحية ' كما يقول"عبد السلام المسدي"،[2] لأنّه دليل على أنَّ تلك اللغة واقعة في خِضّم احتكاك الحضارات تواجه بقدم راسخة حوار الثقافات في أعمق مدلولاته[3].

فمسألة المصطلح إذنْ هي مسألة إنتاج المعرفة اللغوية، ولذلك اكتسى البحث الاصطلاحي دورا أساسيًا ومهما ؛ وكان أولّ مظهر من مظاهر اكتمال العلوم، واستقلالها وتكامل رصيدها الفني، هو إفرازها لثبتها الاصطلاحي الخاص بها[4] .

---

[1]- أبو البقاء الكفوي:الكليات، ص200.

[2]- ينظر عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدارالعربية للكتاب، تونس، د.ط، 1984م، ص19.

[3] -عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، د.ط، 1994م، ص13.

[4]- عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1986م، ص13.

1- مصطلح الأدب :

لقدْ قدم الكفوي لهذا المصطلح تعريفاً محددًا، فقال:« والأدب هو: علمٌ يحرز الزنّة عند الخلل في كلام العرب لفظاً أو كتابةً، أصولُه اللغة والصّرف، والاشتقاق أو النحو والمعاني، واللسان، والعروض، والقافية، وفروعه الخط؛ وقرض الشعر و الإنشاء والمحاضرات، ومنها التواريخ، والبديع ذلك للمعاني والبيان»[1] .

هذا الطرح المعرفي يوحي بأنَّ الكفوي كان على دراية تامة بالأدب ومكوناته، و بخصائصه وأنوَاعِهِ، فكان يفصّلُ فيه باعتباره مصطلح رئيسي للدِّراسات الأدبية و أخذّ بتحديد القدماء لمفهوم الأدب مقتبساً من مقدمة ابن خلدون (تـ 808 هـ) تحت عنوان علم الأدب الذي يقول فيها:«إنّما المقصود منه عند أهل اللسان ثمرته وهي الإجادة في المنظوم، والمنثور على أساليب العرب ومناهجهم، فيجمعون لذلك من الكلام العرب ما عساهُ تحصل به الملكة»[2] .

ولهذا نجدّ لمفهوم علوم الأدب عند المتقدمين تخصصات معينة فهي تشمل اللغة والصرف والاشتقاق والنحو؛ والمعاني والبيان؛ والبديع والعروض والقافية، و الخط والإنشاء والمحاضرات [3]، والأدّب دائما "الهدف منه تعليم الكاتب وتمرينه على الأسلوب العربي الفصيح أفاد منه المؤدبون وكُتّاب المجالس، ودواوين الحكام، وقد ألف علماؤنا فيه مؤلفات كثيرة منها أدّب الكاتب لابن قتيبة، وأدب الكتاب لابن درستويه وغيرهما "[4] ، من الكتب البلاغية الأخرى.

---

[1]- أبو البقاء الكفوي:الكليات، ص91.

[2]- محمد عزام: المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط1، د.ت، ص18.

[3]- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط 4، 2004م، ص09.

[4]- مشتاق عباس: المعجم المفصل في فقه اللغة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2001م، ص36.

و بهذا الاعتبار فإنَّ الأدّب هو حسن التناول فحسن أدبا فهو أدّيب، وأدّبه علمه فتأدب و استأدب، واستعملت أيضًا بمعنى الدعوة إلى الطعام و منه المأدبة[1]، وكلّها معاني اصطلاحية، قد ركز الكفوي على معناه الجَوْهْرِي، وحددَّ أصولها، واعتبر الأدّب سبيلا للكشف عن الخلل والزلل نطقا و كتابة .

2- مصطلحات القضّاء :

إنَّ الكفوي باعتباره شغل قاضيًا، فقد كان على دراية تامة بمصطلحاته، وكان يحاول أنْ يتفرد في طرحها فعرف القضاء، فقال عنه: «هو عبارة عنْ تسليم »[2]، و ركز على قضية مهمة و بنى عليها اصطلاحه، حيث قال:«الإدلاء كل إلقاء قول أو فعل فهو:إدلاء يقال للمحتج أدلى بحجته كأنّه يرسلها ليصِلَ إلى مراده»[3]، وعليه فالكفوي كان ملمّـا بهذه المصطلحات، فالإجبار عِنْدهُ « في الأصل حمل الغير على الأمرِ، والجبر بمعنى الملك»[4] .

و لهذا كان للمصطلحات المتعلقة بالقضاء نصيبٌ كبيرٌ من الطرح والتحديد فذكر مصطلح القضاء بعدة صياغات، ومعنــاه "قضيت بين الخصمين وإليهما حكمت، وقضيت وطرى بلغته ونلته، وقضيت الحاجة كذلك، والقضاء مصدر الكلّ واستقضيته طلبت قضاءه، واقتضيتُ منه حقي أحسنت قاضيته حاكمته وقاضيته على مال صالحته عليه واقتضى الأمر الوجوب دل عليه"[5]، وبهذه المعاني الدلالية يتضح بأنَّ الكفوي قد صاغ مصطلح القضاء بدّقة عالية.

---

[1]- فيروز أبادي: القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، سوريا، ط8، 2005م، ص58.
[2]- أبو البقاء الكفوي:الكليات، ص88.
[3]- المصدر نفسه، ص87.
[4]- المصدر نفسه ، ص58
[5]- رجب عبد الجواد إبراهيم: معجم المصطلحات الإسلامية في المصباح المنير، دارالأفاق العربية، القاهرة، مصر، ط1، 2002م، ص294.

ويبدو جليّا أنّ الكفوي قدْ وضع تحديدا شاملا لهذا المصطلح، لأنّه طِوّال حياته اشتغل قاضيا، فكان تخصصه بامتياز، فقدم بعض المصطلحات المتعلقة القضاء كالإدلاء بالحجة، والإجبار على تنفيذ الحكم، واعتبر القضاء تسليم للأمر، وهو التعريف الذي ارتبط بمفهوم العدالة،"والحكم أو القضاء هو القرار الذي ينتهي إليه القضاة ضد المتهم أو لصالحه"[1]، و كان على دراية تامة بكل ما يحيط بهذا الموضوع سواء كان لغويا أو فقهيا .

3- مصطلح الإجازة :

إنَّ تعامل الكفوي مع مصطلحات القضاء جعله يتفرد في طرحه، فنجدُه يقدم مجموعة من القرائن، ويلح على عرض تعاريف محدودة، حيث يقول: «الإجازة شرعا تمليك المنافع بعوض، والإعارة تمليك المنافع بغير عوض والأجير الخاص هو الذي يستحق أجرة تسليم نفسه في المدة»[2] .

ويقدم تعريفاً أشمل لهذا المصطلح حيث يقول: « الإجازة أجاز لهم يسوغ له، و الفسخُ أقوى من الإجازة»[3]، ويقابل هذا المصطلح الإيجاز في عرف الفقهاء عبارة صدر عن أحد المتعاقدين أولاً[4].

ولهذا ارتبط المصطلح الفقهي عنده دائماً بالقضاء، "ويستعمل الأجر بمعنى الإجارة وبمعنى الأجرة، وبعضهم يقول: أجارتُه بضم الهمزة، لأنّها هي العمالة فضمها كما نظمها، واستأجرت العبد اتخذته أجيرًا، ويكون الأجيرُ بمعنى فاعل

[1]- مجدي وهبة، كامل مهندس: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، لبنان، 1984م، ط2، ص152.
[2]- أبو البقاء الكفوي:الكليات، ص55.
[3]- المصدر نفسه، ص60.
[4]- المصدر نفسه، ص373.

مثل: ندم و لبس وجمعه إجراء، مثل: شريف وشرفاء"[1]، وهذا التقديم يدلُ على دراية الكفوي بمصطلحات الفقه الإسلامي وبإطلاعه الشديد على كلِّ مذاهب الفقه الإسلامي المشهورة.

و نجدّ نفس المفهوم لدى المحدثين " فالإجازة في الشرع أيضاً تمليك المنافع بعوض، وقسم إلى نوعين:نوع يرد على منافع الأعيان كاستثمار الدور والأراضي الزراعية، ونوع يرَدُ على العمل كاستئجار صانعٍ أو خادمٍ[2]، ولهذا اعتبر الكفوي الفسخ للعقد أمرٌ طبيعي يحدث، و لكنْ بشرط أنْ يكون صادراً عن أحد المتعاقدين بالإيجاب أو القبول.

4- مصطلح الكل و البعض :

لقد كان الكفوي يعدد المصطلحات، ويضع لها صيغ مختلفة، تعبرعن مفاهيم كلية وجزئية؛ ولكن التعريف الاصطلاحي شامل عنده، وتسميته لمعجمه بالكليات جعله يضع تعاريف دلالية للفظة (كلّ)، وهذا الأمر لم يمنع الكفوي من تعريف مصطلح البعض، فيقول عنه: «هو طائفة من الشيء والبعض يتجرأ أو الجزء لا يتجرأ»[3] ، إلى عناصر أخرى من الخطاب .

ويبدو عنده البعض مصطلحاً يتجرأ إلى فروع ليصبح كلاً، ويقول عن دور الاستعمال، بأنّه "ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه فهو فرع الوضع، كإطلاق اسم الكلّ على الجزء لإطلاق اسم القرآن على كل آية من آياته، وإطلاق لفظ البعض المراد به الكلّ"[4] .

---

[1]- رجب عبد الجواد إبراهيم: معجم المصطلحات الإسلامية في المصباح المنير، ص14.
[2]- أحمد عطية: القاموس الإسلامي، دارالنهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1970م، ج1، ص25.
[3]- أبو البقاء الكفوي:الكليات، ص424.
[4]-المصدر نفسه، ص217.

وهذا المفهوم الكلي ما هو إلاّ تقريب للعلاقة البعضية بالكلية كإطلاق قوم على طائفة فيها امرأة[1]، فنظرة الكفوي إلى الكـلّ، وتسمية معجمه بالكليات راجع إلى تأثره بالمناطقة،"فالكلية هي صفة ما هو كلي، والقضيّة الكلية في علم المنطق هي: "القضية التـي تستغرق موضوعا لأنَّ الحكم فيها واقع على جميع أفراد الموضوع في حالة الإيجاب أو السلب"[2].

ويظهرُ الكلُّ عند الكفوي مقتبسا من صيّغ القدماء، ولهذا ألفينا أحمد بن فارس يفرد بابا عن اقتصار على ذكر بعض الشيء، وهم يردونه كلّهُ، فيقول : «من سنن العرب الاقتصار على ذكر بعض الشيء، وهم يريدونه كلّه»[3]، وكانوا يقولون ما لا يدرك كله لا يترك جلّه.

والكفوي قدم مثال من القرآن ليؤُكدَ على قيمة هذا المصطلح باعتباره مَثّلَ عنواناً لمعجمه، وباعتبار أغلبِ المصطلحات الواردة عنده، **قدْ أسندت إلى مقاربة كلية**، فذكر أحيانا بعض المفاهيم، وكان يقصدها كلّها مجتمعة.

ثانيا ـ المصطلح البلاغي :

لقد تنبه الكفوي لمُصْطلحات لغوية غاية في الأهمية، تعلقت أغلبها بالبلاغة و معانيها، فحاول تبيان أهمّ عناصرها، فأوردّ مسائل بلاغية عديدة باعتبارها جزء لا يتجزأ من معجمه الكلي الذي يحْوي عدّة علوم، و"يضاف إلى ذلك أنَّ تتبع هذا المصطلح يفرض على الباحث الاتصال بمصطلح كتب التراث العربي؛ لأنَّ كثيرا من الطوائف و الفرق كان لها إسهام في البلاغة، و دعم أصولها، ومدّها بكثير من

[1]-أبو البقاء الكفوي:الكليات، ص221.
[2]-جلال الدين سعيد: معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، دار الجنوب للنشر، تونس، د.ط، 2004م، ص375.
[3]- أحمد بن فارس بن زكريا: الصاحبي في فقه اللغة العربية و سنن العرب في كلامها، تح أحمد حسن ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997م، ص193.

المفاهيم والمعارف، والرؤى المنقول للفقهاء والمفسرين، والشعراء، واللغويين والرواة و الكتاب و النقاد و الفرق الفلسفية الكلامية"[1] .

وبطبيعة الحال كان الكفوي واحداً ممن رسخوا هذه الاصطلاحات البلاغية داخل معجمه، فمنحها بعداً شاسعاً، وحاول جاهدا التدقيق والتوسع أكثر، وجعل للمصطلح البلاغي صياغة خاصة به، فنجده على سبيل المثال لا الحصر يفرق بين مصطلحي الإطناب، والإسهاب أو الإيجاز من باب دلالي.

يقدم الكفوي طرحا بلاغياً فيورد مصطلحات أخرى كالاقتصاد[2]، وهو يستعمل ألفاظا مخصوصة ولم يفصل فيها بل اكتفى بعرضها واكسبها بعدا خاصاً جعله يتفرد بطرح أدّق من سابقيه سواء من حيث اللفظ أو حتى من حيث المعنى.

نجد الكفوي بفكره يثبت رؤيته الخاصة؛ مبنية على عدة أسس بلاغية متينة، "فالمصطلح مجال حيويّ، يتأثّر بجملة العوامل المحيطة به، وبمستعمله وبالمشتغل به، فهو حمولة ثقافيّة يطاله ما يطال الذات البشريّة من تبدّل و تغيّر أو تشخصن، حتى لو ستخدمنا مصطلح أخر"[3]، وسوف نفصل في بعض المصطلحات البلاغية التي ألفيناها عند الكفوي فيما سيأتي ذكره:

1 - مصطلح البديع :

لا أحد ينكرُ بأنَّ علم البديع علم قائم بذاته، فيقول الكفوي: « والإدماج في البديع أنْ يدمج المتكلم غرضًا في غرض أو بديعًا في بديعٍ، بحيث لا يظهر في

---

[1]- عبد الجليل مصطفاوي: المصطلح البلاغي، قراءة سياقية في مصادر اللغة العربية حتى القرن الثالث الهجري، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م، ص08.

[2]- أبو البقاء الكفوي:الكليات، ص213.

[3]- محمود فهمي حجازي: الأسس اللغويّة لعلم المصطلح، دار غريب، القاهرة، مصر، د.ط، د.ت، ص11.

الكلام إلاّ أحدهما»[1]، ويكشف عن مصطلح بديعي آخر، حيث يقول: « والإحتباك من أطرف أنواع البديع وأبدعها، وقد سمي حذف المقابل»[2] ، و كان على دراية تامة بالمصطلحات المتعلقة بالبلاغة، والبديع عند ابن معتز (تـ 296هـ) في كتابه البديع هو"الاستعارة و التحسين و المطابقة، وردّ أعجاز الكلام على ما تقدمها"[3].

وما يفسر اهتمام القدماء بالبديع هو عنايتهم الفائقة بالشعر وأغراضه، وقد ورد هذا المصطلح عند الأصمعي (ت 210هـ) الذي يرى أنَّ بشارًا أشعر من مروان بن أبي حنيفة لأنَّ مروان سلك طريقا لم يسلكه أحدٌ فانفرد به، وأحسن فيه وهو أكثر فنون الشعر وأقوى على التصرف وأغزر وأكثر بديعا، ومروان أخد بمسائل الأوائل، ثم تحدث الجاحظ(تـ255هـ) عن البديع الذي شاع بين الشعراء عصره[4].

لعلّ ما سهل على الكفوي تحديد هذا المصطلح؛ هو البديع عند ابن المعتز الذي تحدت فيه عن البلاغة وأنواعها، وهذا بخلاف سابقيه[5]، و قدْ حدد كلّ أنواعه و ارتبط عنده بالشعر، و بحبكة أغراضه بحيث يصير المعنى داخل القصيدة كلاً متجانس لا يمكن التقديم ولا التأخير، و ترتَسمُ في هذا الدمج وحدة عضوية بديعية تكون تحت مصاف الشعر المبدع الحسن الحبك، دقيق المعنى رقيق اللفظ، ولا ينقص إذا حذفنا لفظا فالمعنى أوسع وأدق وأوضح وأبين للمتلقي لا ينتابه الغموض وتلْقى إليه المعاني بيسر و بوضوح، فالبديع هو التنوع في العبارة، والانسجام بين المعاني والألفاظ، والشاعر المُجيدُ هو الذي يحسن توظيف الأساليب البيانية ويتفنن في صقل معانيها.

---

[1]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص 90.
[2]- المصدر نفسه، ص71.
[3]- مجدي وهبة، كامل مهندس: معجم المصطلحات في اللغة و الأدب، ص 76 / 257.
[4]- محمد عزام: المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي، ص69.
[5]- ينظر، عبد الجليل مصطفاوي: المصطلح البلاغي، ص91.

2- مصطلح الإيجاز :

والأمر الملاحظ هو تعامل اللغويون مع المصطلحات الدلالية بشكل كبير، فها هو الكفوي يقدم مصطلحا واحداً له دلالتين، فيقول: « الإيجاز هو الاختصار متحدان إذْ يعرف حال أحدهما من الآخر، الإيجاز ولأنّه لا يطلق الاختصار إلاّ إذا كان في الكلام حذف»[1]، وهذا الاختصار خاص ببعض الألفاظ، وهو درب من الإيجاز، حيث يقول عنه الكفوي :« و إيجاز القصر هو أنْ يقصر اللفظ على معناه كقوله تعالى:(إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ) سورة النمل آية 30»[2]، وهذا الأمر يجعلنا نسلم بأنَّ مصطلح الإيجاز هو اختصار الكلام على معناه .

وبالطبع فقد ظهر مبدأ الإيجاز الذي يتطلب أقلّ لفظ متضمن أكبرَ قدرٍ منَ المعنى[3]، والكفوي عندما حدد نوعي الإيجاز المختلفين، فقد سلك مسلك أبوهلال العسكري (تـ395هـ) الذي قسم الإيجاز إلى نوعين: إيجاز قصر و إيجاز حذف فالأول هو: تقليل الألفاظ و تكثير المعاني، والثاني على وجوه عدة، ولقد تتبع هذا التقسيم كلٌّ من السكاكي(تـ626هـ) ، وابن الأثير(تـ637هـ)[4] .

و لم يخالف الكفوي سابقيه، وقدم هذا المصطلح بصيغته، ولم يحاول أنْ يسلك مسلكاً مغايراً، و لهذا يبقى التعريف المحدد للإيجاز عند المحدثين هو التعبير عن المعاني الكثيرة باللفظ القليل و يكون نوعان[5]، وهما ما اتفق عليهما أغلب البلاغيين و العلماء، وقد ارتبط الإيجاز بنقيض آخر ألاَ وهو الإطالة؛ عند الجاحظ. والإلمام

---

[1]- أبو البقاء الكفوي:الكليات، ص375.
[2]- المصدر نفسه، ص72.
[3]- ينظر محمد عزام: المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي، ص62/60.
[4]- مجدي وهبة، كامل مهندس: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، ص70.
[5]- عبد الجليل مصطفاوي: المصطلح البلاغي، ص37 .

بمفاهيم هذا المصطلح كان من أولى أولويات الكفوي، وحاول التأكيد على فكرة أنّ الإيجاز يكون بالمعنى المحدد للفظ دون سائر المعاني الأخرى.

3- مصطلح الإطناب:

يعدّ هذا المصطلح من المصطلحات التي اكتست صياغات دلالية خاصة، حيث يقول عنه الكفوي: «الإطناب: هوأداء المقصور بأكثر من العبارة المتعارفة، والإسهاب تطويل لفائدة أو لغير فائدة، والإطناب كما يكون في اللفظ يكون في المعنى، وكذا الإيجاز»[1].

لقد تعرض الكفوي لهذا المصطلح البلاغي من جانبه اللغوي فقط، فأشار بأنّ اللفظة تحتمل معنى معين، لكن إذا تعددت الألفاظ وتم الوصول إلى المعنى الواحد، فنحن نكون أمام سياقات كلامية متعددة لا يمكنها أنْ تكون ضابطاً لغوياً، وعليه لابدّ من إيجاز اللفظ، وتجنب التعبير الذي يأخذ السياقات في منحى آخر.

ولا تصح أنْ تتقدم المعاني فيمكن جعل اللفظ خادما لها، ولعناصرها التركيبية من خلال التنوع الدلالي لمكوناتها، ولذا يقال: أطنب الرجل إذا بالغ في قوله كمدح أو ذم، والإيجاز هو: حشد المعنى الكثير في اللفظ القليل؛ وعكسه الإطناب، وسئل بعض البلغاء ما البلاغة فقال هي:"إجابة اللفظ وإتباع المعنى، وقال خلف الأحمر البلاغة لمحة دالة" [2] ، ولهذا الإطناب هو: "أداء المعنى بلفظ زائد عليه لفائدة، ونجدّ ابن منظور يجمعه في المعنيين معا اللغوي والاصطلاحي"[3]،وذلك من خلال تطرقه لمصطلح الإطناب[4]، وبقي هذا المصطلح يمثل ضربا من ضروب الإيجاز.

---

[1]- أبو البقاء الكفوي:الكليات، ص213

[2]- محمد عزام: المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي، ص60.

[3]- مجدي وهبة، كامل مهندس: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، ص49.

[4]- ينظر: عبد الجليل مصطفاوي: المصطلح البلاغي، ص 88.

وعلى الرغم من الاختلاف؛ إلاَّ أنَّ أهم الأفكار الواردة بشأنه تلمح بأنّه أداء لغوي فيه من النسق ما يكون مرتبطا بالمعنى الأساسي لهذا اللفظ، والإطناب من المصطلحات البلاغية التي شدت أنظار البلاغيين، وتطرقوا إلى بعض مفاهيمه بأمثلة ووقائع محددة .

ثالثا- المصطلح الفقهي :

لقد جمع الكفوي مفردات اللغة بطريقته الخاصة، فلم يغفل عدّة مسائل، وتطرق إلى مصطلحات قدْ تداولها القضاة واستخدمت في القضاء، وباعتباره كان من المختصين في هذا المجال لدى عرضه لجلّ المصطلحات، وكان ممن أحكموا الصياغة اللفظية، و راعوا الجوانب المرتبطة بالعقائد والملل، فأكسبها الكفوي بعداً فلسفياً، وجعل من معجمه مادة خصبةً لصياغة متناسقة الطرح، فكان للمصطلحات أهمية عظمى في بناء المعارف، ولا يمكن قيام معرفة أو علم دون وجود نسق من المصطلحات المتعالقة تعالقاً محكما مع نسق من المفاهيم[1] الأخرى.

وكان معجم الكليات أقرب للفقه منه إلى اللغة، وكان صاحبه يسعى إلى دلالة اصطلاحية واحدة، فالثبات يمنع أنْ يطرأ على المصطلح معنى ثاني عبر الزمان، و المكان، وأنَّ الناس مفروض عليهم أنْ يستعملوه وحيد المعنى لمّا سلموا الخلق الحسن الأصل وحيد المعنى، فيسع فهمه بلا قيد ولا سرّ ولا تأويل وميول[2].

وكما قال سناسي عن طريقة الكفوي في الشرح: « ونلاحظ كيف ربط بين المعنى اللغوي و المعنى الاصطلاحي للفظة، وكيف بين وجه التطور الدلالي بها

[1]- عز الدين البوشيخي : قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة (يوم دراسي) منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية رقم (24) سلسلة ندوات و مناظرات – 8-(وجدة)، ط 1، 1998 م ص34.
[2]- عمار ساسي: المصطلح في اللسان العربي، ص148.

فكانت الزيادة في اللغة حقيقية، وكانت الزيادة في الشرع مجازا» [1]، والكفوي قد جعل معجمه متشبعا بالعقيدة الإسلامية، يحمل معاني مقتبسة منها، ولا مناص له في ذلك أنْ يلج بألفاظه على مسائل فقهية، وعقائدية بصبغة وحلي خاص .

ولا أحد ينكرُ بأنَّ الكفوي كان يسعى جاهدا في معجمه لخدمة المذهب الحنفي بعد توليه القضاء، وقد حضي بتعدد مذهبي وفكرعقائدي، فرؤيا الكفوي صادقة تنمّ عن معتقدات راسخة في مجال لمْ يسع الجميع الولوج فيه، وكان سباقاً يجمع كلّ عناصر اللفظة، و يشرحها مستندا إلى آيات قرآنية و أحاديث نبوية .

1- مصطلح الإيمان و التصديق :

لقد قدم الكفوي طرحا متناقضًا لدى عرضه لبعض المصطلحات الإسلامية وكان يستخدم التضاد في تعريفاته اللغوية والاصطلاحية، حيث يقول :« الإيمان: الثقة وإظهار الخضوع والتصديق، وانقياد الباطن متلازمان، والإيمان شرعاً هو: إما فعل القلب فقط أو اللسان فقط أو فعلهما جميعا، أوهما مع سائر الجوارح»[2] . و تعرض لمصطلح الإيمان من باب عقائدي فربطه بمصطلحات أخرى " فالإجابّة عنده أعمُّ من القبول، وهي موافقة الدعوة "[3] .

وبذلك يكون قدْ ألمح في معجمه إلى بعض المصطلحات بقليل من التفصيل، خاصة فيما تعلق منها بأمور العقيدة والشريعة، "وقد جاء القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ببعض المصطلحات والألفاظ المقابلة لتلك المفاهيم، وتكفل بعد ذلك علماء الشريعة بمختلف تخصصاتهم بوضع المصطلحات .....، وقد عرفت بالألفاظ الإسلامية، ويمكن الإلحاق بها المصطلحات المتعلقة بعلوم اللغة لأنّها

[1]- سناسي سناني: في المعجمية و المصطلحية،عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1،2012م، ص141.
[2]- أبو البقاء الكفوي:الكليات، ص361 / 362.
[3]- المصدر نفسه، ص59.

وعاؤها الحاضر" [1]، وبقي مصطلح الإيمان راسخاً عند أغلب جمهور العلماء فهو: "قول وعمل ونيّة، وقالوا: أصل الإيمان إقرار اللسان بتصديق القلب وفرعه العمل بالفرائض، و قالوا: الإيمان في الظاهر و الباطن و الباطن شيء واحد وهو القلب، والظاهر أشياء مختلفة"[2] .

و يبدو من النص أنَّ إجابة الدعوة تعد بمثابة الموافقة، وهي عموماً من قبول الدعوة، فالعبدُ المستكين إنْ وافقت دعوته لحظة الاستجابة ؛ فهي أعمُّ من قبولها لأنّ الأمر تحقق، واصطلاح الإيمان استمده الكفوي من رؤى المذهب الحنفي الذي يرجح فكرة عمل الجوارح وفقا لعمل القلب، ويتجه إلى استخدام المنطق مع الفكر الفلسفي الوجودي .

2- مصطلح الإبداع :

يبدو أنَّ هذا المصطلح قدْ أخذ صيغا عديدة عند الكفوي، فقد أشار إليه بقواعد محكمة فقدم تعريفا شاملا ومحددا، حيث يقول:« الإبداع لغة عبارة عن عدم النظير، وفي الاصطلاح: هو إخراج ما في الإمكان و العدم إلى الوجوب و الوجود قيل هو أعم من الخلق بدليل { بَدِيعُ السمَواتِ و الأَرْضِ} سورة البقرة [الآية 117] ، و{ خَلقَ السمَوَاتِ والأَرْضَ}سورة إبراهيم[الآية 19]، ولم يقل بديع الإنسان، والإبداع إيجاد شيء غير مسبوق بمادة ولا زمان، والإبداع بقياس الحكمة، ويناسب القدرة، والإنشاء إخراج ما في الشيء بالقوة إلى الفعل»[3]، وفي هذا النص الإشارات منها ما هو فلسفي و ما هو لغوي، وهذا ما يدل على أنَّ معجم الكليات

[1]- سناسي سناسي: في المعجمية و المصطلحية، ص70.
[2]- رفيق العجم: موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي: مكتبة لبنان، لبنان، ط1، 1999م، ص128.
[3]- أبو البقاء الكفوي:الكليات، ص210.

كان موسوعة جمعت علوما شتى بطريقة عرض المصطلحات وتحليل عناصرها العديدة، مع ووضع صيغ كلية للمصطلحات.

فنجدّ نصًا مماثلا في المصباح المنير" بدَع أبدع الله تعالى الخلق إبداعًا لا على مثال" [1]، وأبدعت الشيء وابتدعته استخرجته، ولهذا يأخذ هذا المصطلح مفهوما كالذي قدمه الكفوي فنجد معجم الوسيط يصف الإبداع بأنّه إيجاد الشيء من العدم فهو أخص من الخلق، والبديع هو المبدع [2]، ولعلّ الفرق الشاسع بين الإبداع و الاختراع في مجال اللغة أنّ "الاختراع خلق معاني التي لم يسبق إليها صاحبها، و الإتيان بما لم يكن منها قط، وأنّ الإبداع للفظ و الاختراع للمعنى" [3] .

و لا شكّ أنّ الكفوي تطرق لهذا الموضوع بمنحى فلسفي لا نحوي، وحاول إطفاء عليه صبغة لغوية تحدد بناه الاصطلاحية لتكشف عن معانيه ودلالته عبر نسق متكامل الأبعاد ومتعدد الاتجاهات.

3- مصطلح الاستئثار:

و يقول الكفوي: «استأثر بالشيء استبد به وخص به نفسه، واستأثر الله بفلان إذا مات ورجي له الغفران، وأثر على نفسه بالمد من الإيثار وهو الإقتثار والأثرة بمعنى التقدم و الاختصاص من الإيثار، والأثرة بالضم المكرمة» [4]، فهذا المصطلح أخذ أبعادا أخرى، ولهذا المصطلح الإسلامي خلفيات؛ فالكفوي كان ملمّا بجوانبه المختلفة، ونجد عنده مصطلح آخر كالإحسان، ويقول: «هو طلب الأجر من الله بالصبر على البلاء مطمئنة نفسه غير كارهة له والحسنة بالكسر الأجر، واسم من

---

[1]- رجب عبد الجواد إبراهيم: معجم المصطلحات الإسلامية في المصباح المنير، ص27.
[2]- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: معجم الوسيط، ص43.
[3]- مجدي وهبة، كامل مهندس: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، ص10.
[4]- أبو البقاء الكفوي:الكليات، ص41.

الاحتساب أحسن عليه بذكر ومنه المحتسب»[1]، وما قدمه الكفوي من صيغ كان مستندا فيها لرؤيا دينية خالصة، واحتسب فلان ابنه إذا مات كبيرا فإنْ كان صغيرا قبل، والمحتسب الأجر على الله ادخره عنده لا يرجو ثواب الدنيا، والاسم الحسبة، بالكسر: احتسبت بالشيء اعتددت به[2] ، ولهذ المصطلح الفقهي بعد عميق في نظر الصوفيين، "فالأثر:علامة لباقي شيء قد زال، قال بعضهم: من منع من النظر استأنس بالأثر، و من عدم الأثر تعلل بالذكر"[3] .

يبقى هذا المصطلح ينم أيضاً عن المكارم، ولأنَّ فيه من العفو والصفح؛ فيثبت أنّ الإنسان يستأثر، ويبقى الأثر محل حسبة، وعليه فإنَّ الإنسان الصابر أيضا يحتسب الأجر لله ويكون له أثر ذلك، ولهذا حاول الكفوي إضفاء مبادئ الفكر الحنفي على مصطلحاته الإسلامية دللها ببعض معارفه الدينية التي اقتبسها من الفقه وأصوله، فحاول ربط كل الأجزاء التعريفية لهذا المصطلح الفقهي .

من خلال تتبعنا للمصطلحات الواردة في معجم الكليات نجدّها تحوي دلالة خاصة، ولهذا لما تتحدث عن الإثم والوزر حددها دلالتهما، فقال:" هما واحد في الحكم العرفي؛ وإنْ اختلف في الوضع فإنَّ وضع الوزر للقوة لأنّه الإزار وهو ما يقويّ الإنسان، ومنه الوزير والذنب والمعصّية كلاهما اسم لفعل محرم يقع المرء عليه عن قصد فعل الحلال، وقدْ تسمى الزلة معصية مجازا[4]، لغويا.

وانطلاقا مما سبق ذكره يظهر بأنَّ الكفوي كان يصر على الإجماع والاتفاق :« فالإجماع في اللغة يطلق على معنى أحدهما العزم التام، ثانهيما الاتفاق، وفي الاصطلاح يطلق على اتفاق المجتهدين من أمة محمد بعد زمانه في عصر على

---

[1]- المصدر السابق، ص72.
[2]- رجب عبد الجواد إبراهيم: معجم المصطلحات الإسلامية في المصباح المنير، ص62.
[3]- رفيق العجم: موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي، ص09.
[4]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص42.

حكم شرعي، ولذا إنّ الخلاف بين الفقهاء والأصوليين في دلالة الألفاظ بين الحقيقة اللغوية والحقيقة الفقهية الشرعية له انعكاساته في تحديد مفهوم النص، ومن تم استنباط الحكم الشرعي المتعلق بمسألة ما»[1].

وردَ في المصباح المنير بأنَّ:" الوزر الإثم و الوزر و منه يقال: أوزر وزرا لنقله على نفسه واشتقاق الوزير من ذلك دلالة بحمل عن الملك ثقل التدبير"[2] ، فلقد جعله الكفوي بابا للمجاز، واعتبر الزلة معصية، ولهذا زلة أخطأ وزلة قد يكون في المنصف أوالفعل، ويبقى من قام بالمعصية كأنّه زل و خرج عن الطريق الصواب بخطأه الذي جناه على نفسه، وكأنه ارتكب وزرا لأنَّ عدد من الزلات قد يؤدي إلى معصية محرمة تضيع الفعل الحلال مهما كان العمل المقدم[3] ولهذا قدم الكفوي مفهوما إسلاميا، وقع عليه الخلاف بين الأصوليين والفقهاء، فكان صاحب رأي يحلل ويبدي وجهة نظره.

4- مصطلح الإباحة و التخيير :

و تتجلى معالم المصطلح الإسلامي، بسعي الكفوي لذكر عناصره ولضبط صياغته اللفظية، وكان على دراية تامة بعناصره، حيث يقول:« والإباحة ترديد الأمر بين شيئين يجوز الجمع بينهما، وأمّا التخيير فهو ترديد الأمر بين شيئين، ولا يجوز الجمع بينهما، والإباحة و التخيير قد يصنفان إلى صيغة الأمر»[4] .

ويتضح من خلال النص السابق أنَّ هذا المصطلح أخذّ صيغة توافقه جعلته يحمل بعداً خاصا لا عدول عن معانيه، ولا وجود لصياغة غير الصياغة التي

---

[1]- سناسي سناسي: في المعجمية و المصطلحية، ص109.
[2]- رجب عبد الجواد إبراهيم: معجم المصطلحات الإسلامية في المصباح المنير، ص300.
[3]- المرجع نفسه، ص124.
[4]- أبو البقاء الكفوي:الكليات، ص27.

تضبط القواعد الفقهية، حيث يقول: « وإذا اجتمع الحلال والحرام؛ غُلّبَ الحرام»[1]. و يظهرُ أنَّ المصطلح عنده يكون بين إباحةٍ و تخييرٍ بين طرح و تفصيل ونقيض فالملاحظ أنَّ اهتمام الكفوي بالمصطلح الفقهي كان نتيجة لتخصصه، و تضلعه من المذهب الحنفي.

ولقد تولدت طائفة المصطلحات الفقهية تلبية للحاجات المتجددة السريعة في حياة المجتمع الإسلامي[2]، فالدارس لعلم الفقه يتجلى له بأنّ علماء الفقه أغنوه بالمصطلحات، ولمْ يعرض لهم معنى إلاّ واصطلحوا عليه بلفظ عربي يشغلونه بمعناه اللغوي إلى معناه الاصطلاحي لأيّ مناسبة[3] .

و نحن بطبيعة الحال نسلم بنظرة الكفوي اللغوية، وبتشبعه بالمذهب الحنفي فلم يأن الأصوليين خصوصا، وعلماء الشريعة عموما جهدا في خدمة العربية؛ لغة القرآن والسنة[4]، و يتضح بأنَّ الاثنان وضع التخيير، فإذا خير الإنسان بين الحلال و الحرام، فغلب الحرام لأنَّ الإنسان إذا أخلط بين الحلال والحرام، صار الحرام أقوى، وغلب على أمره و لم يستطع إلى ذلك سبيلا .

رابعا-المصطلح الفلسفي :

لقدْ أخد هذا المصطلح حيزاً كبيراً، فها هو الكفوي يشير إلى مصطلح البقاء فيقول:« وهو سلب العدم اللاحق للوجود أو استمرار الوجود في المستقبل إلى غير نهاية»[5] ، ولما تحدث عن قضية هذا المصطلح التي شغلت بال المتكلمين في

---

[1]- المصدر السابق، ص54.
[2]- سناسي سناسي: في المعجمية والمصطلحية، ص101.
[3]- المرجع نفسه، ص102.
[4]- الهادي أحمد فرحان ،الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط أحكام الشريعة ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م، ص267.
[5]- أبو البقاء الكفوي:الكليات، ص410.

عصر كثر فيه التأويل وكانت الفلسفة كعلم قائم بأسسه فقال: «والباقون للبقاء قالوا البقاء: هو نفس الوجود في الزمان الثاني لا أمر زائد عليه، والبقية مثلٌ في الجودة و الفضل، ويقال: فلان بقية القوم أي خيارهم»[1]، فهذا الطرح يحملُ معاني وجودية خالصة ويجسد مبدأ تفكير المعتزلة.

ويبدو بأنَّ الكفوي لم يكن يدرك المعاني النظرية التي كانت قائمة، وكان يلمح إلى النزعة الوجودية التي تؤكد على ضرورة تحقيق غايات ومساعي فلسفية، تجعلُ من معجمه مادة متنوعة الصياغة و كثير العرض ، فصاحبه المتفرد يميل إلى الطرح الديني الفلسفي، فالبقاء عنده نسبة لا تزول ولا تحول حكمها ثابت حقا؛ وهو بعث إلهي، والفناء سنة تزول؛ وهو نعت كياني .

وعلى هذا الأساس كان الكفوي يلمح إلى قضّية فلسفية محضّة ربطها بمبادئ فلسفية، وباعتقادات عديدة "والواجب الوجود هو الذي يستمدُ وجوده من ذاته، ولا يحتاج إلى شيء آخر كي يوجد، وهذا الطرح سلم به كلٌّ من ابن سينا و الفارابي، و أكدّا بأنَّ هذا الوجود مرتبط بالبقاء والبقاء لا يكون من العدم"[2]، وقدم الكفوي طرحا مغايرا، وحاول إضفاءه ببعض التعاريف الاصطلاحية لكنّها من منظور فلسفي تأخذ بمفاهيم متعددة وصيغ جيدة السبك، و فيها من الربط والأخذ للأقوال ما يؤكد على اطلاعه على العلوم الفلسفية، وما أولته الفرق الكلامية من دراسات.

1- مصطلح البدء :

لقد تناول الكفوي العديد من المصطلحات، وأكسبها صياغة خاصة، فقال : « والابتداء أمرٌ عقلي و مفهومٌ كليّ لا وجودَ له في الخارج إلاَّ في ضمن الأفراد

[1]- المصدر السابق، ص411.
[2]- ينظر: جلال الدين سعيد: معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، ص479 .

كسائر الأمور الكلية، ولا أفراد له في الخارج حقيقة الإنسان[1]، ولم يكتفي بهذا الطرح البسيط، فدائما ما كان يشير إلى أنواع المصطلحات.

ويورد تعريفا لهذا المصطلح فيقول: « فالابتداء الحقيقي هو الذي لم يتقدمه شيء أصلاً، والإضافي هو الذي لم يتقدمه شيء من المقصود بالذات، والعرفي هو الابتداء الممتد من زمن الابتداء إلى زمن الشروع» [2]، وهذه الأبعاد التعريفية الثلاث ميزت الكفوي عن غيره من الباحثين من حيث طرح الفكرة ومضمونها، ولهذا كان لابدَّ من ضـرورة استنتاج أنَّ العقل الذي يتأمل ذاته لا بدَّ أنْ ينقسم إلى شيئين ذات تفكر، وموضوع للتفكير في وقت واحد.

ويبدي كانط الذي طرح هذه المشكلة في إمكانية حلها، وفي أوائل القرن العشرين راجت فكرة أنَّ العقل لا يفكر في نفسه، و إنّما في حالاته العقلية"[3]، ولهذا فكرة الابتداء أو البداية بمعنى أنّه لا يتقدم شيء.

وقال الكفوي بأنّ هذه الأمور الكلية لها مدتها فلفظة (كلّ) كلمة تستعمل بمعنى الاستغراق أو الكثير[4]، والابتداء أمرٌ عقلي يدلُ على استغراق وقت وكثرة التفكير لكن لنْ تصل إلى شيء لأنَّ زمن الشروع لا نعرفه، وعقلنا لم يستطع إدراكه.

و لدى جرت العادة على استعمال لفظي الأزل أو الأزلية للدلالة على زماني الشيء أي على طبيعة اللازمانية التي لا يمليها نقطة الكون[5]، والتفكير الوجودي يحيل إلى الشك المعرفي واليقين العقائدي، ويرسخ فكرة الكون أزلي.

---

[1]- أبو البقاء الكفوي:الكليات، ص23.
[2]- المصدر نفسه، ص24.
[3]- سامي خشبة:معجم المصطلحات الفكرية، مكتبة الأسرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1997م، ص21.
[4]- رجب عبد الجواد إبراهيم: معجم المصطلحات الإسلامية في المصباح المنير، ص254.
[5]- جلال الدين سعيد: معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، ص31.

2- مصطلح الإدراك:

يعرفه الكفوي فيقول:« واعلم أنَّ أول المراتب وصول العلم إلى النفس: الشعور ثم الإدراك ثم الحفظ، وهو إحكام المعقول في العقل»[1]، و يقابله بمصطلح مغاير وهو الإحساس، فيقول عنه: « هو إدراك الشيء مكتفيا بالعوارض الغربية واللواحق المادية؛ مع حضور المادة والبنية الخاصة بينهما وبين المدرك»[2].

ونجدّ الكفوي يلح على ميزاتها وبين عناصرها، و يدقق في ألفاظها، ويكشف عن معانيها وخصائصها، فيقدم بعدا فلسفياً محضاً، والإدراكات الحسية « هي: الإحساس بوجود الأشياء الخارجية وعلاقتها بعضها البعض، والقدرة على التمييز الشيء المحسوس من بين الأشياء الأخرى، وتعريفها بالتسمية أو بالإشارة، وعلى التمييز أيضا بين الذات المدركة والشيء المدرك، و يطلق الإدراك عند الديكارت والديكارتيين على كلّ عمليات الفهم، ويقترب هذا المعنى للإدراك من المعنى الذي يفيده اللفظ العربي، إذْ نقول أدركنا الأمر بمعنى فهمناه و استوعبناه»[3] .

واعتبره الكفوي من أوليات وصول العلم وأعلى مراتبه، ويكون بالحضور الذهني الإدراكي:« والإدراك في علم النفس أولُ عناصر الشعور الثلاثة: الإدراك؛ و الوجدان؛ والنزوع، فالإنسان يدرك الشيء ببصره أو ببصيرته فينفعل نحوه بالميل إليه أو النفور منه »[4].

ولقد ركز الكفوي على الإدراك العقلي" فهو انتقال صورة شيء إلى الذات عند التجريد من العوارض، وهو الإدراك الحقيقي، والاتصال الكلي والمطلوب

---

[1]- أبو البقاء الكفوي:الكليات، ص79.
[2]- المصدر نفسه، ص66.
[3]- جلال الدين سعيد: معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، ص19.
[4]- مجدي وهبة، كامل مهندس: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، ص22.

الأشرف إذ هو باق ببقاء الذات" [1]، والعقل هو السند الحقيقي لإدراك ما هو مادي في الذات، و يصبح العلم يقينا لا شكا.

3- المصطلح الفلسفي العام :

ونجد الكفوي لدى تناوله للقضايا الاصطلاحية الواسعة المفاهيم المرتبطة بالعلوم، يأخذ عدة أبعاد فيقول "البصيرة هي قوة في القلب تدرك بها المعقولات"[2]، و يعبر الأولويات هي البديهيات، و نجده يقول :"والإجمال إدراك الكلام على وجه يحتمل أمورا متعددة والتفصيل يعين تلك المحتملات"[3]، ولقد تناول المصطلحات الفلسفية بدقة متناهية.

ويظهر بأنَّ الكفوي لم يكن يريد التركيز على الجانب الفلسفي، لكنه برع في تحديده، ومال رأيه في الطرح إلى البعد الوجودي الفلسفي"فالعقل هو لسان الروح، و ترجمان البصيرة و البصيرة للروح بمثابة القلب، وهو العقل بمثابة اللسان"[4].

ونجد الكفوي يقدم تنوعا اصطلاحيا، فيقول:« والبصر النور الذي تدرك به الجارحة المبصرات و الجمع أبصار، و بصرت بالشيء بالضم والكبير لغة بصراً بفتحتين ، وهو ذو بصر، والبصيرة أي علم و خبرة، وأبو البصير، مثال: الكريم من أسماء، وبه كني الرجل»[5] .

ومن الضرورة بمكان أنْ يكون هنالك بعداً فلسفياً لمصطلح البصيرة فهو:قوة يجهلها القلب ليعقل بها، ولهذا يبقى المعقول هو الموافق للعقل ولا معقول هو

---

[1]- رفيق العجم: موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي، ص41.
[2]- أبو البقاء الكفوي:الكليات، ص429.
[3]- المصدر نفسه، ص46.
[4]- رفيق العجم: موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي، ص148.
[5]- رجب عبد الجواد ابراهيم: معجم المصطلحات الإسلامية في المصباح المنير، ص31.

المناقض له[1]، والبصيرة هي موافقة للعقل لجعل له استعداد فطرى ويدفع عنه كل الاحتمالات، ويبقى هذا الطرح يحمل تناولا فلسفيا محضا يعبر عن أفكاره .

4- مصطلح البداهة :

والملاحظ بأنَّ الكفوي قدم مصطلحات جعل لها صياغة خاصة، وهو يقدم له تعريفات تستند لدلالات عدة فيقول: « البداهة هي المعرفة الحاصلة لاسيما الفكر، و الأوليات هي: البديهيات بعينها»[2]، فهذا المصطلح يدخل في مجال سياقي، ولهذا يحمل صيغ معنية تحمل تأويلات دلالية معينة تجعل الدارس لمجالاتها يفكر بدقة اصطلاحها، و بتعدد و تنوع الأفكار الحاصلة، والناجمة عن آراءه المختلفة .

ونجده يناقضه بمصطلح آخر هو الإبهام، فيقول:«والإبهام البديعي هو أن يأتي المتكلم بكلام آخر» [3]، ويعكس دائما الألفاظ ببعضها "وأما البديهية التي تعرفها الناس فليست تتقيد بفرح ولا قرح[4]، والبديهة هي التي تحدد الإبهام الحاصل.

ولهذا المصطلح أبعادا خاصة واصطلح عليه البديهية حقيقة واضحة بذاتها، أو مبدأ قاعدة يلقى قبولا شاملا [5]. ولا يكتفي بهذا التقديم بل نجد أبعادا فلسفية لهذا المصطلح، حيث يقول عنه :«البديهي هو ما لا يتوقف حصوله في الذهن على النظر، وكسب سواء احتاج إلى شيء آخر من حدس وتجربة وغير ذلك؛ أو لم يحتج» [6]. ليكشف عن دلالته ويفسر مضامينه.

---

[1]- جلال الدين سعيد: معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، ص436.
[2]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص431.
[3]- المصدر نفسه، ص27.
[4]- رفيق العجم: موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي ، ص142.
[5]- إبراهيم فتحي: معجم المصطلحات الألسنية، مؤسسة العربية لناشرين المتحدين، ط1، 1986م، ص68.
[6]- جلال الدين سعيد: معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، ص75.

ونجد من الغربيين من يحدو بفكر الكفوي "وكان ديكارت قد بين أنَّ البداهة معيار الحقيقة وأنَّ المعاني لا تكون بديهية إلاَّ إذا كانت واضحة متميزة"[1]، وفي المعاجم الحديثة هناك ما يماثل تعرف الكفوي للإبهام: "لأنَّ الإبهام عند البلاغيين إيراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين"[2] .

5- مصطلح الإمكان :

أخذ هذا المصطلح حيزا أوسع ودلالة أكبر، والكفوي تناوله من كل مجالاته فقال عنه: « الإمكان هو أعم من الوسع»[3]، ولم يكتف بطرح بسيط بل جعل لهذا المصطلح أنواعا، والاعتبارات بنها على دلالات خاصة لهذا المصطلح، فيقول في تعريفه: «الإمكان العام هو: سلب الضرورة عن أحد الطرفين، والإمكان الذاتي أمر اعتباري يعقل الشيء عند انتساب الماهية إلى الوجود، والإمكان الإستعدادي أمر موجود من مقولة الكيف قائم بمحل الشيء الذي ينسب إليه الإمكان اللازم، وغير اللازم، و قابل للتفاوت»[4] .

هذا الطرح الدلالي يجعل الكفوي يقدم دلالات موحدة، و يذكر أنواعا متباينة ليأخذ المصطلح عنده بعدا فلسفيا محضا، و تكون له صياغة معينة، وحاول ربطه بأمور وجودية، "والممكنات وإن كانت لا تتناهى وهي معدومة فإنها مشهودة للحق تعالى من كونه يرى فإنه لا تعلل الرؤيا بالوجود"[5] ، ويبقى دورها في تحقيق غايات معرفية تستمد من بني وجودية، ولهذا "الممكن هو بوجه عام ما يجوز

---

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص76.
[2]-أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط2،2007م، ص25.
[3]- أبو البقاء الكفوي:الكليات، ص307.
[4]- المصدر نفسه، ص308.
[5]- رفيق العجم: موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي، ص942.

وجوده وعدمه، وهو منطق ما لا يشتمل على تناقض ذاتي، والإمكان الميتافيزيقي هو الذي يكون خاليا من كل تناقض ذاتي، هو الذي يكون موافقا للقوانين الوجودية

فهو كما قال ابن سينا في كتاب النحاة:« الذي إذ فرض موجودا لم يعرض منه محال»[1]، وهذا الطرح قدمه مجموعة كبيرة من الفلاسفة المسلمين والغربيين، ولهذا طرحت الرؤيا الفلسفية بكل أبعادها ما يدل على تأثره بالمناطقة.

2- قراءة في معجم الكليات (دراسة تقويمية):

من خلال دراستنا لمعجم الكليات ألفيناه يحمل في طياته فنون عديدة، ومفاهيم متنوعة، بالإضافة إلى المصطلحات والفروق اللغوية ، واعتبره الكفوي كالنظام المحكم، بقوله في مقدمته :« نعم قد جمعت فيه ما في الأسلان من القواعد، ولا كالروض للأمطار»[2] وهذا الجمع الاصطلاحي الهائل لم يكن معهودا في عصره.

ويرى بعض الدارسين أنَّ معالجة الخوارزمي للمصطلحات تعدّ الخطوات الأولى على طريق تقنين المصطلح العلمي" ذلك أنَّ عصره لم يشهد تأليفاً لمعاجم المصطلحات العلمية التي تعد بالفعل "المصادر التي تستقى منها عادة تعريفات الألفاظ لغوياً واصطلاحياً"[3]، و الكفوي تبعه في ذلك وخالف الموسوعات الأخرى.

ولقد ظهر في عصر الكفوي الغموض في عبارات كثيرة وشاعت الزخرفة اللفظية والتنميق، وبالرغم مناعتماده على مصادر كثيرة منها: لسان العرب والتعريفات، والفروق اللغوية، وقوله: "الأحكام اللغوية لا يمكن إثباتها بمجرد المناسبات العقلية القياسية، بل لابد من أن تكون معتبرة في الاستعمالات[4]، فنجده

---

[1]- جلال الدين سعيد: معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، ص57/56.
[2] - ينظر: أبو البقاءالكفوي: الكليات، صفحة (ج) المقدمة.
[3]- عبد الصبور شاهين: العربية لغة العلوم والتقنية، دار الاعتصام، القاهرة،مصر، ط2، 1986م، ص20.
[4]- أبي البقاء الكفوي:الكليات، ص356.

يشير إلى ترادف الأدلة على المدلول الواحد، فالتعريفات عنده هي: "مجرد الجواز العقلي لا يكفي في نقص التعريفات"[1]

مما لاشك فيه أنَّ تعريفات الكليات تأثرت بآراء المناطقة، واستخدم لفظه (كلّ) بكثرة، وسمي معجمه بالكليات، فقال:« حملُ المفهوم الكلي على الموضوع على وجه كلي بحيث يندرج في إحكام جزيئاته، تسمى أصلا وقاعدة، وحملُ ذلك المفهوم الجزئي معين من جزيئات موضوعاته سمي فرعا ومثالا»[2] وهذه النظرة كلية شاملة من الكفوي على أنْ تنال أمور عامة لا تتجزأ، وتضع أصلا لكل أمر، ولهذا ألفينا المصطلحات عنده ثابتة، فيقول الأصل بقاء الشيء على ما كان[3]، ومما يوحي أنَّ الكفوي كان يأخذ الأصول كما هي، ويعد البحث عنده وسيلة للوصول إلى المعرفة، ويبدو البحث عنده هو مجرد استقصاء من أجل حصول المعرفة، وهو طرح ألفيناه عند المحدثين، ولم يكتفي الكفوي بهذا بل أشار إلى كل تقنيات البحث، فقال:« وللبحث:أجزاء ثلاثة مرتبة بعضها على بعض وهي المبادئ، والأواسط، والمقاطع، وهي المقدمات التي بالأدلة والحجج إليها من الضروريات، والمسلمات مثل: الدرر»[4]. أورد الكفوي مصطلح الفحص واعتبره طلب في البحث، والمحاولة هي طلب الشيء بالجبل، والمزاولة طلب الشيء بالمعالجة، وبحث الشيء بحثاً استقصى طلبه ، ويعد البحث جهد ومثابرة، يقوم فيه الباحث بالتقصي عن المجهول

و كان الكفوي على أتم الدراية بأساسيات البحث العلمي الاصطلاحي، فطرح مجموعة من الأسئلة المتسلسلة، وتدرج في الإجابة عنها؛ ذلك أنّ الشرط الأول

---

[1]ـ المصدر السابق، ص99.
[2] ـ أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص189.
[3] ـ المصدر نفسه،ص190.
[4] ـ المصدر نفسه، ص83.

للسؤال الجيّد، هو ارتباطه الوثيق بمشكلة البحث التي يجب أنْ تصاغ على شكل أسئلة محدّدة، وتشكّل هذه أسئلة في مجموعها عناصر(صغيرة) لتلك الأسئلة (الكبيرة)[1] وهو المنهج الذي سار عليه أبو ابقاء .

ولقد بين الكفوي دلالة الكلمات بدّقة عالية الجودة غايتها الإبداع، والخلق الفني كما تظهرها خصائص النص الاصطلاحي، " وهذا هو المستوى الغير المألوف ؛ لأنَّ صاحبه يستعين بالكلمات والألفاظ، لكنّه لا يتكلم كأولئك الذين يتكلمون، أو يكتبون في الحياة العادية المبتذلة ، فإنَّ هؤلاء يستهلكون الألفاظ بالضرورة وأنه لا يستعين بالكلمات كمجرد أدوات، بل هو يبرز كلّ ما في الكلمة من عمق وكثافة ودلالة " [2] خاصة بالمصصطلح الواحد .

ونجدّ المسائل الخلافية في الأحكام الاصطلاحية هي نفسها: "المسائل الفقهية التي لم يتفق عليها من يعتد بخلافه من العلماء"[3]، فيمكننا القول بأنَّ الخلاف والاختلاف يراد به مطلق المغايرة، في القول، أوالرأي، أوالحالة، أو حتى الموقف الخاص أو العام .

و الكفوي في معجمه وقف على هذا الخلاف، وقد فرق بعض العلماء بين الخلاف وبين الاختلاف في الاصطلاح، من أربعة وجوه ذكرها أبو البقاء الكفوي في كلياته، وهي أن: (الاختلاف): ما اتحد فيه القصد، واختلف في الوصول إليه، و(الخلاف): يختلف فيه القصد مع الطريق الموصل إليه.(الاختلاف): ما يستند إلى دليل، بينما (الخلاف): لا يستند إلى دليل.

---

[1] ـ خير الله عصّار: محاضرات في منهجية البحث الاجتماعي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982، ص73 .

[2] ـ زكريا إبراهيم : فلسفة الفن في الفكر المعاصر، مكتبة مصر، القاهرة ،د.ط، 1966م، ص267.

[3] ـ عوامه، محمد، أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين، دارالبشائر، بيروت، لبنان،ط2، 1998م،ص8.

ولعلَّ الاختلاف والمخالفة هو أنْ يأخذ كلّ واحد طريقاً غير طريق الآخر في حاله أو قوله، ولما كان الاختلاف بين الناس في القول قدْ يقتضي التنازع، استعير ذلك للمنازعة والمجادلة[1] ، وعليه فيكون الخلاف والاختلاف في الاصطلاح هو: "أن يذهب كل واحد إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر"[2].

3- القدرة التعبيرية في معجم الكليات:

لقد كان أبو بقاء الكفوى قاضياً، وفقيهاً للمذهب أبى حنيفة، فعمل جاهدا لخدمته مبادئه، وشرح معانيه و مصطلحاته، وقد سعى لضم الفقه إلى علوم أخرى كالنحو، والدلالة ، وقدْ ظهر تأثره بمذهبي البصرة والكوفة.

ويعدّ المصطلح اللغوي من أهمّ المواضيع، التى شغلت بال الباحتين في ميادين عدة من العلوم الإنسانية قديما وحديثا، ونظرا لأهميته ومساهمته الفعالة في عملية التواصل بين المتكلم والمخاطب وبين المبدع والمتلقي، فقد أرسى الكفوي قواعده بمجموعة هائلة من المصطلحات؛ قد شملت أكثر من تخصص، وتنوعت جوانبها اللسانية مما يوحى بوجود، كم لفظي هائل من المفردات و التعابير داخل معجمه.

ونجدّ على سبيل المثال مصطلح الاعتبار يأخذ طرحاً فلسفياً لا غنى عنه، إلاّ بتغير مضمونه، فيأخذ عند الكفوي جزاءاً من تعريف المناطقة حيث يقول:« هو مأخوذ من العبور المجاوزة من شيء إلى شيء أخر، ولهذا سميت العبرة عبرة، والمعبر معبر» [3]، واهتم الكفوي بهذه المسائل فبذل جهدا كبيرا في إرساء معانيها.

---

[1]- ينظر: الفيومي، أحمد بن محمد: المصباح المنير في غريب شرح الوجيز. المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ص179.

[2] - الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، ط2، دار القلم، دمشق، سوريا، 1992م، ص294.

[3]- ينظر أبي البقاء الكفوي:الكليات، ص 335.

ولم يكتفي بهذا المفهوم اللغوي، فيورد له مجموعة من الاصطلاحات الفلسفية فيقول: «والاعتبار يطلق تارة ويراد به مقابل الواقع، والاعتبارات العقلية عند الفلاسفة، وأما الاعتبارات الفرضية فهي التي لا وجود لها لا بحسب الأغراض ،إذ نقول وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية فإذا أسس حضر المصطلح في كل فن توضح إن السجل الاصطلاحي: هو الكشف المفهومي الذي يقيم العلم الجامع، وحصن المانع فهو كالسياج العقلي»[1]. وهذا النص يظهر القدرة التعبيرية الاصطلاحية في معجمه .

إنَّ العلم والتعلم من المصطلحات التي بقيت تعاريفها محدودة، لكن اشتقاقاتها تعددت، ويعتبر الكفوي أنَّ الإعلام مصدر أعلم، وهو عبارة عن تحصيل العلم، وإحداثه عند المخاطب جاهلا بالعلم به، ليتحقق أحداث العلم عنده، والتحصيل لديه هوالإخبار والمعرفة.

ويشير إلى اصطلاح العلم، بأنه لا يكون إلاّ بالتكرير والتكثير حتى يحصل منه أثر في نفس المتعلم، والإلهام عنده أخص من الإعلام، فهذه النظرة كانت لابن خلدون ففسرها الكفوي بدقة، ويورد اصطلاحا أخر مضاد، فيقول:« الأمية الصفة التي على أصل ولادة أمه، لم يتعلم لا الكتابة ولا قراءتها» [2]،

ولعلّ الاصطلاح الخاص بالتعبير عن الإنسان يشمل عدّة معاني، وهو عام بالنسبة للأفراد وخاص بالنظر للنفس المعنى، وقطع النظرعن الإفراد، وقال جمهورالمتكلمين إنّ المشار إليه فهو الهيكل والمحسوس [3]، وأورد الكفوي قول

[1]- المصدر السابق، ص11.
[2] - المصدر نفسه، ص302 .
[3] - المصدر نفسه، ص302.

أصحاب المتكلمين المعتزلة، ولم يكتفي بهذا الحديث ليورد اصطلاحا آخر اسماه الإنساني، وقال جمع إنسان [1] ، وعند المناطقة الإنسان نوع والحيوان جنس.

فنجدّ مصطلحا أخر ألاّ وهو الحذف فيعتبره ضرورة كلامية يقتضيها سياق الحال أو الموقف الكلامي بكل اعتباراته، وقد يتأسس على وجه الخصوص ليورد ضده فيقول الإطناب هو أداة المقصور، بأكثر من العبارة المتعارفة ويوسع الفكرة أكتر فيورد؛ بأنَّ الإسهاب تطويل لفائدة أولغير فائدة.

وأما الإطناب عنده كما يكون في اللفظ يكون في المعنى وكذا الإيجاز[2]، وهذا التضارب في المفاهيم اقتبسه من تحديدات 'ابن فارس'، الذي يقول:« ومن سنن العرب الحذف فالاختصار يقولون: والله أفعل ذاك يريد لا أفعل أفرده باب خاص به بمجموعة من الأمثلة وأورد باب أخر، اسماه باب الزيادة، وقال بعضهم أهل العلم إن العرب تزيد في كلامها أسماء وأفعال»[3] .

4- مصطلحات معجم الكليات في الدرس اللغوي الحديث:

إنَّ المتتبع للمسار المصطلحي عبر مساراته المتداخلة يدرك بأنّ اللغة العربية في منتوجها المصطلحي تمثل قاسما مشتركا بين الثقافات الإنسانية المختلفة. ولهذا أجمع أغلب أهل الاختصاص على القول إنَّ المصطلحات مفاتيح العلوم، والجهاز المصطلحي هو الكشف المفهومي الذي يحدد الحصن المعرفي للعلوم المختلفة ؛ و في هذا يذهب لساني عربي معاصر هو" عبد السلام المسدي" إلى القول : « بإنَّ الجهاز المصطلحي في كل علم هو بمثابة لغته الصورية، بل قل هو رياضته

[1] ـ أبو البقاء الكفوي:الكليات، ص 336.
[2] ـ المصدر نفسه، ص213.
[3] ـ ينظر ابن جني : الخصائص، ص302.

النوعية، وكل ذلك يقضي جدلا إلى اعتبار كل مصطلح في أي علم من العلوم ركنا يرتكز عليه البناء المعرفي»[1].

انطلاقاً من كل ماسبق ذكره يكون حديثنا عن واقع اللغة العربية في معجم الكليات انطلاقا من رصيدها اللغوي المعجمي، ثم قدرتها على استيعاب الجديد من المصطلحات، فقال أحد المستشرقين الروس: «لقد أظهرت اللغة العربية قوتها في القرون الماضية، و تستطيع هذه اللغة اليوم بفضل ثراء أصلها التاريخي، و لما اكتسبته من الظواهر الجديدة مثل كثرة المصطلحات العلمية و الفنية الجديدة أن تساير التطور في جميع مراحله و مجالاته »[2].

و نستشف من هذا الطرح أنَّ الكفوي كان على إطلاع بالثقافات الأخرى، فقدم مفهوم جديد للأمية والتعلم ، يتماشى مع المستجدات الحضارية، ولعل هذا المصطلح جاء حاملا بين دفتيه الكثير من أصداء البيئة الفكرية التي تجلى فيها بوضوح أثر المتكلمين بمختلف تياراتهم ؛ لأنه لا يوجد أي عنوان - كما يقول رولان بارث - لا يحمل آثارا أيدلوجية[3].

وإذ نعلم أنَّ اللغة العربية كانت لغة حضارية أثرت المعرفة بإسهامها في تطوير العلوم، فكان لها ثروة مفرداتية هائلة من المصطلحات بكل تراكماتها المعرفية والتي وجدنها في الحقول المعرفية عند الكفوي، فالتراث الفكري العربي بشموليته الحضارية لا يعدو أن يكون في جوهره مخزونا معرفيا و ثقافيا يتبدى لنا

---

[1] ـ عبد السلام المسدي و آخرون : تأسيس القضية الاصطلاحية، المؤسسة الوطنية للترجمة و التحقيق و الدراسات، بيت الحكمة (تونس)، 1989م، ص29 .

[2] ـأبو البقاء الكفوي:الكليات، ص356.

[3] – La Marque de titre. Dispositive Simiotique d' un Pratique textuelle . Mouton. Ed la Haye . Paris. New York . 1981 . p 3.

في مدى اهتمام علمائنا العرب القدامى بالقضية الاصطلاحية لإقامة العلوم اللغوية بخاصة. والتراث يتميز بلغته الاصطلاحية التي يستند إليها و يوظفها في مجالات نشاطه «فكلّ علم ينحت لنفسه من اللغة معجماً خاصاً »[1] .كما يقول عبد السلام المسدي، ومعنى ذلك أنّ كلّ لغة قادرة على صناعة مصطلحها.

إذ أنّ كلّ علم يصطنع لنفسه من اللغة عبارات خاصة بها، وهو ما يؤكد بأنَّ اللفظة عند الكفوي كانت متناسقة، وأنّ الموسيقى المنبعثة من العبارات المتجانسة هي شعور متجسد في رموز إيقاعية، ونغمية تبعث في النفس الإحساس بالجمال الذي يربط بين المجْنِس وبين المتلقي الذي يتعرف على الجمال الناشئ من النظم والصياغة[2] ؛ هذا الإيقاع الاصطلاحي ميز عبارات الكفوي.

كما استفد الكفوي من ميزات عصره وسابقيه، من حركة الاصطلاح العربي نذكرعلى سبيل المثال كتاب "التعريفات" للشريف الجرجاني، و"مفاتيح العلوم" للخوارزمي، و"كشاف اصطلاحات الفنون" للتهانوي، فظهرت العلاقة بين إنتاجية المصطلح والتنمية اللغوية، وهي الوسائل عينها التي اتخذها المحدثون مطية لإثراء السجل الاصطلاحي للغة العربية.

ما يلاحظ في آخر الفصول هو ظهور المصطلح اللغوي بمفهومه العام، لتحقيق غايات محددة، يفسرها التنوع الاصطلاحي عند الكفوي، ويجعلنا نشيد بهذا المعجم الموسوعة الذي حمل في طياته، مصطلحات متنوعة شاملة، ارتقت باللفظة العربية إلى الطموح المنشود.

---

[1]ـ عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي و آليات صياغته، علامات (كتاب نقدي يصدر عن نادي جدة الأدبي الثقافي) ،المملكة العربية السعودية ، المجلد 02، الجزء 08، 1993، ص57.

[2]ـ أسماء سعود: الجناس في القرآن الكريم، الخطاب، كلية الآداب، جامع الموصل، العراق، 1998م، ص32.

خاتمة

خاتـمـــة :

لاشكّ أنَّ دراسة المصطلح اللغوي، بحُكْمِ مكانتهِ الهامةِ في الدراسات اللغوية الحديثة، وكذلك التّنوع الذي يُنعكس على مكونات اللغة المختلفة عبرَ كلِّ مستوياتها الصوتية، والنحوية، والصرفية، والدلالية، بمنطلقِ ارتباط اللغة بواقعها المعرفي، وهي في هذا الارتباط وليدةُ عدد لا يحصّى من المصطلحات اللسانية.

إنَّ هذه المذكرة قدْ حددتْ بعضاً من مضامينِ المصطلحات الواردة في معجم الكليات، فكشفتْ عن أوجُهِ تداولها بين القدماء والمحدثين، فكان التركيزُ مُنْصَبَّاً على الجانب اللسّاني بشتى مكوناتِهِ، وهذه اللبنة أنتجت سيلاً من الألفاظ ، فأفضت بنا دراسة المصطلح اللغوي الوارد عند أبي البقاء الكفوي(تـ1094هـ) إلى حوصلة من النتائج الهامة.

يمكن تلخيصها في العناصر الآتية:

1- هنالك مجموعة من العوامل والدوافع التي كانت وراءَ هذا الجمع الاصطلاحي عندَ الكفوي، وأراد أنْ يبدعَ في عرض الجوانب الاصطلاحية، فثقافته الموسوعية وإلمامه بالمذهب الحنفي جعله يلِجّ في ميدان يعجّ بالعوائق و المطبات، فكان لهُ ما أراد، فجمع بين الفقه واللغة، وبين الفن والعلم، وحاول جاهداً أنْ يجعلَ من معجمه الكليات منهجاً يحتذى به .

2- وجدنا في معجم الكليات بعض أوجه التجاوز عن قضايا كان من الضروري التفصيل فيها أكثر، فالكفوي لمْ يركز عليها كثيرا؛ نظراً للاختلاف الذي كان قائماً حولها، فاكتفى بذكر عبارة (قال: بعضهم) كاقتباسٍ، بدون أنْ يركز على أهم جوانب هذا الاختلاف، وكان يتجنب ذكر الأسماء فيقول: (عند الكوفيين، وعند

البصريين)، دون التفصيل في أسماء أهمّ علمائهم، إلاّ ما ذكره عن بعض العلماء المشهورين، كسيبويه والخليل و ابن فارس وغيرهم.

3 ـ إنّ الكفوي كان شديدُ الإلمام بجميع العلوم، ولمْ يكنْ متخصّصاً في مجال بعينه، ويظهر ذلك من خلال المجالات الاصطلاحية التي أوردها، فمعظم المصطلحات التي ذكرها هي الآن تصنف ضمنَ مجال علم اللغة الحديث.

4ـ تظهرعند الكفوي إمكانيةُ إشراك المصطلح الواحد بين تخصصين أو أكثر، كلٌّ تخصص ينظرُ إليه بمنظار معين، ولعلّ تغْييرُ جوانب بعض المصطلحات من حيث اللفظ أو حتى من حيث المعنى، كانت استجابة لمتطلبات عصره.

5ـ معجم الكليات هو موسوعة علمية فكرية تراثية يحتاج إليها كلٌّ باحث، فهي تغنيه بالألفاظ الدقيقة وبالمصطلحات المحددة، إذْ تشْمل أكثر من تخصص، وأبو البقاء قد لخص في معجمه مصطلحات العلوم والآداب التي وجدت عند القدماء.

6- يعدّ معجم الكفوي مادةً خصبةً لدراسة معاني وألفاظ اللغة من مختلف ظواهرها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وهذا ما يُمَكّنُ الدارس من رصْدِ مختلفِ جوانبها بدقة؛ إذا أمعن النظر في معانيها، ونهل من فيض هذا المنبع الخام .

7ـ ممّا يؤخذ على أبي البقاء خلطه في نقل آراء بعض العلماء؛ إذْ نجده يتناقض برأيه أحياناً في المسألة الواحدة فيذكر رأياً في موضع من المواضع، ثمّ يخالفه في موضع آخر، ويأتي برأي يناقضه تماما، وممّا يشفع له في هذا الأمر، أنّه كان يقدم شروحاً مفصلة عنْ كلّ مصطلح ويحلل عناصره إلى أجزاء، ويوظّف الشواهد والأمثلة كلما أمكّنَهُ ذلك.

8- إنَّ الألفاظ الاصطلاحية التي أوردها الكفوي هي الآن ما تصبوا إليه مجامع اللغة العربية؛ خاصة فيما يخص قضايا التعريب، والازدواجية اللغوية، فمعجمه من حيث الطرح يُمَكِنُ الباحث من الوقوفِ على عناصر كلّ مفردة، اصطلاحاً وعرفاً بمفهوم كلي وشامل للفظ المعبر عنه .

9- إنَّ المصطلحات التي أوردها الكفوي تواكبُ المستجدات فقد وضع تسميات لبعض الألفاظ، فابتكر وحاول أنْ يقدم موسوعة لفظية فكان يميل إلى التنويع فيحلل تارة ويأتي بالفروق تارة أخرى، فأفاد معجمهُ الكثير من الباحثين المعجميين من حيث المنهج، وطريقة التعامل مع المصطلحات.

10- معجم الكليات هو موروث تراثي سعى لخدمة قضايا اللغة من خلال بعث ألفاظها من جديد لتحقيق وظيفتها بالتقصي عن تطور اللفظة، ومعانيها العرفية والاصطلاحية، ولقد أدرك الكفوي إدراكاً دورَ المفاهيم الاصطلاحية، وعَقدَ عليها مجموعة من الشروح وحلل عناصرها الأساسية.

11- المصطلح اللغوي يقتضي دائماً سياقاً، وهذا ما ألفيناه عند الكفوي، فقد كان يضعُ سياقاً للألفاظ لكنه لمْ يحدد مجالها الدلالي، نظرا لأنَّ هذا العلم لم يكن راسخا بمفهومه الكلي ، ولكنّ الكفوي قدْ أشار إلى ذلك لدى عرضه بعض الألفاظ .

12- إنَّ جهود الكفوي لا يستهان بها، ولا يمكن أنْ ينكر أحدٌ ما بذله للتوفيق بين معاصريه، و بين ما قدمه القدماء من نحت لغوي كبير، فواكب الألفاظ وحاول أنْ يوفق بين كلّ وجهات النظر؛ مقتبساً و مضمناً كتابه بتحليلات دقيقة تدلُ على حسه اللغوي، وقدراته على التعامل مع اللفظة بموضوعية، بعيدا عن كلّ جمود فكري، فأدرك صفات الباحث المجد، وسعى في معجمه إلى تحديد وشرح كَمٍ هائل من المصطلحات في كتاب شامل.

13- إنَّ إدراك العلاقات بين الألفاظ له أثره على كل الفروقات، باستحضار المعاني والتوسع، لتحديد ماهيتها ووضع مفاهيم لمضامينها لتحقيق الضوابط المرجوة، فالكفوي حاول أنْ يحافظ على حدود كلّ المصطلحات فلم يخلط بينها، لكنّه أثناءَ التعريف افتقد لهذه الخاصية فأصبح يولى عناية خاصة بالمصطلح الثانوي، ويأتي بسيل غزير من الكلمات، دون أنْ يفصل في المصطلح المرادُ شرحه .

14- تعدد المصطلحات في معجم الكليات مردّه إلى أنَّ الكفوي كان ملماً بجميع الأفكار سواء تعلقتبالاختلاف بين مذهبي البصرة والكوفة، وكان حيادياً في ذلك لمْ يرجح رأياً على الأخر، فحاول الربط بين العناصر اللغوية .

وفي الأخير لا يسّعنا إلاَّ القول بأنَّ هذا البحث المتواضع ما هو إلاَّ محاولة لتتبع مسار المصطلحات الواردة في معجم الكليات - وإنْ لم توفى حقها- فهذا مرده لصعوبة رصدِ مختلفِ جوانبها اللسّانية، ولهذا ندعو كلّ باحث أنْ ينهل من هذا الإرث اللغوي الكبير، بما أوتي من سند، واسأل الله التوفيق والسداد للجميع.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أ- المصادر:

1) **القرآن الكريم (برواية ورش عن نافع)**
2) **أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا:**
الصاحبي:في فقه اللغة العربية و سنن العرب في كلامها، تح أحمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997م، وتحقيق:عمر فاروق ، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان ، ط1، 1993م.
3) **أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكرياء:**
معجم مقاييس اللغة، تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر بيروت، لبنان، ط1، 1994م، مادة (صلح).
4) **ابن منظور**:
لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، د.ت، د.ط.
5) **أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي:**
الكليات، حققه: د.عدنان درويش ومحمد المصري، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، مصر، القسم الأول، ط2، 1992م، ج1 .
6) **أبو بكر بن حسن الزبيدي:**
طبقات النحويين واللغويين: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، بيروت، لبنان، 1973.
7) **لأبي البركات بن الأنباري:**
الإنصاف في مسائل الخلاف، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 2002م.
8) **التهانوي محمد علي**:
موسوعة كشاف الاصطلاحات والفنون، تحقيق رفيق العجم، مكتبة لبنان، ط1، 1996م، المقدمة.
9) **الجوهري:**
الصحاح في اللغة العربية، دار الكتاب، د.ط، د.ت، ج 2.

10)**الحافظ أبي الخير محمد بن الجزري:**
النشر في القراءات العشر، تحقيق : علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت، ج1.
11)**الدّاني أبو عمرو:**
التحديد في الإتقان والتجويد ، تحقيق: غانم قدّوري الحمد، دار عمّار، عمّان، ط1، 2000م.
12)**جلال الدين السيوطي:**
المزهر في علوم اللغة و أنواعها، مجلد1، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ط 3، 2008م، ج 1.
13)**جلال الدين السيوطي:**
الإتقان في علوم القرآن: محمد جادا المولي و محمد أبو الفضل و علي محمد البجاوي، ج 1، مكتبة العصرية ، بيروت،1987 م .
14)**الخليل بن أحمد الفراهيدي:**
كتاب العين: تحقيق:الد: مهدي المخزومي والد: إبراهيم السامرائي،دار الرشيد للنشر، العراق، 1980م،ج1.
15) **خير الدين الزركلي:**
الأعلام، طبعة دار الملايين، لبنان، د.ط، 1986م، ج2.
16)**الشيخ الطاهر الجزائري الدمشقي**:
كتاب الكافي في اللغة، تحقيق بوبكر بلقاسم ضيف الله، دار بن حزم، الجزائر، ط1، 2007م.
17) **عبد القادر الجرجاني:**
دلائل الإعجاز ،تحقيق محمود محمد شاكر: دار المدني، السعودية، ط 1 1992م.
18) **علي بن محمد شريف، الجرجاني**:
التعريفات، تحقيق: مصطفى أبو يعقوب، مؤسسة الحسن، المغرب، ط1، 2006 م.
19)**أبو الفتح عثمان ابن جني**
الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الدار العربية للكتاب، مصر، ط2، 1986م، ج1/ ج3.

20)**عمرو بن عثمان سيبويه:**
الكتاب ، تحقيق: الدكتور عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2، 1982م.
21)**فيروز أبادي:**
القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، سوريا، ط8، 2005م.
22)**الزبيدي:**
تاج العروس من الجواهر القاموس، مادة صلح، د.ط، د.ت،ج6 .

ب - <u>المـراجــع:</u>

23)**إبراهيم السامرائي**:
العربية تاريخ و تطور، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان،ط1، 1993م.
24)**إبراهيم السامرائي:**
في المصطلح الإسلامي، دار الحداثة، بيروت، لبنان، ط1، 1990م.
25)**إبراهيم السمرائي** :
فقه اللغة المقارن، دار العلم، بيروت، لبنان، ط 2، 1983م.
26)**إبراهيم أنيس** :
الأصوات اللغوية ، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط5، 1979م.
27) **إبراهيم أنيس** :
في المعجميات العربية، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط3، 2003م.
28)**إبراهيم أنيس:**
في اللهجات العربية، مكتبة أنجلو مصرية، القاهرة، مصر، ط3، 2003م.
29)**إبراهيم فتحي** :
معجم المصطلحات الأدبية،مؤسسة العرب للنشر، تونس، ط1، 1986م.
30)**إبراهيم فتحي:**
معجم المصطلحات الألسنية، مؤسسة العربية لناشرين المتحدين، ط1، 1986م.

31) **ابن الدهان:**
كتاب الفصول في العربية، مؤسسة الرسالة، اربد، الأردن، ط1، 1998م.
32) **أحمد الشرقاوي إقبال**:
معجم المعاجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1،1987م.
33) **أحمد المحمود:**
محاولة ألسنية في الإعلال، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد20، العدد3، 1989م.
34) **أحمد بن أحمد حملاوي :**
شذا العرف في فن الصرف، عمان دار الفكر، ط2000،1 م.
35) **أحمد حساني:**
مباحث في اللسانيات ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م.
36) **أحمد عطية:**
القاموس الإسلامي، دار النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1970م، ج1.
37) **أحمد قدور:**
مبادئ في اللسانيات، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 2 ، 1999م.
38) **أحمد مختار:**
دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1997م.
39) **أحمد مختار:**
علم الدلالة،مكتبة دار العربية، ط1،عالم الكتب، القاهرة ، ط2، 1988م.
40) **أحمد مطلوب:**
معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط2، 2007م..
41) **أحمد مطلوب :**
معجم المصطلحات البلاغية و تطورها، المجمع العلمي العراقي، ط1، ج 3، 1987م .
42) **أحمد مطلوب:**
معجم النقد العربي القديم، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط 1 ،1989م.

43) **الحاج صالح فاسي الفهري و آخرون** :
المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، انجليزي، فرنسي، عربي، مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، د.ط، 1989م.
44) **أميل بديع يعقوب :**
معجم الصرف، دار الكتب العلمية، ط1، 1993م.
45) **الهادي أحمد فرحان** :
الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط أحكام الشريعة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م.
46) **تمام حسان :**
مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة للنشر و التوزيع، دار بيضاء، المملكة المغربية، ط1، 1986م .
47) **تمام حسان:**
اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، دار البيضاء، المغرب، ط1، 1994م.
48) **جان كانتينو:**
دروس في علم الأصوات العربية، ترجمة:صالح القرمادي، الجامعة التونسية، تونس، 1966م.
49) **جعفر عبابنة:**
مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دار الفكر، عمان، 1984م.
50) **جلال الدين سعيد:**
معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، دار الجنوب للنشر، تونس، د.ط، 2004م.
51) **حسام البهنساوي:**
الدراسات الصوتية عند العلماء العرب الدرس الصوتي الحديث، زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ط1، 2005م.
52) **حلو رياح بوردن :**
أساسيات علم الكلام، رمحي الدين حميدي، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط1، د.ت.

53) **خديجة الحديثي:**
الأبنية الصرفية في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، العراق، د.ط، 1965م.
54) **خليل عطية:**
في البحث الصوتي عند العرب، دار الجاحظ لنشر، بغداد، العراق، 1983م.
55) **رامي الأحمر بديع يعقوب :**
المعجم المفصل في علم الصرف، دار الكتب، بيروت، لبنان، ط 1، 1993م.
56) **رجب عبد الجواد إبراهيم:**
معجم المصطلحات الإسلامية في المصباح المنير، دار الأفاق العربية، القاهرة، مصر، ط1، 2002م.
57) **رفيق المعجم:**
موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي: مكتبة لبنان، لبنان، ط1، 1999م.
58) **ريمون الطحان:**
الألسنية العربية، دار الكتاب، بيروت، لبنان، ط 2، عدد 1، 1981م.
59) **ريمون طحان، ودينز بيطار:**
60) فنون التقعيد وفنون الألسنية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1983م.
61) **سامي خشبة:**
معجم المصطلحات الفكرية، مكتبة الأسرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1997م.
62) **شوقي ضيف :**
المدارس النحوية ، دار المعارف، مصر،ط3، 1976م.
63) **طيب بكوش:**
التصريف العربي المطبعة العربية، تونس، ط3، 1992م.
64) **عباس معن**:
المعجم المفصل في فقه اللغة، دار الكتب الحكمة، لبنان، ط1، 2001م.
65) **عبد البديع البرباني:**
الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، دار الغوثاني للدراسات القرآنية ط1، 2006م.

66) **عبد الجليل مصطفاوي:**
المصطلح البلاغي، قراءة سياقية في مصادر اللغة العربية حتى القرن الثالث الهجري، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.
67) **عبد الحميد محمد أبو سكين:**
المعاجم العربية مدارسها ومناهجها، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، مصر، ط2، 1981م.
68) **عبد الرحمن العبدي:**
معجم الصوتيات، دار الكتب والوثائق العراقية، العراق، ط1، 2007م.
69) **عبد السلام المسدي:**
التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس ، ط2، 1986م.
70) **عبد السلام المسدي:**
قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدارالعربية للكتاب، تونس، د.ط، 1984م.
71) **عبد السلام المسدي:**
مقدمة في علم المصطلح، دار الرسالة، مصر، د.ط، 1984م.
72) **عبد السلام المسدي:**
المصطلح النقدي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، د.ط، 1994م.
73) **عبد الله بن عقيل العقيلي المصرى:**
شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، دار الفكر، 1991م.
74) **عبد الصابور شاهين:**
القراءات القرآنية في علم اللغة الحديث، مكتبة خانجي، القاهرة، مصر.
75) **عبد الصبور شاهين :**
المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1980م.
76) **عبد الصبور شاهين:**
العربية لغة العلوم والتقنية، دار الاعتصام، القاهرة، ط2، 1986م.

77) **عبد العالم سالم مكرم:**
المشترك اللفظي في ضوء غريب القرآن الكريم، مطبوعات جامعية بالكويت، 1994م.
78) **عبد العزيز الصيغ:**
المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دارالفكر، دمشق، سوريا، ط2000،1م.
79) **عبد العزيزعتيق :**
المدخل إلى علم النحووالصرف، دار النهضة، بيروت، لبنان، ط2، 1974م.
80) **عبد الغني الدقر:**
معجم القواعد العربية في النحو و التصريف وذيل الإملاء، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، 1986م.
81) **عبد القادر الفاسي الفهري:**
اللسانيات و اللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ط1، 1986م.
82) **عبد الله بوخلخال:**
الإدغام عند العلماء العربية في ضوء البحث اللغوي الحديث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000م.
83) **عبد البديع السرياني:**
الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، دار الغوتاني للدراسات القرآنية، دمشق، سوريا، ط 1، 2009 م.
84) **عبد الجليل مرتاض :**
الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر، د.ط،2008م .
85) **عبد السلام المسدي وآخرون:**
تأسيس القضية الاصطلاحية، المؤسسة القرطبية للترجمة، والتحقيق والدراسات، بيت الحكمة، تونس، د.ط، 1989م.
86) **عكاشة محمود:**
التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دراسة في الدلالة الصوتية و الصرفية و النحوية و المعجمية، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط1، 2005م.

87) **علي عبد الواحد وافي:**
علم اللغة، دار النهضة للطباعة و النشر، لبنان، ط1، 2004م.
88) **عمر يوسف عكاشة:**
النحو الغائب المؤسسة العربية: للدربان للنشر، مصر، ط 1، د.ت.
89) **عمار ساسي:**
المصطلح في اللسان العربي من آلية الفهم إلى أداة الصناعة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2009م.
90) **غانم قدوري الحمد:**
الدّراسات الصوتية عند علماء التجويد، مطبعة الخلود، بغداد، ط1، 1986م.
91) **غانم قدوري الحمد:**
رسم المصحف (دراسة لغوية تاريخية)، دار النهضة، بيروت، لبنان، ط1، 1986م.
92) **فاضل السامرائي:**
العربية تاريخ وتطور، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط1، 1993م.
93) **فوزي حسن الشايب :**
أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، اربد، أردن، ط1، 2004 م.
94) **كمال بشر :**
دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، ط 9 ، 1986م.
95) **مازن مبارك:**
النحو العربي العلة النحو و نشأتها و تطورها، المكتبة الحديثة، ط1، 1965م.
96) **مبارك مبارك:**
معجم المصطلحات الألسنية، دارالفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1995م.
97) **مجدي إبراهيم محمد إبراهيم:**

بحوث و دراسات في علم اللغة الصرف المعاجم الدلالة، مكتبة النهضة ،القاهرة، مصر، د.ط.

98) **مجدي وهبة، كامل مهندس:**
معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، لبنان، ط2. 1984م.
99) **مجمع اللغة العربية بالقاهرة:**
معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط 4، 2004م.
100) **محمد سمير نجيب اللبدي:**
معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985م.
101) **محمد عزام:**
المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط1، د.ت.
102) **محمد الأنطاكي:**
المحيط في أصوات العربية و نحوها و صرفها، ج 1، دار الشرق العربي، ط 3 ، 1971م.
103) **محمد عزام**:
المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط1، د.ت.
104) **محمد علي الخولي :**
معجم علم الأصوات، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط 1، 1982م.
105) **محمد علي الخولي:**
معجم الأصوات علم الأصوات، مطابع الفرزدق اللغوية، الرياض، ط 1، 1976م.
106) **محمد مفتاح :**
دينامية النص تنظير وانجاز، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1990م.
107) **محمود فهمي حجازي**:
المدخل إلى علم اللغة: دار قباء للطباعة و النشر، القاهرة، مصر، ط1، 1997م .
108) **محمود فهمي حجازي:**
الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب، القاهرة، د.ت، د.ط.

109) **مرعي المقدسي:**
دليل الطالب لكلام النحويين، إدارة المخطوطات الكوفيين،العراق، 2009م .
110) **مشتاق عباس:**
المعجم المفصل في فقه اللغة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2001م.
111) **مصطفى الشهابي:**
المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، سوريا، د.ط، 1988م.
112) **منصور بن محمد الغامدي:**
الصوتيات العربية، مكتبة التوبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2001م.
113) **مهدي المخزومي:**
مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو، دار الراشد العربية، بيروت، لبنان، ط3، 1986م.
114) **نهاد الموسي:**
نظرية النحو الصرفي في ضوء مناهج النقد اللغوي الحديث الحدث، المؤسسة العربية لدارسات و النشر، ط1، 1980م.
115) **وفاء كامل فايد :**
المجامع العربية و قضايا اللغة من النشأة الى أواخر القرن 20 ،عالم كتب، القاهرة ، د.ت.
116) **يوسف الهابط:**
المعاجم العربية موضوعاتها وألفاظها، دار الولاء للطبع والتوزيع، لبنان، ط1، 1993م .
117) **يوسف مراد:**
مبادئ علم النفس العام، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1957م.
118) **يوسف هنداوي:**
الكفاف، دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا، ط1، 1999م، ج1.

ج ـ الدوريات والمجلات

119) **أسماء سعود:**
الجناس في القرآن الكريم، الخطاب، كلية الآداب، جامع الموصل، رسالة ماجستير،1998 م.

120) **بسام بركة:**
المنهجيات اللسانية في تحليل الخطاب الأدبي ، مجلة الفكر العربي، ع (87) 1997م.

121) **ج ساجر**:
نظرية المفاهيم في العلم المصطلح: تر جواد سماعنه، مجلة اللسان العربي تصدر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، ع 47، 1999م.

122) **حاج علي عبد القادر:**
المصطلح الصوتي في شافية ابن الحاجب، موازنة بين المتن والشرح، جامعة وهران، 2007/2006م، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير.

123) **محمد الديداوي:**
منهاج المترجم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2005 م.

124) **محمد الديداوي:**
الترجمة و التواصل دراسة تحليلية: عملية لإشكالية الاصطلاح، و دور المترجم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المملكة المغربية، ط1، 2000م.

125) **المهدي بوروبة:**
المصطلحات الصوتية عند النحاة واللغويين العرب – رسالة قدمت لنيل شهادة الماجستير- كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، سوريا، 1989م، ص (ب) من المقدمة.

126) **المهدي بوروبة :**
أثر مصطلحات الخليل العربية و منهجه في دراسات معاصريه، مجلة الآداب و اللغات، ورقلة ، الجزائر، العدد ،5 مارس 2005.

127) **المهدي بوروية:**
ظواهر التحليل الصوتي عند النحاة و اللغويين العرب حتى نهاية القرن الثالث هجري رسالة دكتورة مخطوطة نوقشت في تلمسان، 2001/2002م.
128) **زبير دراقي :**
محاضرات في فقه اللغة ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،د.ت .
129) **عبد الجليل مرتاض:**
تحول الاصطلاحات الدلالية في اللغة العربية، مجلة اللغة العربية المجلس الأعلى للغة العربية، العدد9، 2003م.
130) **عبد الصبور شاهين:**
دراسات في علم المصطلح العربي، مجلة الثقافة،ع1، المجلد الثاني والثلاثون، 1983م.
131) **عبد الملك مرتاض:**
صناعة المصطلح في العربية، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، العدد 2، 1999م.
132) **عز الدين البوشيخي :**
قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة (يوم دراسي) منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية رقم (24) سلسلة ندوات و مناظرات – 8-(وجدة)، ط 1، 1998 م.
133) **علي الحمد في المصطلح العربي:**
قراءة في شروطه وتوحيده، مجلة التعريب، ع 20، 2000م.
134) **علي قاسمي:**
النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، مجلةاللسان العربي، عدد18، 1980م.
135) **عمر بن طرية ،**
اللغة العربية وتحديات العولمة، مجلة الأثر، العدد7، جامعة ورقلة، الجزائر، ماي2008م.
136) **فوزي شايب:**
تأملات في بعض الظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الأدب، 1989م، ج10.

المراجع باللغة الأجنبية:

137) Felber.H. Manuel et terminologie, paris. Mouton, 1990.

138)Sowinski ; Bernhard; Textlinguistik; Einfuhrueng; verlag W.Kohlhammer ; Stuttgart-Berlin-K

139)titre. Dispositive Simiotique d' un Pratique textuelle . Mouton Ed la Haye . Paris. New York . 1981

فهرس

الموضوعات

فهـــرس الموضوعـــــات

الصفحة

- شكر وتقدير

- إهداء

- المقدمة..... أ

المدخل: المصطلح اللغوي و معجم الكليات.

1 **- تعريف المصطلح**.....02

أولا - المصطلح لغة 02

ثانيا - المصطلح اصطلاحا 03

2 -**نشأة المصطلح اللغوي عند العرب**..... 05

3-**أهمية دراسة المصطلح** : 09

4-**التعريف بأبي البقاء الكفوي وبمعجمه الكليات**: 11

أولا-التعريف بأبي البقاء الكفوي 12

ثانيا-التعريف بمعجم الكليات 13

ثالثا -أهمية معجم الكليات 14

رابعا -أثر معجم الكليات في الدراسات اللغوية الحديثة.....17

الفصل الأول :المصطلحات الصوتية والصرفية في معجم الكليات

المصطلحات الصرفية والصوتية عند العلماء العرب 21

أولا ـ المصطلحات الصوتية.....22

أ- **مصطلحات أعضاء جهاز النطق والسمع**.....23

1- مصطلح الأذن 23

2- مصطلح اللسان 24

3- مصطلح الحلق 25

4- مصطلح أقصى الحلق 27

5- مصطلح مخارج الأصوات 28

ب- المصطلحات الدالة على صفات الأصوات.....30

1- مصطلح الانفجار 30

2- مصطلح الصوامت 31

3- مصطلح الجهر و الهمس..... 32

4- تعريف القدماء لظاهرتي الجهر و الهمس 34

ج- مصطلحات الظواهر الصوتية عند الكفوي.....37

1- مصطلح القلب 37

2- مصطلح الإدغام 38

3- مصطلح الإطالة 40

*دراسة و تحليل في المصطلح الصوتي : 41

ثانيا- المصطلح الصرفي:

أ- **الصياغة الصرفية في الاصطلاح** 41

1- مصطلح الصفة المشبهة 42

2- مصطلح اسم التفضيل 44

3- مصطلح الاسم الممدود.....45

4- مصطلح اسم الفاعل 46

5- مصطلح الممنوع من الصرف..... 47

6- مصطلح اسم الآلة 49

ب- مصطلحات الميزان الصرفي 50

1- العلل التصريفية 50

2- الاشتقاق اللغوي 51

أ/- *مصطلح الاشتقاق الصغير* 52

ب/- *مصطلح الاشتقاق الكبير* 53

3- مصطلح المصدر 54

4- مصطلح المعرب 56

5- مصطلح الأصل 57

ج- الأبنية الصرفية 58

1- مصطلح الوزن 58

2- مصطلح المنون 59

3- مصطلح التصريف 60

4- مصطلح الاسم 62

الفصل الثاني :المصطلحات التركيبية والدلالية عند الكفوي.

المصطلح النحوي والدلالي 65

أولا- المصطلح النحوي

أ- المصطلحات المتعلقة بالمفاهيم النحوية.....68

1- مصطلح الاقتصار.....68

2- مصطلح التوكيد..... 69

3- مصطلح الإتباع.....70

4- مصطلح الإعراب.....71

5- مصطلح الإضافة.....72

6- مصطلح المعرفة والنكرة 73

7- مصطلح الاختصاص 74

8- مصطلح الاجتماع.....75

9- مصطلح الاستئناف.....76

10- مصطلح الاستثناء.....77

11- مصطلح المصدرية.....78

12- مصطلح العطف..... 79

13- مصطلح الشرط.....81

ب- المصطلحات المتعلقة بالأسماء و الأفعال.....82

1- مصطلح الاسم و الفعل 82

2-مصطلح اللزوم.....83
3- مصطلح التعدي 84
4- مصطلح الأصل.....85
ج-المصطلحات المتعلقة بأصول النحو.....86
1- المصطلح البصري و الكوفي 86
2- مصطلح التسمية 87
3- مصطلح العامل 88
4- مصطلح البناء.....89
5- مصطلح المذهب 91
6- مصطلح الإلحاق.....92
ثانيا- المصطلح الدلالي عند الكفوي
أ- **المصطلحات الدلالية**.....93
1- مصطلح المعاني..... 93
2- مصطلح المقام 94
3- مصطلح المجاز..... 95
ب-مصطلحات الفروق اللغوية 97
1- مصطلح اللفظ 97
2- مصطلح الاشتراك اللفظي 98
3- مصطلح اللفظ و المعنى 99
4- مصطلح الأخذ..... 100

ج- مصطلح الدلالة و أنواعها.....101
1- مصطلح الدال و المدلول 102
2- مصطلح الاستدلال..... 101
3- مصطلح الإشارة.....102
4- مصطلح المقام..... 104
الفصل الثالث :مصطلحات لغوية عامة (دراسة تقويمية)
1- **المصطلحات اللغوية العامة الواردة في معجم الكليات**..... 108
أولا – المصطلح اللغوي العام:.....109
1- مصطلح الأدب 110
2- مصطلحات القضاء 111
3- مصطلح الإجازة 112
4- مصطلح الكل و البعض 113
ثانيا - المصطلح البلاغي 114
1-مصطلح البديع 115
2-مصطلح الإيجاز..... 117
3-مصطلح الإطناب..... 118
ثالثا- المصطلح الفقهي.....119
1- مصطلح الإيمان والتصديق..... 120
2- مصطلح الإبداع 121
3- مصطلح الاستئثار..... 122

مصطلح الإباحة و التخيير..... 124
رابعا- المصطلح الفلسفي 125
1-مصطلح البدء 126
2- مصطلح الإدراك 128
3- المصطلح الفلسفي العام 129
4- مصطلح البداهة..... 130
5- مصطلح الإمكان..... 131
2- **قراءة في معجم الكليات (دراسة تقويمية)**..... 132
3- **القدرة التعبيرية في معجم الكليات** 135
4- **مصطلحات معجم الكليات في الدرس اللغوي الحديث**..... 138
- الخاتمة..... 141
- قائمة المصادر والمراجع.....146
فهرس الموضوعات.....161

Résumé :

Ce mémoire á fait d'objet d'une étude linguistique de la longue arabe lexical Multi-terme, par la suit nous avons focalisé notre étude sur le dictionnaire des facultés de " Abi el Bakae elkfawi " on s'inspirant des informations de l'ancien hérite et l'actualité d'études et de recherche des cours linguistique celons les termes et des concepts spécifique.

Mots-clés : terminologie - langue - lexique - collèges.

Summary :

This memory á made subject of a linguistic study of the long-term Arabic lexical Multi by the following we focused our study on the faculties of the dictionary "Abi el Bakae elkfawi" is drawing on information from the former inherits and topical studies and research language course celons specific terms and concepts.

Keywords : terminology - Language - Lexicon - Colleges.

الملخص :

تعالج هذه المذكرة في طياتها موضوع المصطلح اللغوي في التراث المعجمي العربي، وبالأخص عند"أبي البقاء الكفوي" في معجمه الكليات، بناءًا على مصادر و معطيات مستمدة من الموروث القديم، وبما استجد في الدرس اللغوي الحديث من أبحاث ودراسات، وفق مفاهيم واصطلاحات محددة.

الكلمات المفتاحية : المصطلح - اللغة - المعجم - الكليات .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها

ملخص

المذكرة المقدمة لنيل شهادة الماجستير

في الدراسات اللغوية بين القديم والحديث الموسومة :

المصطلح اللغوي في معجم الكليات
لأبي البقاء الكفوي(تـ 1094 هـ)
فصلا الهمزة والباء أنموذجا

إعداد الطالب:
حمزة موساوي

إشراف الأستاذ الدكتور:
عكاشة شايف

السنة الجامعية:

1434- 1435 هـ /2013- 2014 م

الملخص:

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله منور القلوب بالعلم، ومبصر العقول بالحلم، والصلاة والسلام على خير الأنام جامع الكلام، وعلى صحابته الأعلام .

وبعد؛ لقد خلق الله الإنسان وزوده بالعقل، وحَمَّلَهُ الثقل، لُغَةٌ أمانةٌ في رقابه وأعقابه إلى أنْ يرث الله الأرْضَ ومن عليها، فاللغة العربية على خلاف اللغات الأخرى؛ ثرية بمصطلحاتها لها من الفروع ما لا تملكه أيُ لغة من مصطلحات: صوتية، صرفية، تركيبية، دلالية، ولغوية عامة.

ومما لاشكَّ فيه أنَّ المعاجم الاصطلاحية قامت مواكبةً للنهضة العلمية التي عرفتها الحضارة العربية في شتى المعارف، فاهتم بها مجموعة من المعجمين أمثال: "الخوارزمي" في مفتاح العلوم، و"التهانوي" في معجم كشّاف اصطلاحات الفنون الإسلامية، و"الجرجاني" في التّعريفات، و"أبو البقاء الكفوي" في الكليات. فرصدت هذه المعاجم مختلف العلوم التي حملتها أغلب المصنفات العلمية القديمة على اختلاف أنواعها، وتعدد أفكارها ومذاهبها.

وفي المقابل هناك معجم اعتمد على نظام فريد؛ لم يُعِرْهُ الباحثون أهميّة تليق بمكانته، وبتَفَرُدِ صاحبه بجمع مصطلحات اللغة العربية في كِتَابٍ شَامِلٍ؛ عُدَ حلقة

وصل بين اللغة ومصطلحاتها قديماً وحديثاً، كما يُعَدُ الآن مادة خصبة للدراسات اللغوية، ولتصنيف مصطلحاتها ضمن إطارها العلمي .

والمعجم الذّي تناولته بالبحث والدراسة؛ أيْ الكليات لصاحبه " أبي البقاء الكفوي" فإنّهُ من المعاجم التي قامت بتسجيل المصطلحات العلمية واللغوية الواردة في المصنفات القديمة، ولذا سأوَجِهُ غايتي لدراسة أهم مصطلحات هذا المعجم. ولِجِدَةِ هذا الموضوع وأهميته؛ أوْلَيتُهُ البحث والدراسة، تحت عنوان:

المصطلح اللغوي في معجم الكليات لأبي البقاء الكفوي (تـ 1094هـ)

فصلا الهمزة والباء أنموذجا.

ومما لاريب فيه أنَّ الدراسات اللغوية بين القديم والحديث يتسع أفقها، ويمتد مداها، ما يجعل الدارس يَحَارُ بين مستوياتها المختلفة ومؤلفاتها العديدة، ويصعب عليه الاختيار؛ فيحن لتراثنا العريق، فتقف في وجهه الحداثة التي تأبى، إلاَّ أنْ تواكب التطور العلمي، والتكنولوجي بمصطلحات دقيقة ومحددة.

ويطالعنا التراث بمعاجم متخصصة فيها الكثير من المصطلحات الغنية التي تُنَمِي لغتنا العربية وترقى بها إلى مستوى العالمية، ومن بينها الكليات "لأبي البقاء الكفوي"، ومعجم الكشاف " لتهانوي" وغيرهما....؛ هذه المعاجم أصبحت في طي النسيان نَظَراً لارتباطها بفترات متباينة من تاريخ الأمة الإسلامية.

ملخص

ولَعَلَّ الأمر الملفت للانتباه أنَّ الكثير من الباحثين يتحاشى دراسة المؤلفات المتعلقة بمصطلحات اللغة العربية؛ وذلك نظراً لصعوبتها، فقلما نجدْ دراسات تعنى بالمصطلحات اللغوية في المعاجم العربية القديمة، ولقد وقع اختياري على هذا المعجم دون غيره لعدة أسباب أذكر منها:

الرَّغبة الشَّديدة لمعرفة تاريخ تطور المصطلحات وتداولها، وكان اقتراح الأستاذ المكلف بالمشروع بأنْ يكون معجم الكليات المادة الخام لهذه الدراسة، وجاءت موافقة الأستاذ المشرف كبادرة دفعتني لِبذْلِ الجهد، ولخوض غمار البحث، عبر جميع المستويات اللسانية.

إنَّ دراسة المصطلحات واجب ملقى على عاتق الباحث، لمعرفة كيف تَشِبُ لغتنا العربية وتنْمُو، وتُسَايرُ التطور الحضاري رغم اختلاف العصور، وتَعدُدِ المذاهب والآراء؛ فمن لا ماضي له لا مستقبل له .

إنَّ الربط بين القديم والحديث لا يَتِمُ إلاَّ بمعرفة الفجوة أو حلقة الفراغ التي أدَتْ إلى محافظة العربية على أصالة مصطلحاتها، عبر عِدَةِ قرون في عصر ضعفت فيها الأمة، ولم تضعف لغتها.

لقد سلطت الضوء في هذا البحث على أهم المصطلحات اللغوية الواردة في معجم الكليات بتتبع مسارها وبطرح الإشكالية التالية: ما هو المصطلح اللغوي؟

وكيف ظهر وتطورعند ' الكفوي' فـي معجمه الكليات ؟ وهـل وفـق 'أبو البقاء' في نقله وتحديده للمصطلحات في ظل المَوْرُوثِ العربي القديم؟ وما الجديـد الذي أضَافَهُ ؟ وما هو المنهج الذي اتبعه ؟ وفيما تَكْمُنُ أهمية معجمه؟ وهل نلمس له أثرًا في الدرس اللغوي الحديث؟.

والبحث في مصطلحات اللغة يقتضي صياغة أهداف، ووضع سبل لتحقيقها فإذا تصفحنا معجم الكليات ألفيناه جامع لكلِّ المصطلحات في ميادين شَتَّى، ولذا لابد من وجود أهداف محددة يرمي إلى تحقيقها هذا البحث؛ لعلّ أبرزها ما يلي:

أـ تحديد مضامين المصطلحات اللغوية، ووضع صياغة منهجية لدِّرستها عبر مستوياتها في إطَارٍ نقدي تقويمي بدِّقة و موضوعية، وتتبعها من مختلف جوانبها الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية؛ ومعرفة تاريخها و تنوعها عند القدماء ومدى إسهامها في مسايرة التقدم الحضاري، ومواكبته بجميع متطلباته العصرية.

ب ـ التعريف بمعجم الكليات و بمؤلفه، وبأهَمِ المصطلحات اللغوية الواردة فيه وبمكانته العلمية، وكَمَا ستظهر هذه الدراسة بأنَّ معجم الكليات حافظ على معالم التراث من التشتت، وذلك بتمسكه بلغة القرآن الكريم، والأحاديث النبوية، وبأشعار العرب، وبفصاحة علمائها وبدقة مصطلحاتهم، وتعدد أفكارهم ومذاهبهم.

ملخص

وتناولت المصطلحات اللغوية الموجودة في فصلي الهمزة والباء كنموذج للدراسة، مع قراءة نقدية في المنهج الذّي سَلَكَهُ الكفوي، فقسمت هذا البحث إلى مقدمة، ومدخل، وثلاث فصول، وخاتمة.

وتناولت في المدخل التعريف بالمصطلح، والحديث عن المصطلح اللغوي عند العرب، والتعريف بأبي البقاء الكفوي، والكشف عن أهمية معجم الكليات، وأثـره في الدراسات اللغوية .

أمَّا الفصل الأول: فقد تطرقت للمصطلحات الصوتية، والصرفية في معجم الكليات من مصطلحات جهاز النطق، ومخارج الأصوات وصفاتها؛ في جانبه الصوتي، أمّا الجانب الصرفي؛ فخصصته للمصادر والمشتقات؛ وهذا بالإضافة إلى الصيغ الصرفية وتغيراتها .

وأمَّا الفصل الثاني:درست المصطلحات النحوية والدلالية، وشمل الجانب التركيبي من هذه الدراسة المصطلحات الإعرابية، و أيضا المصطلحات المتعلقة بالمفاهيم النحوية. والجانب الدلالي شمل دلالة الألفاظ، والفروق اللغوية .

وجاء الفصل الثالث: عبارة عن دِّراسة تقويمية للمصطلحات التّي لا تدخل في تصنيفات الفصلين السابقين بصفة عامة، من مصطلحات علوم اللغة وفنونها

والرصيد اللغوي، والقدرة التعبيرية الموجودة فـي معجم الكليات؛ مع قراءة نقدية في المنهج الذي سلكه الكفوي في معجمه.

وفي الأخير ثمنت هذا البحث بخاتمة قدمت فيها النتائج المتوخاة منه، وأُرْفقتُهَا بقائَمَةٍ للمصادر والمراجع، متبوعة بفهرس للموضوعات.

ونظراً لطبيعة البحث فَقَدْ اعتمدت على عدة مناهج منها:الوصفي، إلى التحليلي فالمقارن، أمَّا الوصفي فقد فرَضتْهُ طبيعة الموضوع؛ كوني أصِفُ المصطلحات اللغوية الواردة في المعجم، ولقد استندت على آليـة التحليل للوقوف على مختلف الجوانب الاصطلاحية مع اعتماد المقارنة للكشف عن مدلولاتها، وللربط الصلة بين القديم والحديث.

وجاءت معالجة الأفكار وفق منهج معين كلما اقتضت الضرورة، وحملت القراءة في معجم الكليات بعداً تراثياً أصيلاً؛ مُسْتنِداً على مقاربة إحصائية محضة، فَرَصَدْتُ المصطلحات اللغوية، وحَاوَلْتُ ربطها بما استجد في الدراسات اللغوية الحديثة من معارف اصطلاحية.

والجدير بالذكر أنَّ هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت اللغة العربية في الجزائر، وفي الوطن العربي؛ لكن فيما يتعلق بمصطلحاتها تَكَادُ تنعدم فيها الدراسات، فأدى هذا إلى نقص ملحوظ في الأبحاث والمؤلفات، لكن هنالك

العديد من المصادر العربية القديمة التي ثم التعويل عليها في انجاز هذا البحث، مثل: " الخصائص" لابن جني، " الكتاب" لسبويه، " لسان العرب" لابن منظور. بالإضافة إلى المراجع الحديثة المتعلقة بالمصطلحات أهمها:"المصطلح العربي من آلية الفهم إلى أداة الصناعة" أ.د عمار ساسي، " في المعجمية والمصطلحية " أ.سناني، بالإضافة إلى" اللغة العربية معناها ومبناها " لتمام حسان، وبعض المراجع الأجنبية التي استعنت بها أحياناً؛ للكشف عن ماهية المصطلح:

Felber.H. Manuel et terminologie

فاعتبـار أنَّ المصطلح قديم المعالجة حديث الطرح والتناول، فقِدَمُهُ يرجع إلى بدايات ظهور العلوم اللغوية، وحداثة طرحه وتناوله تَكْمُنُ في السعي الجاد وراء تكوين منظومة اصطلاحية تستمد لبِنَتَّهَا الأساسية من المعاجم العربية القديمة؛ لتواكب المستجدات العلمية والمقتضيات اللسانية .

ولاشكّ أنَّ دراسة المصطلح اللغوي، بحُكْمِ مكانتهِ الهامةِ في الدراسات اللغوية الحديثة، وكذلك التّنوع الذي يُضْفِيهِ على مكونات اللغة المختلفة عبرَ كلِّ مستوياتها الصوتية، والنحوية، والصرفية، والدلالية، بمنطلق ارتباط اللغة بواقعها المعرفي، وهي في هذا الارتباط وليدةُ ما لا يعدّ ولا يحصّى من المصطلحات اللسانية العربية.

وإنَّ هذه المذكرة قدْ حددتْ بعضاً من مضامين المصطلحات الواردة في معجم الكليات، فكشفتْ عن أوجُهِ تداولها بين القدماء والمحدثين، وكان التركيزُ مُنْصَبّاً على الجانب اللسّاني بشتى مكوناتِهِ، وهذه اللبنة أنتجت سيلاً من الألفاظ .

هنالك مجموعة من العوامل والدوافع التي كانت وراءَ هذا الجمع الاصطلاحي عندَ الكفوي، فأراد أنْ يبدعَ في عرض الجوانب الاصطلاحية، فثقافته الموسوعية وإلمامه بالمذهب الحنفي جعله يلِجّ في ميدان يعجّ بالعوائق والمطبات، فكان لهُ ما أراد، فجمع بين الفقه واللغة، وبين الفن والعلم، وأرادَ أنْ يجعلَ من معجمه الكليات منهجاً يحتذى به .

وفي معجم الكليات بعض أوجه التجاوز عن قضايا كان من الضروري التفصيل فيها أكثر، فالكفوي لمْ يركز عليها كثيرا؛ نظراً للاختلاف الذي كان قائماً حولها، فاكتفى بذكر عبارة (قال: بعضهم) كاقتباسٍ، بدون أنْ يركز على أهمِ جوانب هذا الاختلاف، وكان يتجنب ذكر الأسماء فيقول: (عند الكوفيين، وعند البصريين)، دون التفصيل في أسماء أهمّ علمائهم، إلاّ ما ذكرهلُ عن علماء مشهورين كسيبويه والخليل و ابن فارس وغيرهم.

وإنّ الكفوي كان شديدُ الإلمام بجميع العلوم، ولمْ يكنْ متخصّصاً في مجال بعينه، ويظهر ذلك من خلال المجالات الاصطلاحية التي أوردها، فمعظم المصطلحات التي ذكرها هي الآن ضمنَ مجال علم الدلالة الحديث.

و تظهرعند الكفوي إمكانيةُ إشراك المصطلح الواحد بين تخصصين أو أكثر، كلُّ تخصص ينظرُ إليه بمنظاره الخاص، وتغْييرُ جوانب بعض المصطلحات من حيث اللفظ أو حتى المعنى كان استجابة لمتطلبات عصره.

فمعجم الكليات هو موسوعة علمية فكرية تراثية يحتاج إليها كلُّ باحث، فهي تغنيه بالألفاظ الدقيقة وبالمصطلحات المحددة، إذْ تشْمل أكثر من تخصص، وأبو البقاء، قد لخص في معجمه مصطلحات العلوم والآداب التي وجدت عند القدماء.

كما يعدّ معجم الكفوي مادةً خصبةً لدراسة معاني وألفاظ اللغة من مختلف ظواهرها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، ما يُمَكّنُ الدارس من رصْدِ مختلفِ جوانبها بدقة؛ إذا أمعن النظر في معانيها، ونهل من هذا المنبع الخام .

وممّا لوحظ على أبي البقاء اضطرابه في نقل آراء بعض العلماء، هو اضطرابه في مذهبه؛ إذْ نجده يتناقض برأيه أحياناً في المسألة الواحدة فيذكر رأياً في موطن من المواطن، ثمّ يخالفه في موطن آخر، ويأتي برأي يناقضه، وممّا يغفرُ لهُ هذا الاضطراب، أنّه كان يقدم شروحاً مفصلة عنْ كلّ مصطلح، ويوظّف الشواهد والأمثلة كلما أمكَنَهُ ذلك.

إنَّ الألفاظ الاصطلاحية التي أوردها الكفوي هي الآن ما تصبوا إليه مجامع اللغة العربية؛ خاصة في قضايا التعريب، والازدواجية اللغوية، فمعجمه من حيث

الطرح يُمَكِنُ الباحث من الوقوفِ على عناصر المفردة، اصطلاحاً وعرفاً بمفهوم كلي وشامل للفظ المعبر عنه .

و إنَّ المصطلحات التي أوردها الكفوي تواكبُ المستجدات فقد وضع تسميات لبعض الألفاظ، فابتكر وحاول أنْ يقدم موسوعة لفظية فكان يميل إلى التنويع فيحلل تارة ويأتي بالفروق تارة أخرى، فأفاد معجمهُ الكثير من الباحثين المعجميين من حيث المنهج، وطريقة التعامل مع المصطلحات.

معجم الكليات هو موروث تراثي يسعى لخدمة قضايا اللغة من خلال بعث ألفاظها من جديد لتحقيق وظيفتها عبر التقصي عن تطور اللفظة، ومعانيها العرفية والاصطلاحية، ولقد أدرك الكفوي دورَ المفاهيم الاصطلاحية بأكثر نضوج، وعَقدَ عليها مجموعة من الشروح وحلل عناصرها الأساسية.

والمصطلح اللغوي يقتضي دائماً سياقاً، وهذا ما ألفيناه عند الكفوي، فقد كان يضعُ سياقاً للألفاظ لكنه لمْ يحدد مجالها الدلالي، نظرا لأنَّ هذا العلم لم يكن راسخا بمفهومه، لكنّ الكفوي قدْ أشار لدى عرضه بعض الألفاظ إلى ذلك.

فإنَّ جهود الكفوي لا يستهان بها، ولا يمكن أنْ ينكر أحدٌ ما بذله للتوفيق بين معاصريه، و بين ما أنتجه القدماء من نحت لغوي كبير، فواكب الألفاظ وحاول أنْ يوفق بين كل وجهات النظر؛ مقتبساً و مضمناً كتابه بتحليلات دقيقة تدلُ على حسه

اللغوي، وقدراته على التعامل مع اللفظة بموضوعية، بعيدا عن كلّ جمود فكري، فأدرك صفات الباحث المجد .

وإدراك العلاقات بين الألفاظ يأثر على وضع الفروقات، واستحضار معاني، والتوسع لتحديد ماهيتها ووضع مفاهيم لمضامينها لتحقيق الضوابط المرجوة، فالكفوي حاول أنْ يحافظ على حدود كلّ المصطلحات فلا يخلط بينها، لكنّه أثناءَ التعريف افتقد لهذه الخاصية فأصبح يولى عناية خاصة بالمصطلح الثانوي، ويأتي بسيل غزير من الكلمات، دون أنْ يفصل في المصطلح المرادُ شرحه .

نجد تعدد المصطلحات في معجم الكليات مردّه إلى أنَّ الكفوي كان ملماً بجميع الأفكار سواء تعلقت بين مذهبي البصرة والكوفة، وكان حيادياً في ذلك لمْ يرجح رأياً على الأخر، فحاول الربط بين العناصر اللغوية .

والمعاجم العربية متنوعة، ومتباينة من حيث المنهج والمادة المعتمدة فيها، هذا التباين الحاصل جعل القدماء يتفردون كُلٌّ بمصطلحاته الخاصة، وبمنهجه القائم على أسس وأنماط ترسم ملامحه، وتُحَدِدْ طريقَتهُ في البحث؛ إذنْ نحنُ أمام معاجم عديدة انفرد كل واحد منها بخصائصه ، ومعالمه في مجال البحث اللغوي.

وفي الأخير لا يسّعنا إلاَّ القول بأنَّ هذا البحث المتواضع ما هو إلاَّ محاولة لتتبع مسار المصطلحات الواردة في معجم الكليات، وإنْ لم توفى حقها، وهذا نظراً

لصعوبة رصدِ مختلفِ جوانبها اللسّانية، وندعو كلّ باحث أنْ ينهل من هذا الإرث الكبير، بما أوتي من سند، واسأل الله التوفيق والسداد للجميع.

ولعلَّ الولوج في أي بحث علمي يكون محفوفاً بالصعوبات، والعوائق التي تقف كعقبة في وجه الباحث؛ فتُحَتِمُ عليه بَذْلَ مجهود أكبر، و لقد كان لعدم وجود دراسات سابقة تتناول معجم الكليات، وبالأخص المصطلحات الواردة فيه نصيب أخرني عن انجاز هذا البحث، بالإضافة إلى بعض الظروف الخاصة التي حالت بيني وبين حسن استغلال الوقت.

وفي الخِتَام فإنَّ هذه المذكرة لا تدعي لنفسها التمام؛ إنْ هي إلاَّ محاولة في مضان البحث؛ فإنْ كان فيها ما يدعوا للثناء فالفضل يعود للأستاذ المشرف، وإنْ كان فيها ما يدعوا للقدح والنقد والتصويب؛ فالمسؤولية ملقاة على عاتق الباحث ذلك أنَّ المصطلحات فيها مشقة، تتطلب الدقة أثناءَ الدراسة.

ولا يسعني في الأخير إلاَّ أنْ أبعْثَ الشكر الموصول بالعرفان للأساتذة أعضاء اللجنة العلمية الذين تجشّموا عنَاءَ القراءة والتصويب، ولأستاذي الفاضل المشرف الأستاذ: الدكـتـور شايف عكاشة الذي كان معطاءاً ، بمده يد العون والمساعدة رغم انشغالاته الإدارية ، فوفقه الله إلا الخير والسداد.